

# فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال

تأليف

حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي  
دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

## المؤلف

اسمه ونسبه :

هو حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي .

هذا ما استطعت الوصول إليه في نسبه ، إذ لم أجد من ترجم له وكل ما استطعت الوصول إليه حيال نسبه مأخوذ من النسخ التي اعتمدت عليها ، وعبثاً حاولت التنقيب في بطون المراجع المختصة بعلم الرجال خلال الحقبة التي عاش فيها الرجل ، ولكنني لم أجد ذكراً له ، فأخذت أقدم في اسمه وأؤخر عسى أن أقف على ترجمة له من مثل أحمد بن محمد ، ومحمد بن محمد ، ومحمود بن محمد ، والسعيدي مكان الصعيدي والصعيدي نسبة لصعدة مدينة في اليمن ، ولكن كان يردني أنه مالكي وأهل اليمن إما زيود وإما شافعية وليس فيهم مالكية ، والمالكية في صعيد مصر كثر مما يقوي نسبته لصعيد مصر ويوهن نسبته لصعدة اليمن فقلت لعله آفاقي فيهم فعسى أن أظفر بشيء ولكن ذهب جهدي أدراج الرياح ، وكلما أعياني التنقيب أوقفت البحث يأساً من العثور على شيء ، ثم إذا عادوني النشاط عدت للبحث من جديد وهكذا دواليك عامين كاملين .

والصعيدي نسبة لصعيد مصر إقليم واسع جداً في جنوب القاهرة خرج منه طائفة كبيرة من العلماء الأفاضل في مختلف العلوم والفنون .

والرائقي قبيلة في صعيد مصر لاتزال تحمل هذا المسمى حسب ما أخبرني به أحد الفضلاء من أبناء ذلك الإقليم .

والذي يدولي - والله أعلم - أن صاحبنا عاش في الصعيد بعيداً عن مراكز الحضارة في مصر وهذا ما جعل المعنيين بالتراجم من أمثال الجبرتي في تاريخه، ومبارك في خططه، والشوكاني في البدر الطالع، والبيطار في حلية البشر، وابن زبارة في النور السافر وغيرهم يغفلون ذكره.

كما أنه لم يحظ بتلامذة نجباء يحملون علمه واسمه من بعده فيشتهر بهم؛ ولهذا عاش الرجل مجهولاً، وكم من عالم نحرير خفي على العالمين يبعده عن مراكز الحضارة.

### مولده ووفاته :

بما أننا لم نقف على ترجمة للرجل فمن العبث الجزم بتاريخ قاطع لميلاده أو وفاته، وكل ما نستطيع القول به في هذا الشأن هو تقريبي فقط بناء على إشارات من كتابه مقربة للزمن لا جازمة به، فنقول: إن الرجل عاش ما بين العام ١١٧٠، و١٢٥٠هـ تقريباً، لأنه نقل من الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي في موضعين<sup>(١)</sup> من كتابه فتح الجليل على شرح ابن عقيل،

---

(١) في اعتراضه على ابن مالك في باب أبنية الفاعلين والمفعولين إذ جمع فاعلاً ومفعولاً على فاعلين ومفعولين مع أن المراد بهما هنا الأبنية لا الذوات، وجمع السلامة خاص بالعقلاء وصفاتهم قال في اللوحة: ٤١/ب: «باب أبنية: جمع بناء والمراد به الصيغ أي صيغة أسماء الفاعلين جمع فاعل والمفعولين جمع مفعول، واعترض هذا الجمع بأن فاعلاً ومفعولاً اسمان للفظ وهو غير عاقل، ولا يكون هذا الجمع إلا للعقلاء، وأجيب بأن ما ذكر اسم للمعنى والذوات النفاعلة أو المفعولة لا للفظ وغلب العاقل على غيره فساغ الجمع أفاده العلامة السجاعي عن ابن أم قاسم» وهو في فتح الجليل.

والموضع الثاني الذي نقل فيه عن السجاعي في اللوحة ٤٢/ب في الخلاف في أبنية الصفة المشبهة حول الجزم بمدى قياس فعيل دون فعل من فعل المضموم العين قال: «قالوا وإنما لم يصرح بالقياس لانه لم يرد فيهما السماع اطراداً يقطع فيه بالقياس، وغيره يرى أن فعياً يقاس مطروداً دون فعل أفادة العلامة السجاعي» وهو موجود في فتح الجليل.

والسجاعي توفي عام ١١٩٧هـ، ونقل من محمد بن محمد الأمير الكبير<sup>(١)</sup> دون أن يذكر اسمه صراحة في موضع واحد، والأمير توفي عام ١٢٣٣هـ، وإحدى النسختين اللتين عملت عليهما مؤرخة عام ١٢٤٨هـ، وهي ليست نسخة المؤلف بل منقولة عنها؛ وبناء على هذا نستنتج أن الرجل كان حياً خلال تلك الحقب الزمنية، وأنه كان أصغر من السجاعي لأنه كان يصفه بالعلامة ولعل السجاعي من شيوخه، وأنه كان قريباً للأمير الكبير لأنه وصفه ببعض المحققين وقد يكون زميلاً له.

---

(١) في تعريف اللغة في اللوحة ٦/ب من النسخة ف قال: «وقال بعض المحققين اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ» وكتب بالهامش المراد من ببعض المحققين الشيخ محمد الأمير في حاشيته على الشذور. أ. هـ. من تقرير المؤلف.

## دراسة الكتاب

### عنوانه :

الكتاب عنوانه فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال هذا هو المدوّن على النسختين، وكما صرّح به المؤلف «وسمّيته بفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال».

### نسبة الكتاب للمؤلف :

لاشك في نسبة الكتاب للمؤلف إذ صرح المؤلف باسمه في أول الكتاب فقال: «الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد حمد بن محمد الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه وإخوانه والمسلمين آمين هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك . . .».

ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في النسخة العربية في حديثه عن لامية الأفعال وشروحها: ٢٩٢/٥ قال «شرح لحمد بن محمد السعيدي ميونخ ٧١٩» ولكنه جعله السعيدي بالسين بدل الصعيدي بالصاد.

### مصادر الكتاب :

اعتمد المؤلف كثيراً على الشرح الكبير لبحرق اليمني في شرحه لامية الأفعال، وهو قد صرّح بذلك فقال: «اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل لبحرق اليمني وهو المراد بالشارح عند الإطلاق، وبعض كلمات من غيره».

كما أنه اعتمد على ابن الناظم في شرحه اللامية، وعلى التسهيل وشرحه لابن مالك، وعلى الخلاصة للموازنة بين آراء ابن مالك من خلال كتبه المتنوعة ومن كتاب سيبويه، واعتمد كذلك على كتب المعاجم التي كثيراً ما كان يصرح بها ومن أهمها الصحاح والقاموس إذ تجاوز النقل عنهما ثمانين موضعاً، ونقل من ابن سيده، وضياء العلوم لابن نشوان الحميري مرة واحدة، ومن كتب النحاة المعاصرين له كفتح الجليل للسجاعي، وحاشية الأمير على شذور الذهب مرة واحدة، ومن المستطرف مرة واحدة وحياة الحيوان الكبرى، وشرح الشاطبية للألفية والدر النضير في الصلاة على الحبيب البشير للتنبكتي، ومن كتب الحديث وغيرها.

ولكن جلّ مصادره منقولة بالواسطة عن بحرق اليمني .

ولعل بعده عن أجواء القاهرة هو الذي جعله لا يستفيد من تاج العروس الذي كان في أمس الحاجة إليه لتفسير غوامض القاموس، والاستدراكات عليه، ولو اطلع عليه لغير رأيه في كثير مما اختاره من مثل قوله في مضارع نعي ينعي بكسر عينه، والراجع فتحها كما هو عند الزبيدي في التاج .

### موقفه من ابن مالك :

لم يكن موقفه من ابن مالك موقف المسلم المستسلم بما قال بل كان يناقش ويرجح خلاف اختيار ابن مالك، إذا بدا له أن الصواب خلافه من مثل حديثه عن كسر عين مضارع فَعَلَ يَقْعِلُ إذا كان يائي اللام من مثل أتى يأتي قال: «ولم يشد من هذا النوع إلا أبى الشيء يأباه إباءً بموحدة، ولم يستثنه الناظم» .

ومن مثل حديثه عن المثال الواوي من فَعَلَ المفتوح العين قال ١٣/ب :  
«قال الشارح : صرح في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلزم كسر  
مضارع هذا النوع ، ولم يستثن منه شيء ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم ،  
وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح ، بل إننا نقول باشتراط كون لامه  
غير حرف حلق ، فإنني تتبعته مواد فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كوجاً  
الأثنين يجأ رَضَهما ، وودعه يدعه تركه ، ووزعه يزرعه كفه ووضع يضعه» الخ .

وقال في مضارع فَعَلَ يَقَعُلُ مفتوح العين في الماضي مضمومها في  
المضارع قال ٢١/أ : «قال الشارح شرط في التسهيل للزوم الضم فيما لامه واو  
أن لا يكون عينه حرف حلق ، وهو مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في  
الحلقي ، وكأنه لم يمعن النظر في ذلك» .

وهكذا كان ديدنه ، ولكن أغلب ما اعترض به على ابن مالك هو من كلام  
بحرق اليميني وللمصنف الاختيار ، والاختيار دليل الموافقة ، إذ قد اعترض على  
الشارح في إعرابه قول ابن مالك في اللامية :

عين المضارع من فعلت حيث خلا      من جالب الفتح كالمبني من عتلا  
فاكسر أو اضمم إذ تعيين بعضهما      لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا

عين منصوب على التنازع فقال الصعيدي ٢٤/ب : «عين المضارع  
مفعول به مقدّم لقوله اكسر ، ولا يضره وقوعه بعد الفاء ؛ لأنها زائدة ، ومفعول  
اضمم محذوف يدل عليه المذكور ، وليس من باب التنازع خلافاً للشارح ؛ لأن  
الناظم لا يراه في المتقدم» .

وكذلك كان موقفه من ابن الناظم يخطئه أحياناً كما قال في شرح هذا البيت :

فَعَالَةٌ لَخِصَالٍ وَالْفَعَالَةُ دَعْلُحَرْفَةٌ أَوْ وِلَايَةٌ وَلَا تَهْلَا  
فَقَالَ : « قَالَ بَدْرُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْخِصَالُ إِنَّمَا تَبْنَى مِنْ فَعْلٍ  
الْمُضْمُومِ نَحْوِ نَظْفٍ نَظَافَةً قَالَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَصْدَرَهُ يَجِيءُ عَلَى فَعَالَةٍ وَفُعُولَةٍ  
كَالشَّجَاعَةِ وَالسَّهْوَةِ فَقَوْلُهُ هُنَا فَعَالَةٌ لَخِصَالٍ إِعَادَةٌ مُحْضَةٌ قَالَ الشَّارِحُ وَعِنْدِي  
أَنَّهُ لَيْسَ بِإِعَادَةِ مُحْضَةٍ بَلْ هُوَ بَيَانٌ أَعَمُّ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيمَا مَضَى أَنَّ فَعْلًا  
بِالضَّمِّ يَجِيءُ مَصْدَرُهُ الْمُقْيِسُ عَلَى فَعَالَةٍ وَفُعُولَةٍ ، وَأَرَادَ هُنَا أَنَّ يَبِينُ أَنَّ أَفْعَالَ  
الْخِصَالِ مِنْ أَيِّ فَعْلٍ كَانَ يُقَاسُ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعَالَةٍ » .

### طريقته في الشرح :

يسدو أن الأسلوب الذي سلكه الشيخ خالد الأزهرى في التصريح ،  
والأشْمُونِي فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ مِنْ دَمَجِ الْمَتُونِ الَّتِي يَشْرَحُونَهَا بِكَلَامِهِمْ حَتَّى  
يَكُونَا كَلَامًا وَاحِدًا يَصْعَبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا قَدْ رَاقَ لِصَاحِبِنَا فَسَلَكَهُ ؛ إِذْ نَثَرُ لَامِيَّةَ  
الْأَفْعَالِ فِي كَلَامِهِ نَثْرًا وَخَلَطَهُمَا مَعًا فَصَارَا شَيْئًا وَاحِدًا ، وَلَمْ يَصْنَعْ كَمَا صَنَعَ مِنْ  
قَبْلِهِ مِنْ شَرَّاحِ الْمَنْظُومَاتِ بِإِيرَادِ بَيْتٍ كَامِلٍ ثُمَّ يَعْقِبُهُ الشَّرْحَ ، بَلْ كَانَ صَاحِبِنَا  
يَجْزِيءُ الْبَيْتَ أَجْزَاءً ، وَيُشْرِحُ كُلَّ جُزْءٍ عَلَى حِدَةٍ بِحَسَبِ مَرَادِهِ تَسْبِقُهُ أحياناً  
عِبَارَةٌ « أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ » .

وهذا الأسلوب الذي سلكه جعله يلجأ إلى الفصل بين المتلازمين  
كالعاطف والمعطوف ، والجار ومجروره ، والمضاف والمضاف إليه من مثل  
شرحه لهذا البيت :



من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ واعزه لسوا ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا  
إذ جزّاه ستة أجزاء فقال «من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ» الأمرُ مبتدأ وأفْعِلْ بقطع  
الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أَفْعِلْ متعلق بمحذوف صفة الأمر...  
ثم قال «واعزه» أي الأمر «لسواه» أي لسوى أَفْعِلْ «ك» صيغة «المضارع ذي»  
أي صاحب «الجزم الذي اختزلا». كما ترى قد فصل بين الجار والمجرور في  
«كالمضارع»، والمضاف والمضاف إليه في «ذي الجزم».

ولو شاء امرؤ أن يستلّ لامية الأفعال من هذا الكتاب لكان بمقدوره ذلك  
دون أن يُغَقِّدَ منها شيء ولكن بعد عناء وجهد جهيد.

وهذا الأسلوب الذي سلكه المصنف جعلني أورد في الحاشية أبيات  
اللامية عند ذكر المؤلف أول كلمة من البيت المراد شرحه ليكون القارئ على  
بصيرة مما يراد شرحه له، وإذا كانت الفكرة التي يراد شرحها تتكون من أبيات  
متعددة فإنني أوردتها مجتمعة.

كما أنني جعلت اللامية في المتن بين قوسين كبيرين وبخط مختلف  
بحسب تجزئة المؤلف لها؛ لكي يفرق القارئ بين المتن والشرح هكذا  
(وانقل لفاء الثلاثي) (شكل عين إذا) (اعتلت) (وكان) (بتا الإضممار)  
(متصلا)

ولو شئنا جمع شتات هذا البيت لكان بهذه الصورة:  
وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع تلت وكان بتا الإضممار متصلا  
فما وضع بين ذينك القوسين وكتب بذلك الخط فهو من اللامية.

## شرح الغريب :

تمتلىء المصنفات الصرفية بالغريب والحوشي من الكلام، والأوزان المهجورة الآن من مثل : **إِفْعَلْ كَاهِبِيخْ**، **إِفْعَلًا كَاخْبِنُطًا**، ومن مثل **فَهَعَلْ كَرَهْمَسَ** و**هَفَعَلْ كَهَلَقَمَ** وهلمَّ جرًّا من هذه الأوزان التي لا يعرف المتخصصون في اللغة العربية معناها ولا يضبطون مبنائها إلا بالرجوع للمعاجم، وكأن صاحبنا قد أحسَّ بهذا؛ فتولَّى شرح الغريب، وضبط البناء كقوله «ومنها **إِفْعَلَلْ كَاخْرُنَجَمَ** بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوعة **فَعَلَلْ كَحَرَجَمْتُ** الإبل **فَتَحَرَجَمْتُ** : أي جمعتها فاجتمعت» وقال في الأفعال الثلاثية مكسورة العين في الماضي وفي مضارعها الفتح والكسر معاً قال «الثاني **وَعَرَبَغِين** معجمة يقال **وَعَرَّ صَدْرُهُ يَغِرُّ وَيَوْغُرُ** إذا تَوَقَّدَ غِيظًا» وقال في الأفعال الثلاثية المضغفة اللازمة التي سمع في مضارعها الكسر قياساً والضم شذوذاً «السابع عشر: **نَسَّ الشَّيْءُ** بالنون والسين المهملة يقال **نَسَّ اللَّحْمُ يَنْسُ وَيُنْسُ** أي جفَّ وزهبت رطوبته».

## شواهد :

شواهد الصرف في الجملة قليلة لا ترقى إلى مستوى شواهد النحو؛ ولهذا نجد أغلب كتب التصريف شحيحة في شواهدا، وصاحبنا تنوّعت شواهدا إذا استشهد بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب، وأمثالهم، ولكنها كما قلت قليلة يأتي في صدارتها شواهدا من القرآن التي ناهزت ثمانين شاهداً، وكان المؤلف يورد في بعض الأحيان الشاهد من القرآن دون إشعار بأنه آية، بل كان يجتزئ من الآية بموطن الشاهد كاستشهاده على مجيء **فِعْلٍ**

الأمر من أَفْعَلَ على أَفْعِلَ قال: «فِعْلُ الأمر الكائن من أَفْعَلَ كَأَكْرَمَ بزنة أَفْعِلَ كَأَكْرَمَ زِيداً وَ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا﴾ وَ﴿أَدْخِلْ يَدَكَ﴾ وَ﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾» وقال في معنى فَعَلَ المضَعَّف العين «ويكون أيضاً لإفادة معنى التكثير نحو ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ وَ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ﴾ وَ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾» وهكذا يورد الآيات دون إشعار بأنها آية، بل ربّما اجتزأ بكلمة واحدة منها من مثل استشهاده على وجوب كسر همزة الوصل وعدم الاعتداد بالحركة العارضة في عين أمر الثلاثي إذا كانت مكسورة في الأصل وطراً عليها الضم فقال «واحترز بقوله لزوم الضم مما لم يكن الضم فيه لازماً نحو ﴿امْشُوا﴾» فاجتزأ بهذه الكلمة من الآية السادسة من سورة ص.

وكان يستشهد بالقراءات الشاذة ولكنه كان ينبّه على ذلك بقوله وقرىء شذوذاً.

أما شواهد من حديث رسول الله ﷺ فكانت في المرتبة الثانية، ولكنها لا تبلغ في الكثرة شواهد من القرآن كاستشهاده بقوله ﷺ «لا خلافة» و«الولد مبخلة مجبنة» و«السواك مطهرة للفم مرضاة للرب».

أما شواهد من أشعار العرب فهي تعدّ على أصابع اليد الواحدة، ومع قلتها فلم يعلّق عليها، وعزا واحداً منها فقط مع أنه محل نزاع.

واستشهد بمثل واحد من أمثال العرب وهو قولهم «برق خلّب» وفي الجملة شواهد الصرف قليلة في هذا الكتاب وغيره.

## لامية الأفعال

لامية الأفعال لابن مالك منظومة صرفية من البحر البسيط بلغ عدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً، وسمّيت بهذا الاسم؛ لأنها بنيت على رويّ اللام، وأضيفت إلى الأفعال تغليياً لها لا اختصاصاً بها.

### مباحثها :

اشتملت اللامية على بعض من تصريف الأفعال، واشتملت على ما كان الحدث بعضاً من دلالاته في تصريف الأسماء، وأخلت ببعض، فقد بدأها الناظم بالحديث عن تصريف الفعل المجرد رباعياً كان أو ثلاثياً، مع بيان مضارعه، وحركة عين المضارع من الثلاثي، والمواطن التي ينقاس فيها ضمّ عين المضارع، وكسرها وفتحها، ثم تحدث عن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالأفعال الجوفاء، وما يطرأ على فاء الفعل بسبب هذا الاتصال، ثم ذكر أبنية المزيد فيه سواء كانت الزيادة للمعنى أم للمبنى، وذكر في هذا أبنية نادرة جداً من مثل رهمس وهلقم وترمس وجلمط واعثوجج واعلنكس واجفأظ وترهشف وزهزق، ثم تحدث عن بناء الفعل المضارع فذكر فيه حروف المضارعة «أنيت» وحركة حرف المضارعة فتحها وضمها وكسرها، وحركة ما قبل آخره، ثم عرّج على الفعل المبني للمفعول وأوضح كيفية بنائه وما يطرأ عليه من تغيير ثم أنهى المطاف في تصريف الأفعال بالحديث عن فعل الأمر.

وفي تصريف الأسماء تحدث عن أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، ثم ذكر أبنية المصادر من الثلاثي وغيره قياسية كانت أم سماعية، وتحدث عن ما صيغ منها للدلالة على المرة والهيئة،

وعقد باباً للحديث عن ما صيغ على وزن مفعَلٍ أو مفعِلٍ سواء أريد به المصدر أم الظرف، وأشار قبل نهاية المنظومة إلى ما صاغته العرب على وزن مَفْعَلَةٍ للدلالة على كثرة الشيء في المكان، واختتم منظومته بالحديث عن اسم الآلة.

من خلال هذا العرض السريع لما حوته لامية الأفعال يتبين لنا أنها قد أخلّت ببعض مباحث عامة كالميزان الصرفي، والإلحاق، والاشتقاق.

ومباحث تخصّص تصريف الأفعال من مثل أحكام توكيد الفعل، ومعاني صيغ الزيادة وهو مبحث مهم جداً، والتعدي واللزوم وعلاماتها، والفعل اللفيف وأحكامه، والجامد والمشتق.

ومباحث تخصّص تصريف الأسماء وهي كثيرة جداً مثل أبنية الأسماء المجردة الثلاثية والرباعية والخماسية، والتذكير والتأنيث، وجمع التكسير، والمقصور والمنقوص والممدود، والتصغير، ولعل ابن مالك لاحظ أن الحدث ليس من دلالة هذه الأبواب فأعرض عنها.

## شروح اللامية :

تصدّى للامية الأفعال علماء كثيرون شرحوها أعرف من شروحها :

- ١ - شرح : ابن الناظم وسأتحدث عن شرحه في الفصل الذي بعد هذا.
- ٢ - شرح : محمد بن دهقان النسفي المتوفي عام ٨١٨هـ، ويسمى شرحه «شرح تصريف المفتاح» ويوجد منه نسخة في الأصفية برقم ٨/٨٩٢/٢<sup>(١)</sup>.

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ٢٩٢/٥.

٣ - شرح : محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفي سنة ٨٣١هـ، وتوجد نسخة من شرحه في المكتبة الأزهرية برقم ٢٠٣، وأخرى في ليدن برقم ١٩٧، وثالثة في الأسكوريال برقم ١٤٤/٢<sup>(١)</sup>.

٤ - شرح : محمد بن عباس التلمساني، وسمي شرحه تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، انتهى منه عام ٨٥١هـ، ويوجد من شرحه نسخة في الأسكوريال ثاني ١٦ برقم ٧٩/٣، ٢٧٠<sup>(٢)</sup>.

٥ - شرح : بحرق اليميني وله عليها شرحان : كبير وصغير وسأتحدث عنهما فيما بعد.

٦ - شرح : عبد الكريم بن محمد الفكوت القسطيني وشرحه هذا مطوّل ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ذكرها محقق شرح ابن الناظم دون أن يحدد رقمها<sup>(٣)</sup>.

٧ - شرح : يعقوب بن سعيد المكلاطي، ومنه نسخة في تونس في القرويين برقم ٤٢/أ. ب. هـ، ونسخة في الأسكوريال ثان ١٦/رقم ٤، وثالثة في المتحف البريطاني برقم ٥٤٨/٢<sup>(٤)</sup>.

٨ - شرح : محمد بن محمد بن سعيد الطنجي ومنها نسخة في الجزائر أشار لها بروكلمان<sup>(٥)</sup>.

٩ - شرح : أبي العباس أحمد بن محمد الدلاني المغربي المتوفى سنة ١١٢٨هـ أشار إليه بروكلمان.

---

(٢) المرجع السابق: ٢٩٢/٥.

(١) تاريخ الأدب العربي: ٢٩٢/٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي: ٢٩٢/٥.

(٣) شرح ابن الناظم: ٢٩.

(٥) المرجع السابق: ٢٩٣/٥.

١٠ - شرح : أبي العباس الوهراني ومنها نسخة في الأسكوريال أشار إليها بروكلمان<sup>(١)</sup>.

١١ - شرح : بدر الدين الحسني المتوفى عام ١٣٥٤هـ.

١٢ - شرح : ابن يحيى هكذا ومن شرحه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم ٩٩٦ أشار إليها محقق التسهيل<sup>(٢)</sup>.

١٣ - شرح : لمجهول ومن هذا الشرح عدة نسخ في الأسكوريال ثان ٦/١٦ ، ١٤٣ ، ١ ، وأخرى في الأمبروزيانا أشار إليها بروكلمان<sup>(٣)</sup> ، وثالثة في المكتبة الأزهرية صرف برقم ٩٩٧<sup>(٤)</sup>.

١٤ - شرح : حمد بن محمد الصعيدي المالكي وهو كتابنا هذا.

---

(١) المرجع السابق : ٢٩٣/٥ .

(٢) تسهيل الفوائد : ٣١ .

(٣) تاريخ الأدب العربي : ٢٩٣/٥ .

(٤) مقدمة التسهيل : ٣١ .

## موازنة بين هذا الكتاب وشرح ابن الناظم وفتح الأقفال

الموازنة بين كتابين تقتضي من الموازن أن يقابل بين الدقائق التي يوازن بينها، ويتتبع المسائل مسألة مسألة، وكيف عالج المؤلف نصوصه واستشهاده على مسائله، وغزارة مادته العلمية، وتوثيقه للمسائل، وينظر فيمن أجاد في هذه وأخلّ بتلك وهذا العمل يتطلب بحثاً طويلاً يخرج بنا عن المسار المرسوم لنا لو سلكناه، ولكننا هنا نحاول أن نوازن موازنة عامة تضییء لنا الدرب لنعلم من خلالها كيف أفاد المتأخر من المتقدم في إحسانه، وكيف عالج ما وقع فيه من قبله من مزالِق.

أولاً : التعريف بالكتب :

أ - شرح ابن الناظم

على الرغم من صغر حجم شرح ابن الناظم فإنه يعدّ أصلاً مهماً في شروح اللامية؛ لأنه أولها ظهوراً، والشارح ابنُ للناظم أدري الناس بمراد أبيه، ومن تصدّى لشرح اللامية فلا بدّ أن يكون هذا الشرح بين يديه.

طبعت الكتاب :

طبع الكتاب أكثر من مرة أذكر منها :

١ - طبع الكتاب دونما تحقيق في مطابع مصطفى البابي الحلبي عام

١٣٦٧هـ، وهو يقع في ستين صحيفة من القطع الصغير، وعندي منه نسخة أحضرتها من السنغال.



٢ - طبع الكتاب عام ١٤١١هـ في دار قتيبة ببيروت بتحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران وعنوانه : شرح لامية الأفعال ، وهو يقع في مائتين وثمان وخمسين صحيفة من القطع الصغير ، والكتاب مضبوط بالشكل ، وتحقيقه لا بأس به ، وعندي منه نسخة .

٣ - طبع الكتاب عام ١٤١٢هـ في المطبعة التعاونية بدمشق بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي وعنوانه : زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال ، وهو يقع في مائة واثنين وعشرين صحيفة من القطع المتوسط ، وقد ضبط المحقق الكتاب ضبطاً يشكر عليه ، ويسبق أبيات اللامية حرف (ص) ، كما يسبق الشرح حرف (ش) إشارة أصل وشرح ، وأسرف المحقق بوضع عنوانات فرعية ؛ إذ كان يجزئ الفكرة الواحدة أجزاء بهذه العنوانات ، وخدمته للكتاب أجود من خدمة صاحبه . إلا في الفهارس فإن محمد أديب أفضل من ناصر حسين ، وعندي منه نسخة .

## ب - فتح الأقفال :

فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد بن عمر الحميري الحضرمي المعروف ببهرق هذا هو عنوان الكتاب الذي نحن بصدد الموازنة بينه وبين شرح ابن الناظم وشرح الصعيدي .

وهو أحد شرحين لبهرق على لامية الأفعال ، والآخر يسمى الشرح الصغير ، وهو مختصر من الشرح الكبير جرده من كثير من الأمثلة المبسوبة في الشرح الكبير .

ومما لا شك فيه أن بهرق قد اطلع على أكثر من شرح للامية منها شرح ابن الناظم ، وأفاد من تلك الشروح .

## طبقات الكتاب :

طبع فتح الأقفال ثلاث مرّات :

الأولى : عام ١٩٥٠م ، في القاهرة ، وهي طبعة مصححة بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد أسعد علي ، ولم أقف عليها .

الثانية : عام ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وهي تقع في ثلاث وسبعين صحيفة من القطع المتوسط ، وأسطرها مضغوطة في صفحاتها ، وهي خالية من التحقيق العلمي ، وقد حاول صاحب المطبعة إخراجها بمخرج مقبول فأوكل تصحيحها إلى سيّد أحمد شيخ موسى الصومالي فاجتهد ولم يحالفه التوفيق في كثير من المواضع .

الثالثة : عام ١٤١٤هـ طبعها كلية الآداب بجامعة الكويت ، وحققها الدكتور: مصطفى النحاس ، وهي تقع في مائتين وخمس وخمسين صحيفة من القطع المتوسط ، وجلّ عمل المحقق مقارنة النسخ ، وضبط الكتاب بالشكل .

## ج - فتح المتعال :

هذا هو عنوان كتابنا المحقق وقد سبقت دراسته والتعريف به .

## ثانياً : عرض المسائل عندهم :

عندما يريد ابن النازم أن يشرح فكرة فإنه يصدرها بيت من الامية ثم يتولّى شرح ذلك البيت شرحاً موجزاً مفسّراً بالأمثلة دون إسهاب فيها بل يجتزئ بالمثال الواحد الدال على القاعدة ، وإن كان الأمر يلزم الحصر فإنه يحصر كأن يقول ولم يرد منه سوى تسعة أفعال هي ثم يوردها ، ويذكر اختلاف اللغات إذا كان ينهني عليها حكم صرفي كقوله في مضارع وَرِعَ يَرِعُ «وحكى سيبويه يورع» .

أما بحرق فإنه يذكر أبيات اللامية ولكنه جعل كتابه معجماً للأمثلة؛ إذ يسوق على القاعدة الواحدة الكثير من الأمثلة، وقد بلغ بعضها ثلاثمائة وسبعين مثلاً على قاعدة واحدة وهو قد صرح بذلك في مقدمة شرحه فقال «فلهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطابقاً لغرض الناظم رحمه الله فبسطة القول في الباب الأول بكثرة الأمثلة التي يُحتاج إليها فذكرت للفعل الرباعي نحو مائة مثال، ولفعل المضموم مائة أيضاً، ولفعل المكسور ثلاثمائة وسبعين منها أربعين لوناً» وكان يرتب أمثلته حسب ترتيب القاموس فيبدأ بما آخره همزة، ثم ما آخره باء، وهكذا مع مراعاة الترتيب الداخلي حتى يصل إلى آخر الأمثلة.

وتوسط الصعيدي بينهما في هذا المضمار فلم يسرف إسراف بحرق ولم يوجز إيجاز ابن الناظم، بل كان يمثل لقواعده بأمثلة يضمن معها إيضاح القاعدة للقارئ.

### ثالثاً : شواهدهم :

استشهد ابن الناظم بإحدى عشرة آية فقط، ولم يستشهد بالأحاديث، ويقول واحد لعمر رضي الله تعالى عنه، وبأربعة عشر بيتاً من الشعر منها ثمانية من الرجز والباقي من القصيد.

أما بحرق فقد فاقت شواهدهم من القرآن مائتين وثلاثين شاهداً، واستشهد من الحديث بأربعة عشر حديثاً، وبثلاثة أقوال للعرب، وبثلاثة عشر بيتاً من الشعر منها تسعة من الرجز والباقي من القصيد.

أما الصعيدي فكان أيضاً وسطاً إذ استشهد بما يقارب الثمانين آية وعشرة

أحاديث، أما الشواهد الشعرية فإنه أقل القوم إذ لم تبلغ شواهد خمسة أبيات .  
وكلهم كان يعلق على الشاهد بما يضمن معه فهم وجه الاستشهاد به .

#### رابعاً : موقفهم من الناظم :

في هذا الجانب تطغى كفة بحرق إذ كان يكثر من التنبهات التي يستدرك فيها على الناظم ، أو يردّ عليه أو يقيد ما أطلقه .

أما ابن الناظم فليس عنده من هذا شيء يذكر .

وأما الصعيدي فهو موافق لبحرق في هذا الجانب إذ جَلَّ تنبيهاته مستلة من بحرق ، وكان أميناً في نقله فهو يصدر كل تنبيه بقوله قال الشارح والمراد به بحرق كما صرح به في مقدمة كتابه .

#### خامساً : التعرض للمسائل الخلافية :

المسائل الخلافية في الصرف قليلة لا تصل حدّ الخلاف في النحو، ومع ذلك نجد خلافاً بين الصرفيين في بعض المسائل كالرباعي المضعف مثل وسوس أهو على وزن فَعْلَلْ أم فَعْفَعْ ، ووزن فُعْلَلْ كَجُوْدَرٍ أهو بناء أصلي أم هو متفرع عن فُعْلَلْ كَبُرْتُنْ ، وهل المحذوف من اسم مفعول الثلاثي الأجوف العين أم واو مفعول .

مثل هذه المسائل ابن الناظم لم يقف عندها ولم يذكرها، أما بحرق فإنه يذكر مثل هذه الخلافات ويختار ما يراه راجحاً قال متحدثاً عن وزن طَقَطَقَ «هذه الأمثلة رباعية أصلية عند البصريين ؛ لأن وزنها فَعْلَلْ لا فَعْفَعْ ، وعند الكوفيين أن نحو كَبَكَبَهُ مما يصح المعنى بإسقاط ثالثة من مزيد الثلاثي»<sup>(١)</sup>

(١) فتح الأقفال : ٤٠ .

وقال في باب الأمر: «الأمر بالصيغة مبني على الراجع، وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم»<sup>(١)</sup>.

والصعيدي قد نقل هذه الخلافات من بحرق وسكت عن التعليق عليها مما يدل على الموافقة.

---

(١) فتح الأقفال: ١٦٥.

## وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين :

الأولى : في مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم ٤١٥/٣٥ ، ورمزت لها بالرمز (ح) أول كلمة حرم ، وقد جعلتها أصلاً .

وهي تقع في سبعين لوحة ، في كل لوحة صحيفتان ، رمزت لليسرى منهما وهي التي فيها الترقيم الأصلي للمخطوطة بالرمز (أ) ، ورمزت للتي في ظهرها بالرمز (ب) .

وكل صحيفة منها تضم واحداً وعشرين سطراً ، في كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً .

وهذه النسخة قد قوبلت على نسخة المؤلف ، ويشيع في صفحاتها عبارة : بلغ مقابلة على نسخة المؤلف .

وكتبت بخط النسخ الجميل ، ونص اللامية فيها بالمداد الأحمر مما جعلها تبدو في التصوير باهتة .

ويظهر أنه قد سقط منها ورقة العنوان فألحق بها بخط مختلف عن خط الأم ، ولم يسقط منها شيء ما عداها .

وتاريخ نسخها دُونَ باليوم والشهر ، وتركت السنة ، وناسخها عبد القادر المازني الجوهري في سابع يوم خلا من رجب الفرد على التمام والكمال ، ويبدو أن الناسخ ليس من طلبة العلم إذ فاته شيء كثير من الأخطاء الإملائية والنحوية .

أما النسخة الثانية :

فهي نسخة خطية توجد في مركز الملك فيصل ، وهي فيه برقم ١٥٥٩ ، ورمزت لها بالرمز (ف) .

وتقع في ٨٢ لوحة في كل لوحة صحيفتان ، وفي كل صحيفة تسعة عشر سطراً ، وفي كل سطر ثمانى كلمات تقريباً ، وخطها مشرقى غير جيد ، وهي كاملة سالمة من الخروم والنقص والرطوبة وغيرها من آفات المخطوطات ، وقد كتبت عام ١٢٤٨ هـ ، ولم تسلم كسابقتها من الأخطاء الإملائية والنحوية .

### عملي في التحقيق :

- ١ - قارنتُ بين النسخ وأثبتُ الخلاف في الهامش .
- ٢ - ضبطتُ النص بالشكل .
- ٣ - خرجتُ الشواهد ، وضبطتها بالشكل .
- ٤ - ميزتُ بين اللامية والشرح بجعل اللامية بين قوسين كبيرين وبخط مختلف كما سبقت الإشارة له في دراسة الكتاب .
- ٥ - ذكرتُ في الهامش أبيات اللامية كاملة عند أول ذكر لها .
- ٦ - وثقتُ إحالات المصنف ونقوله من المتقدمين من كتبهم ، وكان كثيراً ما يعول على كتب ابن مالك وشرح ابن الناظم وشرح بحرق وسيبويه والصحاح والقاموس ، وبعض الحواشي المتأخرة .
- ٧ - أشرتُ في الهامش إلى الخلافات والآراء المتعلقة بالمسائل إثراء للنص .
- ٨ - راعيتُ في كتابة المخطوطة قواعد الإملاء الحديثة ، مع الاعتناء بعلامات الترقيم .

- ٩ - ترجمتُ للأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن ، وأعرضت عن المشهور منهم جداً .
- ١٠ - وضعتُ بين معقوفين عناوين لبعض المسائل المحتاجة لذلك .
- ١١ - فسرتُ ما أغفل المصنف تفسيره من الكلمات الغريبة ، أما ما فسره المصنف فإنني أعرضتُ عن تفسيره حتى وإن كان تفسيره مختصراً لئلا يكون عملي تفسير التفسير .
- ١٢ - ذكرتُ في الهامش أهم المراجع للقضايا الصرفية عند أول ورود لها لراغبي المزيد .
- ١٣ - ألحقتُ بالكتاب مجموعة من الفهارس الفنية .



مكتبة الحرم النبوي الشريف « النحو والصرف »

اسم المخطوط : فتح المتعالم للدمية في فعال

المؤلف : الشيخ محمد بن محمد الصغير

عدد الأوراق : ٧٠ ورقة

في (١٦٩)

رقم المخطوط بالمكتبة : ٢٥

٤١٥

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
قسم تصوير المخطوطات

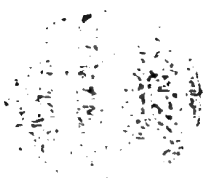
البدائية

عبد الصمد

١٢٩

صريف

فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الافعال  
 للشيخ حمد بن محمد الصعدي المالكى فروع علم الصرف ونسب اصحابه  
 هذه الكتاب وفيه مؤيد وجهد وسر على عملي  
 وفيه المبرقة المنورة من محمد العزيز الخور وحسب الجملة  
 السورة بيغرة رجب سنه ١٢٩٠



20

١٢٩

مكتبة  
 المكتبة  
 المكتبة

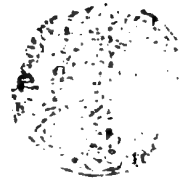
صورة الغلاف من نسخة ح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله علي أفضاله والصلاة والسلام  
 علي سيدنا محمد وآله وبعد فيقول الحاج  
 العباد وأخضض العبيد محمد بن محمد الصغير  
 المالكي غفر الله له ولوالديه وإخوانه والمسلمين  
 آمين هذا تعليل لطيف علي منظومة  
 الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله  
 ابن مالك الاندلسي الجبالي النحوي اللغوي  
 الصرفي اقتصر فيه علي حل الفاظها وبيان  
 مرادها والتنبيه علي بعض ما فيها اقتطعت  
 من ثمار شرح الإمام الفاضل جرجي اليميني وهو  
 المراد بالشارح عند الإطلاق وبعض كلمات غيره  
 وسميته بفتح المتعال علي القصيدة المسماة  
 بلامية الأفعال وبالله اعتصم وأسيله العفة

مما يصح لأرب غيرة ولا يقول الأخير وهو حسبي ونفد  
 الوكيل قال الناظم  
 بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء المص كتابه  
 بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله  
 ص الله علي وسلم كل امر ذي بال لا يبدؤ فيه بسم الله  
 الرحمن الرحيم فهو قطع وفي رواية فهو ابتداء في  
 رواية فهو اجزم رواه البوداود وعكس به  
 وحسنه ابن الصلاح وغيره ان نقل تحسينه عن  
 غيره مما المتقدم لان ابن الصلاح يقول  
 لا يمكن التحسين والتصحیح في زماننا قال القراني  
 في التذكرة وعند التصحیح ليس يمكن في عصرنا  
 وقال يحيى يمكن والضمير في عنده لابن الصلاح  
 والمراد بجوي الامام الفروي رضي الله عنه والعينه  
 ناقص وقيل البركة فهو وان تم حسنا لا يتم  
 معني ثم انه ينبغي لكل شاعر في فن ان يتكلم على  
 البسملة بما يناسبها من الفن المشروع فيها ثم ان  
 محل التكلم عليها اذا كانت من موضوعه فان لم تكن  
 منه فلا ينبغي ان يتكلم عليها وحق فلا بد من تقديم  
 مقدمة مشغولة بما يبادي الذي من جملة الموضوع  
 ليصل الى البسملة منه فيتكلم عليها او لا ومبادي  
 كل فن عشرة جمع بعضهم يقول

شتمه

اعنوسب المكان كترعسبه وانعسوسن زادت  
 خسوتته وللصبرورة نحن احنولي السراب صار  
 حلوا واحقوب الرجل والبلال صار المعوج والمقرب  
 بالكسر المعوج من الرمل وجمعه احقاب كحل واحمال  
 ومنها افعل بزيادة هزة الى وصل وتضعيف اللام  
 الثانية وهو من يد الرباعي نحو اسبطل الرجل يعني  
 اضطجع وتعدد واسبطلت الابل مدت اعناقها  
 تسرع في سيره واسبطل الشعر طال ومثله اطمان  
 قلبه واقسعر جلده واسماذت نفسه نفرت  
 ومنها تفاعل بزيادة التاء الالف نحو تعارب  
 وهولك سراك في الفاعلية لفضاوا وتفعلية  
 معني نحو تضارب زيد وعمرو وقد يكون لمطاوعة  
 فاعل الذكور يعني اقول نحن واليت الصوم فتوالي  
 اي تابعته فمتابع يعني اتبعته بعضه بعضا  
 وهو مثال الناطم ومثله باعدته فباعدا اي ابعده  
 وضاعفته فضعاف اي اضعفته ويكرانا ايضا  
 لظهار الفاعل خلاف ما هو عليه نحو تجاهل زيد  
 وتغافل اي اظهر الجهل والفعله من نفسه  
 وليس كذلك ومنها تفعل بزيادة التاء وتضعيف  
 العين وقد اسارله لقوله مع توالي وهو لمطاوعة  
 فعل المضعف كهلته فتعلم وادبته وتادب وتبته



بلغ مقابلة بين نسخة المؤلف  
 رحمه الله تعالى في رتبة واصقة

فتون

صورة من نسخة ح يظهر عليها عبارة: بلغ مقابلة على نسخة المؤلف رحمه الله تعالى

فتولي والموافقة فعل المضعف اليم نحو تولى عنهم  
بمعني ولي ومثال الناظم يحتمل المعنيين ويكون اليم  
لتعاطي الشيء تكلفا نحو تشجع وتصابر أي تكلف  
ذلك وهو كتنافل وتجاهل في كون كل منهما غير  
كأبت دافعاً ويكون اليم بجانب الشيء كتمجيد  
أي جانب الإجمود أي النعم وتخرج وتأنم أي جانب  
الخروج واليم ولا تخاذل كقوسه ذراعه أي اتخذها  
وبإادة وللدلالة على التكرير كجمعه أي سريره  
جريدة وللطلب كاستفعل نحو تكبر أي طلب أن يكون  
كبيراً ومنها فعلس بزيادة السين في آخره للالحاق  
بفعل الرباعي نحو خلبس قلبه بالحق المعجزة والسب  
الموجدة أي خدعه واصلته خلبه ومنه قوله  
نزلت خلباً إذ لم يعقبه مطر ولا خلافة أي لا أخذ  
لكن قال الم مقتضي الصبح والقاموس في سینه  
أصلية لأنها أورده في السني لا اليا ومنها مستفعل  
بزيادة السين في أوله للالحاق بفعل الرباعي اليم نحو  
سنبس في سيرة بمعنى أسرع وأصله من  
سنبس أي تخترك ونطق والثاني قوله تدجس  
تأ التانيث الساكنة كالتقدم وتكفي آخر  
خلبس للضرورة وأما قوله اقتلا فلبس بمال  
بل كل به القافية لاندونه افتعل كاعتدل

المصر في الخلاصة هذا المذهب فقال منها على ذلك  
وعلى ان زيادة التاني في المصدر غير له زمة والتف  
الافعال والاستفعال انزل لذي الال والال والال الزم  
معرض وخذ منها بالنقل واما عرض احو فقالوا اجاب  
اجابا وسند قول تعالى وابقام الصلاة وعن الاخفش  
والعزاني ان المحذوف في قوله لا التانيه ليك يلزم  
خذ فاما يبدل على معني الال لئلا لو عبر به  
قوله ما عينه اعتلت باعدت فكان اوله لا نفس  
ربا جوا والالمصدر المعتل من الافعال والاستفعال  
على وزن الصحيح لتصحيحهم فعله نحو استخوذت  
استخوذت او لما فرغ من ذكر مصادر التي يبدل  
الال في اقتعد بكراثة منه فقال وانما التاني  
التانيه في ما اي بغيره فعال والاستفعال  
المذكور من سائر المصادر والمقاييس  
اي تظهر بالتاني من الذي يحذف بضم الالف وكسر  
الميم منه للجهول وسماه مفعولا لانه مفعول مطلق  
نحو استخرج استخرجه وانطلقت انطلاقة  
وتدريج تدريجه وعلمه تعلية واكرمه اكرامه  
وهكذا التانيه مصادر المزيدي فالتاني ذلك  
للدلالة على المرة ومحل ذلك اذ لم يبين المصدر  
على التانيه بني عليه فبيان المرة منه بذكر الواحدة  
كالتار

كالشأ إلى ذلك بقوله وسرقة المسمى بالخي ثلاث مرة  
 الثانية واحدة ابتداءً في نظر المرة في قوله ذلك  
 نحو وخرج وخرجت واحدة وقائمه مقابلة  
 واحدة وزكاه تزكية واحدة وكذا اقتصر قسمه  
 واحدة إذ لا يختص ذلك بالمقبول ثم لا يجوز أنما  
 الثالثة لانه على المرة باليس بغيره فله تقول  
 قلت غلة فله كذب كذا ابنه ولا سير بنسابة  
 ولا يختص بضم الوصف بالواحدة بنحو الإقامة  
 والاستقامة بل كل مد عام والبدل علم بالباب  
 المسمى بالانفعال بفتح الميم ويكون الفاعل  
 فيها وفتح العين في الماول وكرها في الثاني والاضابط  
 في هذا الباب كما قال الم ان يعصا من كان فعل  
 تلك في متصرف للدلالة على مصدره او ظرفه وهو  
 زمانه او مكانه الذي يخل فيه مفعول ومفعول  
 بفتح العين وكرها ثم ذلك على قسمين قياسي وسماوي  
 فالقياسي تلك انه اضرب مفتوح العين مطلقا اي  
 سواء كان مصدرا او ظرفا او مكسورا كذا  
 او المصدر مفتوح والظرف مكسور وقد بدلنا ضمير  
 رهم الله تعالى بالقسم القياسي واسما والجب  
 الضرب الاول منه وهو ما يكون فيه المصدر  
 والظرف كلهما مفتوح بقوله من ذي الملكوت



صر مشتملاً شأني محيطاً اذا استمال الاحاطة  
 بالشي من جميع جهاته وهذا عامته لما مضى من  
 عمله ثم قال في المستقبل منه وانما يسر اي يسهل  
 في شأني عمله صالحاً فيما بقي من عمري اكون به  
 اي بالشي مستبشراً امناً بما اضافه فاكوك  
 من قال الله فيهم وموه يومئذ ضاحكة لا باء  
 اي كالحا وجلا اي خافيا حقق الله رجاها =  
 واعادها بما يشاء واستجاب دعاءه بمنه وكرمه  
 امين وهذا اخبرنا اردنا املا به هذه المقدمة  
 ثم اختتم هذا السج بختيم به الامام السيد والكاتب  
 الميرخليل بن اسحاق خطبة مختصرة قال قوله  
 المعتذر لذوي الالباب من التقصير الواقع في  
 هذا الكتاب واسال ببلان التضرع والتسوع  
 وحطاب التذلل والخضوع ان ينظر بعين الرضا  
 والصواب فما كان من نقص مملوم ومن خطأ مملوم  
 فقل يا تخلص مصف من السموات او ينجوا مولف من  
 العسرات واسد العلم بالصواب والدير المرجع والباب  
 والمحمد منه اولا واخرا وباطنا وظاهرا وهو حسي  
 ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله  
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين ثم هذا الرجح على يد

تبلغ مقابلة على نسخة المؤلف  
 رحمه الله رحمة واسعة

كاتبه الفقير عبد القادر الماني  
 المجمع بين المالك في سابع  
 يوم خلق من رجب  
 النور على التمام  
 والكمال  
 والحمد  
 آمين



اللوحة الأخيرة من نسخة ح

مكتبة المتفكرين معادى لاكتوري المتفكرين الثاني

يا كبيكج / دفن

هــ ذ ا ش ر ح ق ت ج

المتفكرين علي القصيدة

المسماة بلا مية

الافعال للتصريح

للامام العالم

الدلالة

القصيدة

محمد

الرازي

العقيدة الخالدة

تتمت

بسم

وصلي الله عليه سيدنا محمد وعلي الوصية

صورة الغلاف من نسخة ف

لله الحمد لله علي افضاله والصلاة والسلام علي سيدنا محمد  
 وآله وصحبه وسلم فيقول احوج العباد واخفهم  
 الصبي محمد بن محمد الصفيدي المالك بن عفر الله له  
 ولوالديه ولا اخوانه والمسلمين امين هذا تقليد  
 لطيف علي خطه من سنة الف واربعمائة ابي عبد الله جوال  
 الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الاندلسي  
 الجبالي النحوي اللغوي المصري اقتصر  
 فيه علي حل الفاظها وبيان مرادها والتنبه علي  
 بعض ما فاتهما اقتطفته من ثمار شرح الامام  
 الفاضل خرف اليميني وهو المراد بالشرح عند  
 الاطراف وبعض كلمات هذه نسخة وسويته بفتح  
 المشعل علي القعدة المسماة بلامية الافعال  
 وبالله اعظم واسأله العافية مما يصح لارب غفر  
 ولا مرمول الاخير وهو حبي ربح الوكيل  
 قال الناطم لبنة الله الرحمن الرحيم  
 ابنه المصنف كتابه باليسمة اقتدا بالكتاب  
 العزيز وعلا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ  
 بال لا يبدوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم فمما قطع

وفي

وفي رواية فهو ابتروفي رواية فهو اخذم ورواه  
ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره  
ابن تغلب تحسبه عن غيره هذا للتقدم لا لانه  
الصلاح يقول لا يمكن التحسين والتقصيح في  
زماننا قال العراقي في التذكرة في عنده  
التقصيح ليس يمكن في عصرنا وقال يحيى  
يعلن والضمير في عنده لابن الصلاح والمراد  
بمحيي الامام النووي رضي الله عنه  
والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وان ستر  
حساب الا يتم معنى ثم انه ينبغي لكل شاعر  
في فن ان يتكلم على السمة بما ياسبها  
من الفن المشروع فيه ثم ان يحل التكلم عليها  
ان كانت من موضوعه فان لم تكن منه فلا  
ينبغي ان يتكلم عليها وحينئذ لا بد من  
تقديم مقدمة مشتملة على المبادئ التي  
من جملتها الموضوع ليعلم هل السمة منه  
فيكلم عليها او لا فلا ومبادئ كل فن عشرة  
جمعها بعضهم بقوله ان مبادئ كل فن  
عشرة المدد والموضوع ثم التمرق وفضله

ولا يرشد اليه تمثيل الناطق فيما سبق بابي  
 وهو موافق لا ملاقه هنا كسعي يسعي  
 ونهي عنه ينهي ونشد يعني ينبغي ونسخ  
 البيت ينبغي وفيما عينه واذا لا أثر  
 لكون لامة صرف خلق وان شرط ذلك  
 في التبريد واقتضاه اطلاقه هنا كساه  
 بسوة وفاح المسك يفوح وكذا فيما  
 لامة واذا ان غالب مواد مضومة  
 كدعي يدعوا ولهي يلها وسري يسر  
 وحسب اهله ان لم يخلق تائبر اذا كان  
 لا ما لما فاه واذا كوضع يضع وكذا ان  
 كان عينا لامة يا كسعي يسعي فيد فلان  
 في اطلاق النظم هنا ولا اثر له اذا كان  
 عينا للاول كوعده بعد او لا ما للثاني  
 كبايع يبيع وكذا اذا كان عينا لامة  
 واذا كدعي يدعوا ولا ما لعينه واذا  
 كفاح المسك يفوح فتزد الاربعة على  
 على اطلاقه هنا وانه اعلم  
 ولا لم يكن في نحو نص وضرب مرجح لفم ولا

كسر

كسر وكان القياس فيه جواز الوصيتين  
لاستزايتهما لولا تخصيصا بشرط الاكتفاء  
باعد ههنا دون الاخر فصار المرجوع فيه  
الي النقل ولهذا لما انتهى الناظم رحمه  
الله تعالى الكلام على الاقسام الثلاثة  
من اقسام فعل المخرج وهو مكسور  
المضارع قياسا ومضمومه قياسا  
ومفتوحة قياسا اشار الى القسم الرابع  
وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله  
من اسد راع من قتل حيث بد  
من جانب الفاعل المجازي من عند  
فأكسر انما ضمما اذا تعين احصى حاء  
تقدم شيرة او ذاع قد اعتزل  
عين المضارع بالنسب مفعول مقدم لقوله الكسر  
ولا يغزو وقوعه بعد الالامى بازائدة ومفعول  
اعني محذوف بده عليه المذكور وليس من باب  
النسارخ خلافا للشارح لان الناظم لا يراه في  
المتقدم وحيث تلاقى مكان عند الجمهور لاشر  
لعدم اتصالها او ملة خلا في محل خفض باضافة

كذب كذا باو علي تفعل بفتح التاء وسكون الفاء  
 اقصدا والمبالغة في حفظ ولا يتناس عليه  
 تقدم ان مصدر التماسني العبد وبالتا المزيعة  
 ياسبه ان يفتح ما قبل الحرف الاخير كنكرم  
 ربما وقد شد مجبوه علي تفعل بكسر اوله  
 ثانيه مشدود العين وقد اشار له المحقق  
 مصدر فعل المذكر زين بقوله ~~فعله~~  
 من فعل بفتح الباء بكسر اوله وثانيه  
 تفعل ففعل بفتح التاء والفاء والعين  
 شدة نحو ملق ملاقا واخفاد بكسر  
 ما وفتح العين مشددة ابي ومث يجعل  
 ففعل بفتح الفاء والعين مخففة  
 وكذب كذا باو فافنده بما قبله لانه تكلم  
 ورد عن العرب وانما قال ومث يجعل الخ  
 المصدر يرصل بفعلة في تصريفه وعلي  
 زافصواب العبارة ومث يجعل تفعل لا  
 فعل فافعل علي الباطل رحمه الله  
 اشار اليه المصدر الثاني الذي شد  
 بل بقوله وقد جاء بمصدر شاذ ايضا

علي

سهم

عليه سحر بفتح التاء وسكون الغاء من مصدر  
 بفتح الغاء مصفاً من سحر سحر في قوله  
 نسيره سياراً وطلوف تطلوا فاً ومما تشد  
 ايضاً محي مصدر السلاشي عليه فقيلي تفقد  
 المبالغة كما اشار اليه بقوله وقد جعلنا  
 السحر من بفتح السين الياء في بلسر  
 الغاء والعين مشددة ثم مشناة شعبة ساكنة  
 من السحر اي تفقدوها كقولهم خضعه بكذا  
 خضعها وحشه عليه الامر حشياً وقد  
 يحي فقيلي شدوذا مصدر التماسي  
 اتقيد وبالنسبة لاعت مصدره كما اشار اليه  
 بقوله وقد نفا عن السحر اي التماسي  
 من مصدره كقولهم نراحي القوم رمياً  
 بدلالة نراحي وباعليته بضم الغاء وفتح  
 العين وسكون اللام الاولى وكسر الثانية  
 ثم مشناة تحت ساكنة افعلاً من فعيو  
 نحو اقشعر فقهريزة واظلمات طمانينة  
 من فعيو فبهذا المصدر السماعي عرف  
 مصدره التقياسي وهو الاقعلال



اسماق خطبة مختصرة فاقول ثم اعتذر لذي يلا الالب  
 من التقصير الواقعة في هذا الكتاب واسأل الله  
 بلبسان التفرع والخشوع وخطاة التذلل والخصوع  
 ان ينظر بين الرض والصواب وما كان من نفعي محلو  
 ومن خطايا اصلحها فقل ما يخلفه مفسد من الصفات  
 او ينحو من زوايا العشرات والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والى باب الحمد لله والبركات

وباطنا وهو سبي ونعم الركب والاحول

والا قوة لا بال الله العلي العظيم وصلي

الله على سيدنا محمد

النبي الامي وعلى الصلح

واسلم اهيب



وكان النوع من كتابة هذا الشرح يوم الاثنين في شهر جماد الاول  
 سبعة جلة منه الذي هو من تاريخ سنة الف وثلثمائة  
 الف مائة ثمانية واربعين

يا من حكمه في خلقه جاري اغفر لكتابه يارب والقاري

اللوحه الأخيرة من نسخة ف

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.  
وبعد: فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد: حمد بن محمد الصعيدي  
المالكي غفر الله له ولوالديه: هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله  
جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني النحوي اللغوي  
الصرفي اقتصر فيه على حل ألفاظها، وبيان مرادها، والتنبيه على بعض ما  
فاتها، أقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليميني<sup>(١)</sup> - وهو المراد  
بالشارح عند الإطلاق - وبعض كلمات من غيره.  
وسميته بـ (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال).

وبالله أعتصم وأسأله العصمة<sup>[١/٢٧٧]</sup> مما يصم، لا رب سواه، ولا مأمول  
إلا خيره، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم:  
ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ  
«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية

---

(١) هو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي عالم مشارك في الحديث والنحو  
والصرف وغيرها ولد في حضرموت عام ٨٦٩هـ، وتوفي عام ٩٣٠هـ بالهند.

تنظر ترجمته في كشف الظنون: ١٥٤٦، ١٥٤٨، ١٨٤٣. والنور السافر: ١٤٢-١٥٢.

(٢) القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، والأقطع: المقطوع اليد. لسان العرب قطع:

فهو أبت<sup>(١)</sup>، وفي رواية فهو أجذم<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود وغيره<sup>(٤)</sup>، وحسنه ابن الصلاح<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup>، أي نقل ابن الصلاح تحسينه عن غيره من المتقدمين؛ لأن ابن الصلاح يقول: «لا يمكن التحسين والتصحيح في زماننا» قال العراقي<sup>(٧)</sup>

(١) البتر: استئصال الشيء قطعاً، والأبتر: من الدواب المقطوع الذنب من أي موضع كان. الصلاح (بتر): ٥٨٤/٢، واللسان ٣٧/٤.

(٢) الجذم: هو القطع، والمجذوم المقطوع اليد، وقيل الذي ذهب أنامله. الصلاح (جذم): ٨٨٤/٥.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: ٣٥٩/٢ بلفظ «كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبت»، أو قال أقطع»، وفي شرح السنة للبغوي ٥١/٩ «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ»، ولأحمد بن محمد الصديق الغماري رسالة سماها: الاستعاذة والحسبة ممن صحح حديث البسلة، وهو يرى أنَّ الحديث بلفظ لا يبدأ بيسم موضوع، وأن الصحيح بلفظ لا يبدأ بالحمد لله. كما هو عند البغوي.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الهدي في الكلام: ١٧٢/٥ من طريق أبي هريرة بلفظ «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ». وأخرجه ابن ماجة في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح برقم ١٨٩٤ من طريق أبي هريرة، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٣٤٥ حديث ٤٩٤ من طريق محمد بن خالد مسنداً ومرسلاً.

(٥) ابن الصلاح هو: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري ولد عام ٥٧٧، وتوفي عام ٦٤٣ محدث.

تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣، وفيه ثبت طويل بمصادر ترجمته لراغب المزيدي.

(٦) والنووي في كتاب الأذكار: كتاب حمد الله تعالى برقم ٢٨٨ قال وهو حديث حسن، وفي كتاب أذكار النكاح برقم ٧٠١ قال هذا حديث حسن، وابن حجر في نتائج الأفكار.

(٧) في ح القرافي، والعراقي هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين من كبار أهل الحديث ولد عام ٧٢٥ وتوفي عام ٨٠٦ يعد من شيوخ ابن حجر العسقلاني.

تنظر ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر: ١٧٠/٥، والضوء اللامع: ١٧١/٤، وحسن المحاضرة: ٢٠٤/١ وغيرها.

أما القرافي فالمشهور منهم رجلان أحدهما: أحمد بن إدريس القرافي المالكي أصولي فقيه توفي عام ٦٨٤هـ، ترجمته في الديباج المذهب ٦٢، وأما الآخر فهو محمد بن يحيى القرافي فقيه لغوي مالكي المذهب توفي عام ١٠٠٨، تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: ٢٥٨/٤ ونيل الابتهاج: ٦٠٣.

في التذكرة<sup>(١)</sup>: «وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا<sup>(٢)</sup>، وقال يحيى يمكن<sup>(٣)</sup>» والضمير عنده لابن الصلاح، والمراد بـ(يحيى) الإمام النووي<sup>(٤)</sup> رحمه الله.

والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حساً لا يتم معنى.

ثم إنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسمة بما يناسبها من الفن المشروع فيه، ثم إن محلّ التكلم عليها إذا كانت من موضوعه، فإن لم تكن منه فلا ينبغي أن يتكلم عليها، وحينئذٍ فلا بدّ من تقديم مقدّمة مشتملة على المبادئ التي من جملتها الموضوع ليُعلم هل البسمة منه فَيَتَكَلَّمُ عليها أو لا، ومبادئ كل فنّ عشرة جمعها بعضهم بقوله [ب/٢//]:

إنّ مبادي كل فنّ عشرة الحدّ والموضوع ثم الثمرة  
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا  
فالتصريف لغة: مطلق التغيير<sup>(٥)</sup>، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها، وتقلبها.

(١) التذكرة كتاب للعراقي مطبوع.

(٢) الضمير يعود للعراقي، والمعنى أن ابن الصلاح لا يرى التصحيح في زمانه هو والأزمة التي تليه.

(٣) وبناء على رأي النووي يجوز التصحيح والتضعيف في زمن العراقي والأزمة التي تليه.

(٤) الإمام النووي هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي محدث فقيه له شرح على صحيح مسلم ولد عام ٦٣١، وتوفي عام ٦٧٦.

تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي: ٣٩٥/٨، والبداية والنهاية: ٢٧٨/١٣، ولم يترجم له الذهبي في السير وإنها ترجم له في تذكرة الحفاظ.

(٥) وهناك معانٍ لغوية أخرى لكلمة الصرف منها: التحويل، والتصيير، ورد الشيء عن وجهه وهي معانٍ قريبة من بعضها. ينظر اللسان (صرف) ١٨٩/٩.

واصطلاحاً: علم بأصول يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمة صحة واعتلالا، وزيادة ونقصاناً<sup>(١)</sup>.

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث البحث عن صحتها واعتلالها.  
وواضعه معاذ بن مسلم الهراء<sup>(٢)</sup>، بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية، قاله في التصريح<sup>(٣)</sup>، وحكى الاتفاق عليه.  
وثمرته: تأديته إلى فهم اللغة الموصلة إلى فهم كتاب الله تعالى.  
وفضله: شرفه من هذه الحثيئة.  
ونسبته لبقية العلوم: التباين.  
واسمه: الصرف والتصريف<sup>(٤)</sup>.  
واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.  
وحكمه: الوجوب الكفائي.

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي: ٧/١.

(٢) هو شيخ الكسائي، والقول بأن الهراء هو واضع علم الصرف ليس على إطلاقه فكتاب سيبويه مليء بالمسائل الصرفية، ولكن قد يقال بأن الهراء هو أول من أفرد علم الصرف بالبحث، والإكثار من مسائل التمارين التي كان النحاة يسمونها تصريفاً فنسب إليه وضع هذا العلم من هذا الباب.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ٤/١ «واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء».

(٤) الراجح عند علماء العربية أن مصطلح الصرف والتصريف يطلق على مسمى واحد دون تفريق، وبعضهم حاول التفريق بين المصطلحين إذ يرى أن الصرف يطلق على العلم المتعارف عليه الآن، أما التصريف فهو يطلق على ما يعرف بمسائل التمرين عند الصرفيين كأن تأخذ من كلمة ما بناء لم تبته العرب منها على وزن ما بته العرب من غيرها ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من أحكام صرفية. ينظر دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد: ٤.

ومسائله : قضاياه التي يطلب فيها نسبة محمولاتها<sup>(١)</sup> إلى موضوعاتها<sup>(٢)</sup>،  
كقولنا : ضَرَبَ فِعْلٌ مَجْرَدٌ، وَأَكْرَمَ فِعْلٌ مَزِيدٌ، وَفَعَلَ مضموم العين مضارعه  
بالضم، إلى غير ذلك.

وإذا علمت أن البسمله من الموضوع فنقول : الاسم مشتق من السمة عند  
الكوفيين<sup>(٣)</sup> فأصله (وسم) واوي الفاء حذفت فأوّه [i/ʔ//] وعَوَّض عنها همزة  
الوصل، وعند البصريين من السمو، فأصله (سمو) واوي اللام حذفت،  
وعَوَّض عنها همزة الوصل بعد تسكين فائه، واستدلوا على ذلك بجمعه على  
أسماء، وتصغيره على سمي، وأصله : (سُمَيُّو) اجتمعت الواو والياء وسبقت  
إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء؛ إذ لو كان أصله (وسم)  
كما يقول الكوفيون لم يجمع على أسماء؛ لأن فَعَلًا صحيح العين لا يجمع  
على أفعال كما يعلم من الخلاصة<sup>(٤)</sup>، ولم يصغَر على سمي بل على وسيم

(١) مصطلح منطقي، وهو أحد أجزاء القضية الحملية، وهي ثلاثة أجزاء المحمول، والموضوع، والنسبة،  
فالمحمول هو المسند، أو المحكوم به سواء تقدّم أم تأخر نحو زيد كاتب فالمحمول في هذا المثال هو كلمة  
كاتب، والموضوع هو كلمة زيد. ينظر تسهيل المنطق : ٣٧.

(٢) مصطلح منطقي يراد به : المسند إليه أو المحكوم عليه سواء تقدم أم تأخر : المرجع السابق : ٣٧.

(٣) ينظر في هذه المسألة : اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري  
المسألة الأولى، وأسرار العربية له : ٤، والتبيين للعكبري : ١٣٢، وشرح ابن يعيش : ٢٣/١، وائتلاف  
النصرة : ٢٧.

(٤) في قول ابن مالك : لفعل اسماً صح عينا أفعل

قال في الكافية<sup>(١)</sup>:

واشتق الاسم من سم البصري  
والأول المقدم الجلي  
واشتقه من وسم الكوفي  
دليله الأسماء والسمي

والله : علم على الذات الأقدس ، وأصله (إله)<sup>(٢)</sup> ثم دخل حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت ، وقيل حذفت متحركة فصار « الله » أدغمت اللام في اللام وفخّم للتعظيم ، فعلى الأول يكون الحذف قياسياً ؛ لأن المحذوف ساكن ، والإدغام غير قياسي ؛ لوجود الفاصل بين اللامين تقديراً ؛ لأن المحذوف قياسياً كالثابت ، وعلى الثاني يكون الحذف غير قياسي ؛ لأن المتحرك متعاصٍ بالحركة ، والإدغام قياسياً ؛ لعدم وجود الفاصل تقديراً .

والرحمن : المنعم بجلال النعم .

والرحيم : المنعم بدقائقها .

---

(١) البتان لابن معطٍ في ألفيته شرح عبد العزيز القواس : ٢١٧/١ وهما عنده هكذا :

وَاشْتَقَّ الْأِسْمَ مِنْ سِمَا الْبَصْرِيِّ  
وَالْمَذْهَبُ الْمَقْدُمُ الْجَلِيُّ  
وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيِّ  
دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

ولم أجد هذين البيتين في الكافية الشافية ، وقد رجعت إلى متن الكافية الشافية المطبوع في مطبعة الهلال بالجمالة عام ١٣٣٢ هـ ، ورجعت أيضاً إلى شرح الكافية الشافية المطبوع بتحقيق عبد المنعم هريدي فلم أظفر بظائل .

(٢) في لفظ الجلالة رأيان أحدهما يقول بأن لفظ الجلالة علم مرتجل ، والآخر يقول بأشفاقه ، والقائلون بالأشفاق مختلفون مم اشتق على أربعة أقوال انظرها مفصلة في : الاشفاق لابن دريد ١١ ، واشتقاق أسماء الله الحسنى للرجاجي ، وشرح التصريف الملوكي للثانيني بتحقيقنا ٣٧٤ ففيه ثبت طویل بالمراجع التي تناولت هذه القضية .

## (الحمد لله) (١)

وابتدأ [ب/٣/١] ثانياً بالحمد لما مرَّ من الاقتداء بالكتاب العزيز، والعمل بالأحاديث الواردة في طلب الابتداء بالحمد، وللإشارة إلى أنه لا تعارض بين الروایتين (٢)؛ لأن الابتداء قسماً : حقيقي وهو ما تقدّم أمام المقصود، ولم يسبقه شيء.

وإضافي : وهو ما تقدّم أمام المقصود مطلقاً.

والحمد لغة : الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.

واصطلاحاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره.

والشكر لغة : هو الحمد عرفاً بإبدال الحامد بالشاكر.

واصطلاحاً : صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، فبين الحمدین العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة نعمة، وينفرد اللغوي في ثناء به لا في مقابلة نعمة، والاصطلاح في ثناء بغيره في مقابلة نعمة، وكذا بين الحمد والشكر اللغوي فيقال ما تقدّم، وبين الشكر اللغوي والحمد عرفاً الترادف، وبين الشكر الاصطلاح في كل من

---

(١) أول قوله :

الحمد لله لا أبني به بدلاً حمداً يُلَن من رضوانه الأمل

(٢) تقدم الإشارة إليهما في ص ١٦٧.



الثلاثة العموم والخصوص المطلق فهو أخصها فهذه ست نسب قال سيدي  
على الأجهوري<sup>(١)</sup>:

إِذَا نَسَبَا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ دُمَّتْهَا      بِوَجْهِ لَهُ عَقْلُ السَّبِيبِ يُوَالِفُ  
فَشُكْرُ لِذِي عُرْفٍ أَخْصُ جَمِيعُهَا      وَفِي لُغَةٍ لِلْحَمْدِ عُرْفًا يُرَادِفُ  
عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ نِسْبَةٌ      فَذِي نِسْبٍ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفُ

(لا أبغي به بدلاً)

أي [١/٤/١] لا أطلب به عوضاً بل لما تستحقه ذاته تعالى يقال بغيت الشيء  
أبغيه بُغية بالضم وبُغية بالكسر وبُغَى وبُغَاءً بالمد مع الضم فيهما أي : طلبته  
ومنه ﴿أَفْغِيرَ دَيْنَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقد يقال بغيته الشيء أي : طلبته له ومنه  
﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وبدل الشيء عوضه.

وجملة قوله (لا أبغي به بدلاً) في موضع نصب إما على أنه وصف لمصدر  
محذوف أي حمداً لا أبغي به بدلاً، والضمير للحمد، وإما على الحال من  
فاعل الحمد إذ هو في معنى أحمد أي أحمد الله حالة كوني لا أبغي به بدلاً،  
والضمير على هذا إما للحمد، وإما لله سبحانه وتعالى أي لا أطلب بالله إلهاً  
آخر.

(١) علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري ولد عام ٩٦٧، وتوفي عام ١٠٦٦هـ.

تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: ١٥٧: ٣، وهدية العارفين: ٧٥٨/١، ومعجم المؤلفين: ٢٠٧/٧،

والأعلام: ١٣/٥.

(٢) آل عمران: ٨٣.

(٣) التوبة: ٤٧.

## (حمداً)

منصوب بفعل مقدّر أي أحمده حمداً، لا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي من الحمد أي غير معمول له كذا قيل، والمراد أنه أجنبي من جهة المصدرية لا من جهة كونه مبتدأ يعني أنّ عمل الحمد في حمداً من جهة أنه مصدر بحسب الأصل، وعمله في الله<sup>(١)</sup> من جهة أنه مبتدأ فيكون أجنبياً من الحمد من جهة المصدرية التي يعمل بها في حمداً، والفصل بالأجنبي ولو باعتبار يمنع عمل المصدر.

## (يبلغ)

أي يوصل يقال بلغت الشيء بالتشديد، وأبلغته أوصلته وبهما قرىء قوله تعالى ﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> وهذه الجملة في محل نصب نعت [ب/٤/] لحمداً.

## (من رضوانه)

بكسر الراء وضمّها، وبهما قرىء في السبع<sup>(٣)</sup> حيثما وقع غير ثاني العقود<sup>(٤)</sup> بمعنى الرضى ضد السخط يقال رضي الله عنه وعليه رضى ورضواناً: أبعد الله عن السخط.

---

(١) من قوله في البيت السابق: الحمد لله لا أبغي به بدلاً

(٢) الأعراف: ٦٢.

(٣) كلمة رضوان وردت في القرآن ثلاث عشرة مرة، وقرأ عاصم برواية أبي بكر بضم الراء في القرآن كله إلا في آية المائدة ﴿يَتَتَفَعَّلُونَ فُضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ فإنه قرأها بالكسر، وقرأ الباقر بكسر الراء. في القرآن كله. ينظر السبعة: ٢٠٢، والمبسوط لابن مهران الأصبهاني: ١٤١.

(٤) المراد بثاني العقود ثاني المائدة في قوله تعالى ﴿يَتَتَفَعَّلُونَ فُضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ فإن عاصماً قرأ هذه الآية فقط بكسر الراء برواية أبي بكر بن عياش. ينظر تحاف فضلاء البشر: ١٧٢.

## و(الأمل)

بألف الإطلاق أي الرجاء يقال أملت الشيء مخففاً أمله بمدّ الهمزة كأكلته أكله، وأملته بالتشديد أوّمله أي رجوته.

ثم لما كان شكر الوسائط<sup>(١)</sup> في إيصال الخيرات مأموراً به شرعاً وإن كان المنعم الحقيقي هو الله تعالى ثلث الناظم بالصلاة على أكبر الوسائط بين العباد ومعبودهم في إيصال كل خير، ودفع كل ضرر وهو الرسول ﷺ وآله وصحبه الذين آووا الدين ونصروه وحملوه إلى الأمة ونقلوه فقال عاطفاً على الحمد.

## (ثم الصلاة)<sup>(٢)</sup>

وعطف ذلك بـ(ثم) ليفيد الترتيب صريحاً لأن حمد الله تعالى أهم وأحق بالتقديم.

والصلاة: النعمة المقرونة بالتعظيم، وأفرد المصنف الصلاة عن السلام مع كراهة إفراد أحدهما عن الآخر إما لأنه سلم لفظاً وهو كافٍ، أو جرياً على مذهب من لا يرى كراهة الإفراد.

---

= سورة المائدة تسمى بالعقود وبالمنقذة قال الزركشي في البرهان في تعدد أسماء السور: ٢٦٩/١ «وقد يكون لها ثلاثة أسماء كسورة المائدة والعقود والمنقذة» وسميت بالعقود نظراً لقوله تعالى في أولها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

(١) المراد بالوسائط هنا وسائل تبليغ الرسالات ولا شك أن الرسل صلى الله عليهم وسلم هم أعظم وسائل تبليغ الرسالات السأوية، وليس المراد بالوسائط ما يعتقد الصوفية من التقرب بالأضرحة والأولياء ثم إن الرسل عليهم السلام يهون عن كل ضرر لا أنهم يدفعون الضرر إذ دفع الضرير لله سبحانه وتعالى.

(٢) من قوله:

ثم الصلاة على خير الورى وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلا

## (على خير الورى)

أي أفضلهم بتفضيل من الله لا بمزية وجدت فيه ؛ لأن المزية لا تقتضي الأفضلية، والورى بالقصر: الخلق، وهذه الصفة مختصة به عليه الصلاة والسلام ؛ ولذا استغنى بها عن التصريح [i/٥//] باسمه .

## (وعلى ساداتنا)

جمع سادة، وسادة جمع سيّد وهو من ساد قومه وفاقهم في الشرف، وعلى هذا فسادات جمعُ الجمع ثم أبدل منه قوله :

## (آله وصحبه الفضلا)

والآل : أصله (أَهْلٌ) بدليل قولهم في تصغيره (أُهَيْلٌ) فأبدلت الهمزة من الهاء لقرب المخرج ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفاً، ولم تبدل الهاء من أول وهلة ؛ لأنه لم يعهد ذلك في موضع فيقاس هذا عليه . وقيل أصله (أَوَّلٌ) كـ(جَمَلٍ) بدليل تصغيره على (أَوَيْلٍ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأول مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، والثاني مذهب الكسائي<sup>(٢)</sup>، وآل الرجل عشيرته وأتباعه وتخصيص آله ﷺ ببني هاشم والمطلب شرعي لا لغوي، والصَّحْب اسم جمع

---

(١) المتأخرون من النحاة يعزون هذا الرأي لسيبويه، والمتقدمون يعزونه للأخفش وهو المتفق مع كتابه معاني القرآن ٩٣/١ قال : (باب أهل وآل . . . وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء) وقال ابن جني في سر الصناعة ١٠٣/١ في معرض حديثه عن آل وأصلها وأن همزتها منقلبة عن هاء (والذي عليه العمل ما قدّمناه وهو رأي أبي الحسن فاعرفه) .

ومن الذين عزوه لسيبويه أبو الحسن علي بن محمد الأشموني : ١٣/١ .

(٢) هو رأي يونس بن حبيب ووافقه الكسائي ينظر في ذلك الاقتضاب : ٣٩/١، وشرح التصريف الملوكي للثانيني بتحقيقنا : ٣١٤ .

لصاحب كَرْكَبٍ وَرَاكِبٍ وَسَفَرٍ وَسَافِرٍ<sup>(١)</sup> وَتَجَرٍ وَتَاجِرٍ، وأما أصحاب فجمع.

والفضلاء جمع فاضل على غير قياس<sup>(٢)</sup> كشاعر وشعراء؛ لأن فاعلاً يجمع على (فَعْلَةٍ) ككامل وكملة أو على (فُعْلٍ) أو (فُعَالٍ) بضم الفاء وتشديد العين ك(عُدْلٍ) و(عُدَالٍ).

وأصل الفضل الريادة فمس زاد على أحد بشيء فقد فضله به، وهم رضي الله عنهم قد فضلوا سائر الأمة بما خصهم الله به من صحبته ورؤيته والانتساب إليه واتباعه ﷺ قال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ [٥/١١] وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup> وقال رسول الله ﷺ: «لَتَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا<sup>(٤)</sup> أَنْفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ» رواه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup> أي إنفاق أحدهم مدًّا أو نصف مدًّا أفضل من إنفاق غيرهم مثل أحد ذهبًا.

---

= وينظر في إضافة آل المراجع التالية: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: ٤١، وصر صناعة الإعراب: ١٠٠، والاقتضاب: ٣٥/١، والروض الأنف للسهيلى: ٢٦٧/١، والمتع لابن عصفور: ٣٤٨، والمساعد لابن عقيل: ٣٤٧/٢، والأشُموني: ١٣/١، وجمع الهوامع: ٢٨٥/٤، والأشباه والنظائر: ٢٠٧/٢. والمعاجم الكبيرة (أهل + أول).

(١) قال في اللسان سفر «والسُّفْرُ جمع سَافِرٍ، والمسافرون جمع مسافر، والسفر والمسافرون بمعنى». (٢) لأن فُعْلَاءَ جمع لفعل ككريم وكرماء، وكثر في فاعل إن دل على غريزة كعافل وعُقْلَاءَ وفاضل فُضْلَاءَ وشاعر وشُعْرَاءَ.

ينظر شرح الشافية: ١٥٧/٢، والأشُموني: ١٣٩/٤، وتصريف الأسماء للطنطاوي: ٢٢٢.

(٣) الحديد: ١٠.

(٤) رواية البخاري ومسلم أحدهم.

(٥) رواه البخاري بسنده عن أبي ذر الغفاري في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم ٣٤٧٠، ورواه مسلم بسنده عن أبي هريرة في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم ٢٥٤٠.

ثم إنه رحمه الله تعالى بيّن الغرض الداعي له إلى هذا النظم وهو الحث على علم التصريف الذي يتوصل به إلى علم اللغة التي يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ فقال :

(وبعد)<sup>(١)</sup> :

هو ظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه وثية معناه، وهذه الكلمة يطلب الإتيان بها عند الانتقال من غرض إلى آخر لكن الوارد في السنة (أما بعد) فالواو نائبة عن (أما)، وهي نائبة عن (مهما)؛ ولذا لزم الفاء بعدها، وما أحسن قول بعضهم<sup>(٢)</sup> :

وما واو لها شرط يليه      جواب قرنه بالفاء حتما  
هي الواو التي قرنت بيبعد      وأما أصلها والأصل مهما

(فالفعل من يحكم تصرفه

يحز من اللغة الأبواب والسبلا)

والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعي من مضارع وماضٍ وأمر مع ما يشتمل على حروف الفعل ومعناه من مصدر واسمي فاعل ومفعول واسمي زمان ومكان [i/٦//] وما يلتحق بها؛ وذلك لأن علم التصريف يبحث فيه عن أحوال بنية الكلم، والكلم اسم وفعل وحرف، ولا حظاً للحرف في علم التصريف، وكذا الأسماء المبنية والأفعال الجامدة؛ لقوة شبهها بالحروف؛ لأنها لا تقبل

(١) من قوله :

وبعد فالفعل من يحكم تصرفه      يحز من اللغة الأبواب والسبلا

(٢) هذا اللغز وحله في حاشية السجاعي على قطر الندى : ٥.

التغيير فصار علم التصريف مختصاً بالأصالة بالأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وهو في الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه، والناظم رحمه الله تعالى خص هذه المنظومة بالفعل لما ذكره من أن إحكامه مفتاح علم العربية أي اللغة، والفعل مجرداً كان أو مزيداً فيه ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، ولا بد لكل فعل من مصدر ومن فاعل، فإن كان متعدياً فلا بد له من مفعول به وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيحتاج إلى تغيير صيغة الفعل له، ولا بد أيضاً لوقوع الفعل من زمان ومكان، وقد تكون للفعل آلة يفعل بها، فأنحصرت أبواب هذه المنظومة فيما ذكر من باب الفعل المجرد وتصاريفه وباب أبنية الفعل المزيد فيه كذلك وباب المضارع والأمر وما لم يسم فاعله وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين من المجرد والمزيد فيه وباب أبنية المصادر مجردة ومزيداً فيها وباب أسماء الزمان [ب/٦/١] والمكان وما يلحق بهما من الآلة وغيرها وإحكام الشيء إتقانه وضبطه، والتصرف والتقلب وتصرف الشيء قلبه من حال إلى حال.

وعلم التصريف في الاصطلاح ما سبق.

وقوله يحز بالحاء المهملة أي يضم ويجمع يقال حاز الشيء يحوزه ضمه، والجملة جواب الشرط، وقوله من اللغة متعلقٌ بـيحز. ومعنى (اللغة) في اللغة: اللهج والإسراع.

وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة موضوعة لمعان مخصوصة. هذا ما اشتهر، وقال بعض المحققين<sup>(١)</sup> اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ؛ ويدل له<sup>(٢)</sup> قولنا لغة تميم إهمال (ما) أي استعمالهم.

(١) هو محمد الأمير الكبير كما هو مبدون على هامش النسخة ف بتقرير المؤلف.

(٢) هكذا في ف، وفي ح ويدل لنا.

وقوله (الأبواب) : مفعول يحز جمع باب، وباب الشيء ما يدخل منه، والسبل جمع سبيل بمعنى الطريق يذكر كلّ منهما ويؤنث، والمراد بالأبواب والسبل قواعد اللغة؛ لأنه يتوصل بما ذكر إلى معرفة الجزئيات كما سيقول الناظم، والمعنى أن من أتقن علم التصريف حاز الطرق الموصلة إلى فهم اللغة.

واعلم أن الناس في ذلك ثلاثة أصناف : صنف عرف الأبنية والأوزان كأن يعلم مثلاً أن مضارع فَعَلَ المضموم مضموم كَكْرَمَ يَكْرُمُ، وأن قياس اسم الفاعل منه على فَعَلَ وفَعِيلٍ كَسَهَلَ وظَرِيفٍ [١/٧٧٧] وقياس مصدره الفَعَالَةُ والفُعُولَةُ كالشَّجَاعَةِ والسُّهُولَةِ فهذا تصريفي فقط إلا أنه مفتقر إلى علم اللغة الفارق له بالنقل عنهم بين فَعَلَ بالضم وفَعَلَ بالكسر وفَعَلَ بالفتح، وصنف ثانٍ أشرف على مواد اللغة بالنقل والمطالعة، ولا يعرف الموازين والأقيسة التي يُردّ بها كل نوع إلى نوعه فهذا لغوي فقط لم يذق حلاوة علم اللغة، وصنف ثالث عرف الموازين والأقيسة أولاً، ثم تتبّع موادّ اللغة نقلاً فهذا هو المتقن الذي أحكم علم التصريف وحاز سبل اللغة وهو مراد الناظم رحمه الله.

ثم لما قويت داعية السامع وتوفرت رغبته قال من لي بذاك فقال :

(فَهَاكَ) (١)

(ها) : اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف (ها) الكاف الاسمية فيقال هاك بالفتح للمذكر وبكسرهما للمؤنث، وهاكما للمثنى،

(١) من قوله :

فهاك نظماً محيطاً بالمهمّ وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجملاً



وهاكم وهاكُنْ، وقد تبدل همزة<sup>(١)</sup> فتصرف تصرفها فيقال هاء بالفتح للمذكر وبالكسر للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن، وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّة﴾<sup>(٢)</sup> أي هاكم.

## (نظماً محيطاً بالمهم)

نظم الشيء تأليفه وجمعه على وجه مخصوص ومنه نظم الشعر يقال نظمَ ينظمه كضربه يضربه نظماً ونظماً أي جمعه [ب/٧/١] وألفه، والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته ومنه الحائط، والمهم: الأمر الذي يهمك شأنه، والمراد بالمهم هنا القواعد الكلية.

ثم استشعر المصنف سؤالاً من السامع تقديره: قد وصفت نظمك بأنه محيط بالمهم فقط ولا يتم الغرض إلا بفهم الجزئيات فأجابه بقوله:

## (وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجُمَلَا)

التفاصيل: الأمور الجزئية كمعرفة أفراد اللغة مثلاً، والجُمَلَا<sup>(٣)</sup>: الأمور الكلية كمعرفة الأبنية والأقيسة، والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة وهو الأبنية والأقيسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها ورد كل نوع منها إلى أصله وذلك مما يدعو الطالب إلى حصر المواد واستقراءها.

(١) القول بإبدال الكاف همزة منسوب إلى ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن: ٤٨٤، وهو إبدال لغوي لا صناعي.

(٢) الحاقة: ١٩.

(٣) في ف الجملة.

## باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه<sup>(١)</sup>

والمراد بالأبنية كونه رباعياً أو ثلاثياً، وبالمجرد ما حروفه أصول كلّها، وسيأتي باب المزيد فيه إن شاء الله تعالى، وبالتصاريف اختلاف أحواله من ضم عين مضارعه وكسرها وفتحها، أما الأبنية فأشار إليها بقوله :

### (بَفَعَّلَ الْفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ فَعَلَا

يَأْتِي وَمَكْسُورِ عَيْنٍ أَوْ عَلَى فَعْلًا)

أي الفعل المجرد : يأتي رباعياً على وزن (فَعْلَل) وثلاثياً على وزن (فَعْل) [١/٨/١] بضم العين أو (فَعِل) بكسرها أو (فَعَل) بفتحها، فالفعل مبتدأ، وذو التجريد نعمة ويأتي خبره، وبفعلل في موضع الحال المنقذة من فاعل يأتي المستتر، وكذا قوله ومكسور عين أو على فعل حالان منه .

### [ الرباعي المجرد ]

فمثال الرباعي لازماً حَشَرَجَ عند الموت أي عَرَّغَرَ، وَفَرَّشَحَ<sup>(٢)</sup> أي قعد مسترخياً، وَدَرَبَخَ أي طَاطَأَ رأسه ومدَّ ظهره، وَعَرَبَدَ أي ساء خلقه على نديمه،

---

(١) ينظر في هذا الباب : سيويه : ٥/٤ ، ٩ ، ٣٨ ، ونزهة الطرف : ٩٨ ، والممتع : ١/١٦٦ ، وشرح الشافية : ١/٦٧ ، وشرح نصريف العزي : ٢٨ ، همع الهوامع : ٦/١٥ ، والمزهر : ٢/٣٧ ، ودروس التصريف ٥٤ .

(٢) في ح وف فرشخ بالشين والحاء المعجمتين ، وهي مادة أهملها صاحب اللسان وكثير من المعجمين ، وقال عنها صاحب التاج : الفرشخة بالشين المعجمة السعة هذه المادة ساقطة من اللسان وغيره من كتب الغريب وإنما ذكروا معانيها في المهملة قال أبو زياد ما مطر الناس من مطر بين نواين إلا كان بينهما فرشخ قال والفرسوخ إنكسار البرد وإذا احتبس المطر اشتدَّ البرد وإذا وفي نسخة فإذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرشخ هكذا بالشين المعجمة : والصواب أنه فرشخ بالشين المهملة . (أ. هـ تاج العروس = فرشخ) .

وَجَرَبَزَ الرَّجُلُ وَجَرَمَزَ<sup>(١)</sup> أَي انقبض واجتمع وقس على ذلك.

ومثاله متعدياً قَرَطَبَهُ : صرعه، وَقَرَضَبَهُ : قطعه ومنه سُمِّي السيف الْقَرَضَاب، وَخَرَفَجَ عَيْشُهُ : وسَّعه، وَدَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ فِي حُدُودِ، وَقَرَطَحَهُ، وَقَلَطَحَهُ : عَرَضَهُ فَهُوَ مُقْلَطَحٌ.

ومثال (فَعَلَ) وَلَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا دَنَا الرَّجُلُ دَنَاةً فَهُوَ دَنِيٌّ، وَأَدَبَ الرَّجُلُ أَدَبًا فَهُوَ أَدِيبٌ، وَأَرَبَ أَرَبًا فَهُوَ أَرِيبٌ أَي عَاقِلٌ، وَجَنَبَ جَنَابَةً، وَصَلَبَ صِلَابَةً، وَعَذَّبَ الشَّيْءُ : أَي حَلَّى، وَقَرَّبَ قُرْبًا، وَقَشَبَ الثَّوْبُ قَشَابَةً صَارَ قَشِيًّا أَي جَدِيدًا أَيْضًا، وَلَزَبَ<sup>(٢)</sup> الطِّينَ لُزُوبًا صَارَ لَازِبًا أَي لَزِيجًا، وَأَمَا لَزَجَ أَي لَصَقَ فَبِالْكَسْرِ.

ومثال (فَعَلَ) الْمَكْسُورَ لَازِمًا : فَرِحَ فَهُوَ فَرِيحٌ، وَشَبَعَ فَهُوَ شَبَعَانٌ، وَسَلِمَ فَهُوَ سَلِيمٌ.

---

= وقالوا عن فرشح : (فرشح إذا قعد مسترخياً فألصق فخذيه بالأرض كالفرشطة سواء أوفرشح إذا قعد وفتح ما بين رجله قاله اللحياني وقال أبو عبيد الفرشحة أن يفرش بين رجله ويباعد إحداهما من الأخرى، وقال الكسائي : فرشح الرجل في صلاته وهو أن يفتح بين رجله جداً وهو قائم. أ. هـ تاج العروس (فرشح).

وينظر: العين: ٣٣٠/٣، والتهذيب: ٣١٩/٥، والصحاح (فرشح): ٣٩٠/١، والمحكم لابن سيده: ٤٤/٤، والمحيط لابن عباد: ٢٦٥/٣، واللسان (فرشح): ٥٤٢/٢.

(١) وردت الكلمتان في ف وح (حربذ وحرمن) الأولى بالحاء المهملة والذال المعجمة (حربذ) وهي ليست معجمة بهذه الصورة، والثانية بالحاء المهملة والزاوي (حرمن) وتفسرها عند المعجميين (صار ذكياً)، والمصنف فسر معناها بـ (انقبض واجتمع) وهذا المعنى توردته كتب المعاجم في جرمز بالجيم، لا في حرمن بالحاء المهملة.

ينظر الجمهرة: ١١٤١، واللسان (حرمن): ٣٣٤/٥، والتاج (حرمن): ٤٧/٨.

(٢) جاء من باب نصر وكرم. ينظر اللسان لزب: ٧٣٨/١.

ومتعدّياً: فَهَمْ وَسَمِعَ وَشَرِبَ.  
ومثال (فَعَلَ) المفتوح لازماً جَلَسَ وَقَعَدَ وَجَاءَ وَقَامَ.  
ومتعدّياً [ب/٨/١] ضَرَبَ وَأَكَلَ.

### تنبيه :

قد يشترك فعل المضموم والمفتوح والمكسور فيصير الفعل الواحد مثلث الماضي<sup>(١)</sup> نحو: نَقَبَ عليهم فهو نقيب، وَرَفِثَ في كلامه أفحش، وَعَنَدَ عن الطريق مال، وَأَمِرَ عليهم أي صار أميراً، وَخَثِرَ اللبن ثَخَنَ، وَعَثِرَ الماشي انكَبَ، وَغَمِرَ الماء صار غامراً وَقَذِرَ صار قَذِراً، وَكَذِرَ صار كَذِراً، وَمَضِرَ اللبن حَمَضَ، وَنَضِرَ وجهه نُضِرَ نَعِمَ، وَأَبْسَ به، وَخَمِضَ بطنه ضَمَرَ، وَقَنِطَ آيسَ، وَرَفِثَ به، وَسَفِلَ ضِدَّ عَلَا، وَكَمَلَ صار كاملاً، وَعَقِمَتِ المرأة لم تحبل وسيأتي في الحلقي شيء من هذا.

### تمة :

إنما كان للفعل الرباعي بناء واحد وهو فَعَّلَ كما تقدّم لأنهم التزموا فيه الفتحات طلباً للخفة، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع متحركات متوالية في كلمة واحدة سكّنوا حرفاً منه؛ وخصّوا ثانيه لأن الأول لا يكون إلا متحركاً، وآخر الفعل مبنيّ على الفتح، وصار الثاني أولى من الثالث، لأن الرابع قد يسكن عند اتصال الفعل ببناء الفاعل أو نونه كدَخَرَجْتُ فيلزم التقاء الساكنين لو سكن

(١) يرى النحاة أن هذه الأفعال من تداخل اللغات، قال ابن خالويه في كتابه ليس في كلام العرب ١٠٦:

(ليس في كلام العرب فعلٌ يستوعب الأبنية الثلاثة فعل وفعل وفعل إلا كمل وكادر وخثر وسخو وسرو).

ويراجع دروس في التصريف: ٦٤.

الثالث، فتعيّن سكون الثاني، وإنما كان للفعل الثلاثي ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كما سبق، وبقيت عينه لا يجوز أن تكون ساكنة لثلاث [i/٩//] يلتقي ساكنان عند اتصال تاء الفاعل أو نونه كضَرَبْتُ وضَرَبْنَا فصارت محرّكة بالحركات الثلاث.

وإنما لم يقص بناء الفعل عن ثلاثة أحرف لأن الأصل في كل كلمة أن تكون كذلك حرف يتبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بينهما؛ إذ يجب أن يكون المبتدأ به محرّكاً، والموقوف عليه ساكناً.

وإنما لم يأت الفعل المجرد سداسياً لثلاث يتوهم أنه كلمتان، ولا خماسياً؛ لأنه قد يتصل به تاء الفاعل أو نونه فيصير كالجزء منه؛ ولهذا يجب أن يسكن له آخر الفعل<sup>(١)</sup>.

وجاء بناء الاسم المجرد ثلاثياً، ورباعياً وخماسياً أيضاً؛ لعدم اتصال الضمير المذكور به، ولم يأت سداسياً لما مرّ.

ثم لما كان الفعل الرباعي ثقیلاً بالنسبة إلى الثلاثي كانت مواده أقلّ، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور فمواده أقل منه، والمكسور أثقل من المفتوح فمواده أقل منه أيضاً.

---

(١) وهناك تعليل آخر يذكره النحاة وهو أن الفعل ثقیل بلوازمه وهي الحدث والزمان والفاعل وربما لحقه مفعول وظرف وغيرها فطلب له التخفيف بعكس الاسم فهو خفيف أصالة؛ ولهذا جاز أن تأتي أصول الاسم خماسية، وأن يصل بالزيادة إلى سبعة أحرف ولم يجز أن تزيد أصول الفعل عن أربعة أحرف كما لم يجز أن يزيد على ستة أحرف.

## [ المضارع من الثلاثي ]

ولمّا أنهى الكلام على حكم أبنية الفعل المجرد، شرع في تصاريفه وهي اختلاف حال مضارعه بضم أو كسر أو فتح؛ وبدأ بمضارع المضموم ثم المكسور لقلة الكلام عليهما فقال :

### [ باب كَرُمَ ]

(والضم من فعل الزم في المضارع)<sup>(١)</sup>

الضم مفعول مقدّم بالزم، وفي المضارع متعلق به أي الزم ضمة العين التي في فعل المضموم في مضارعه [ب/٩/١] أيضاً تقول في كَرُمَ يَكْرُمُ، وفي ظَرَفَ يَظْرُفُ، وفي شَرَفَ يَشْرُفُ وهكذا لم يشدّ من ذلك شيء إلا ما جاء على تداخل اللغتين كـ (كُذِّتُ أَكَادُ)<sup>(٢)</sup> فقد أوقعوا مضارع المكسور بعد المضموم ثم قال :

(١) من قوله :

والضم من فعل الزم في المضارع وأفـ

(٢) انقلاب عين المضارع ألفاً دليل على أن الحركة المنقولة فتحة إذ لو كانت ضمة لسلمت العين من القلب وقيل يكون والضمة في فاء الماضي المسند إلى ضمير التكلم دليل على أن العين واو وليست باء، وعلى هذا فهناك فرق بين (كاد يكيد من المكيدة) و(كاد يكاد من قرب الشيء)، وما جاء من باب فعل مضموم العين معتلها وفيه تداخل لغات قولهم (ذمت تدام، وجذت تجاد، ومئت غمات) وسمع في هذه الأفعال الأربعة : تكود وتموت وتداوم ونجود على القياس.

ينظر: السرياني النحوي: ١٢٤، والمنصف: ٢٥٦/١، والأفعال لابن القطاع: ١٠٧/٣، وشرح

المفصل لابن يعيش: ١٥٧/٧، وبغية الأمل لليلي: ٨٠.

## [ باب فَرَح ]

(وافتح موضع الكسر - وهي العين - في المبني من فعلا)

المكسور أي في المضارع المبني منه فتقول في فَرِحَ يَفْرَحُ، وفي سَمِعَ يَسْمَعُ وهكذا هذا هو الأصل، وقد شذ منه أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر وهي ضربان: ضرب جاء مع الكسر فيه الفتح أيضاً الذي هو الأصل، وضرب انفرد فيه الكسر على الشذوذ فأشار إلى الأول بقوله:

## [ باب حَسِبَ ]

(وجهان فيه من احسب مع وَغَرَّتْ وَحَرَّ

تَ أَنْعَمَ بَيَّسْتُ يَبْسُتْ أَوَّلُهُ يَبْسُ وَهَلَا)

أي وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ وهي تسعة أفعال<sup>(١)</sup>:

الأول: حَسِبَ: بمعنى ظنَّ يقال حَسِبَهُ يَحْسِبُهُ بالفتح<sup>(٢)</sup> على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرئ في السبع<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد بعضهم: وَلَغَ الْكَلْبُ يُولُغُ وَيَلُغُ، وَبَقِيَ الرَّجُلُ يُوَبِّقُ وَيَبْقُ، وَحَتَّ الْمَرْأَةُ تَوْحِمُ وَتَحِمُ. وزاد بعضهم وَزَعَرَ الرَّجُلُ يَفْلَانُ يَزَعُ وَيَزَعُ الْمُفْتَوَحَ الْعَيْنَ حَذَفَتْ وَاوَهُ، وقد أشار المصنف إلى بعض هذه الأفعال في التنبيه الثاني من تنبيهات هذه القضية.

ينظر: بغية الأمان: ٨٥، وفتح الأقفال: ٦١، ودروس التصريف: ٩٤.

(٢) كلمة بالفتح سقطت من ح.

(٣) جاء الفعل حسب في القرآن بصيغة المضارع في آيات عديدة كقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أُغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ﴾ و﴿أَتَحْسِبُونَ أَنَّا نُمَدِّدُهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ و﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ و﴿لَا تُحْسِنَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَاؤُا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ مَنْ الْعَذَابِ وَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾.

الثاني : وَغَرَ بغين معجمة يقال : وَغَرَ صدرُهُ يَغُرُّ وَيَوْغُرُّ إذا توقَّد غيظاً .

الثالث : وَحَرَ بحاء مهملة يقال : وَحَرَ صدرُهُ يَحِرُّ وَيَوْحَرُّ إذا امتلأ من الحقد .

[١٠٠/] الرابع : نَعِمَ يقال : نَعِمَ يَنْعِمُ بالفتح والكسر نَعْمَةً بفتح النون وهي التَّعَمُّم .

الخامس : بَيَّسَ بالباء الموحدة ثم همزة مكسورة يقال : بَيَّسَ يَبْسُ وَيَبْسُ وَيَبْسُ بؤساً بالتنوين وبؤسى إذا ساءت حاله ضدَّ التَّعَمُّم .

السادس : يَبْسَ بالمشناة تحت ثم همزة مكسورة يقال : يَبْسَ منه يَبْسُ وَيَبْسُ وإذا انقطع رجاؤه ، والفتح أفصح وعليه أجمع القراء نحو ﴿ وَلَا تَبْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَبْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ أَفَلَمْ يَبْسُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

السابع : وَلِهَ يقال : وَلِهَ يَلُهُ وَيَوْلُهُ وَلَهَا بالتحريك فهو وَلَاهُ وَلَوْلَاهُ إذا كاد أن يذهب عقله لفقد محبوب من أهل ومال .

الثامن : يَبْسَ بالمشناة تحت ثم الموحدة يقال : يَبْسَ الشَّجَرُ ونحوه يَبْسُ

---

= وفي هذه الآيات قرأ ابن عامر وعاصم وهمزة بفتح السين حيث وقعت ، وقرأ الباقون بكسرها .  
ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٩١ ، المبسوط: ١٣٦ ، والتذكرة لابن غلبون: ٣٤٢ ، والإقناع لابن الباذش: ٦١٥ .

(١) يوسف: ٨٧ . وفي ح جاءت الآية بياء المضارعة ييأسوا وأثبت ما في ب لأنه موافق لرسم المصاحف .

(٢) الرعد: ٣١ .



وَيَبْسُ يُبْساً بِالضَمِّ<sup>(١)</sup> فَهُوَ يَابِسٌ وَيَبْسُ<sup>(٢)</sup> بِالْفَتْحِ وَيَبْسُ<sup>(٣)</sup> كَكَتَفْ ذَهَبَتْ نِدَاوَتُهُ .  
التاسع وَهَلْ يُقَالُ : وَهَلَ الرَّجُلُ يَهْلُ وَيَوْهَلُ<sup>(٤)</sup> وَهَلًا مُحَرَّكًا إِذَا فَرَعَ  
وَجَبُنَ ، وَوَهَلَ عَنِ الشَّيْءِ نَسِيَهُ .

والى الضرب الثاني أشار بقوله :

(وأفرد الكسر فيما من وَرَثَ وَوَلِي  
وَرِمَ وَرِعْتَ وَمِثَّتَ مَعَ وَفِثَّتَ حُلَا)  
وَوِثَّتَ مَعَ وَرِي الْمَخُ أَحْوَهَا<sup>(١)</sup> . . .

أي وأفرد الكسر على الشذوذ في المضارع المبني من الأفعال المذكورة  
وهي ثمانية :

(١) وسمع الفتح في فاء المصدر قال في اللسان : (الْيَبْسُ بِالضَمِّ نَقِضُ الرُّطُوبَةِ وَهُوَ مُصَدَّرُ قَوْلِكَ يَبْسُ الشَّيْءُ  
يَبْسُ وَيَبْسُ الْأَوَّلُ بِالْكَسْرِ نَادِرٌ يَبْسًا وَيَبْسًا وَهُوَ يَابِسٌ) اللسان (يبس) : ٢٦١/٦ .  
(٢) سمع اليبس بفتح فسكون وهو فعل بمعنى فاعل يقال حطب يبس بمعنى يابس . قال علقمة :  
تَحْشَحْشُ أَبْدَانُ الْحَدِيدِ عَذِيهِمْ كَمَا تَحْشَحْشَتُ يَبْسُ الْحَصَادِ جُنُوبُ  
واليبس بالتحريك المكان يكون رطباً ثم ييبس قال تعالى ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾  
ويقال لكل شيء كانت النَّدْوَةُ والرطوبة فيه خلقة فهو يَبْسُ فيه يَبْسًا ، وما كان عرضاً قلت جف وطريق  
يَبْسُ : لَا نَدْوَةَ فِيهِ وَلَا بَالُ .

لسان العرب (يبس) : ٢٦١/٦ .

(٣) يبس كَكَتَفْ هذه من فاءت اللسان وذكرها الفيروز أبادي . ينظر : القاموس المحيط : ٧٥١ .

(٤) هذه الكلمة سقطت من ح .

(٥) من قوله :

وثقت مع وري المخ أحوها وأدم كسراً لعين مضارع يلي فثلاً  
ينظر في هذه الأفعال : المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني : ٣٧ ، ونزهة الطرف : ١٠٥ ، وشرح  
الشافعي للرضي : ١٣٥/١ ، وبغية الأمال : ٧٧ ، والمصباح المنير : ٢٦٣ .

الأول : وَرِثَ الْمَالَ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَوَرِثَ الْمَيِّتَ [ب/١٠//] أَيْضاً يَرِثُهُ إِرْثاً ،  
وَوَرَاثَةً بِكُسْرَاهَا .

الثاني : وَلِيَ يَقَالَ : وَلِيَ الْأَمْرَ بِلَيْهِ وَلَايَةً بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَبِهِمَا قَرِءَ ﴿مَا  
لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> و﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وَقِيلَ الْوَلَايَةُ بِالْفَتْحِ  
النَّصْرَ ، وَبِالْكَسْرِ الْإِمَارَةُ وَيُقَالُ وَلِيَ مِنْهُ وَوَلِيَهُ وَلِيّاً : أَي قَرِبَ .

الثالث : وَرِمَ يَقَالَ : وَرِمَ الْجُرْحُ وَنَحْوَهُ يَرِمُ وَرِمًا بِالتَّحْرِيكِ إِذَا انْتَفَخَ وَوَرِمَ  
أَنْفُهُ إِذَا انْكَسَرَ أَوْ غَضِبَ .

الرابع : (وَرِعَ)<sup>(٣)</sup> يَقَالَ : وَرِعَ الرَّجُلُ عَنِ الشَّبَهَاتِ يَرِغُ وَرِعًا مُحَرَّكًا ،  
وَرِعَةً<sup>(٤)</sup> إِذَا عَفَّ عَنْهَا .

الخامس : وَمِيقَ يَقَالَ : وَمِيقُهُ يَمِيقُهُ مِيقَةً وَمِيقًا إِذَا أَحَبَّهُ فَهُوَ وَامِقٌ .

السادس : وَفِقَ يَقَالَ : وَفِقَ الْفَرَسُ يَفِيقُ إِذَا حَسَنَ كَذَا قَالَهُ بَدْرُ الدِّينِ بِنَ

---

(١) الأنفال : ٧٢ . قَرَأَهَا حَمْزَةً وَحَدَهُ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَلَايَتِهِمْ ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ . يَنْظُرُ : السَّبْعَةُ : ٣٠٩ ،

وَالْمَبْسُوطُ : ١٩٢ ، وَالْإِقْنَاعُ : ٦٥٦ .

(٢) الكهف : ٤٤ . قَرَأَهَا حَمْزَةً وَوَافَقَهُ الْكَسَائِيُّ هُنَا ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ . يَنْظُرُ السَّبْعَةُ : ٣٠٩٠ ،

وَالْمَبْسُوطُ : ٢٣٥ ، وَالْإِقْنَاعُ : ٦٨٩ .

(٣) الْفِعْلُ وَرِعَ سَمِعَ فِيهِ أَيْضاً مَعَ الْكَسْرِ الْفَتْحَ ، قَالَ سَيِّبُوه ٥٤/٤ : (وَقَالُوا وَرِمَ يَرِمُ وَوَرِعَ يَرِعُ وَرِعًا وَوَرِمًا  
وَيُورِعُ لُغَةً) وَقَالَ فِي اللِّسَانِ (وَرِعَ) ٣٨٨/٨ : (وَقَدْ وَرِعَ مِنْ ذَلِكَ يَرِعُ وَيُورِعُ الْأَخِيرَةُ عَنِ اللَّحْيَانِي رِعَةً  
وَوَرِعًا وَوَرَاعَةً وَتُورِعًا) ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْكَسْرُ هُوَ الْمَشْهُورُ اعْتَمَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَتَبِعَهُ شَرَّاحُ التَّسْهِيلِ وَاللَّامِيَةُ  
قَالَ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (وَرِعَ) ٥٠٥/١١ : (وَقَدْ وَرِعَ الرَّجُلُ كَوَرِثَ هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي اقْتَصَرَ  
عَلَيْهَا الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ وَأَقْرَبُ شَرَّاحِهِ فِي التَّسْهِيلِ ، وَمَشَى عَلَيْهِ ابْنُهُ فِي شَرْحِ اللَّامِيَةِ) .

(٤) فِي ح وَف وَوَرِعَةً بِوََاوَيْنِ الْأُولَى عَاطِفَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ فَاءُ الْكَلِمَةِ .

مالك<sup>(١)</sup> تابعاً لوالده في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> رحمهما الله قال الشارح<sup>(٣)</sup> ولم يذكر ذلك في الصحاح ولا في القاموس، وإنما قال وَفَقَتْ أَمْرَكَ تَفَقُّهُ بالكسر فيهما إذا صادفته موافقاً.

السابع : وَثِقَ يقال : وَثِقَ به يَثِقُ ثِقَةً إذا ائتمنه واعتمد عليه.

الثامن : وَرِيَ الْمُخُّ يَرِي إذا كثر شحمه، ويقال أيضاً وَرَيْتَ الإِبْلُ تَرِي إذا سمنت، وإنما قيد بِالْمُخِّ ليحترز<sup>(٤)</sup> به عن وَرِيَ الزُّنْدُ؛ لأن الأصل فيه أن يقال وَرِيَ يَوْرَى<sup>(٥)</sup> كَرَضِي يَرْضَى على القياس وفيه لغة ثانية وَرَى الزُّنْدُ يَرِي بالكسر كَرَمَى يَرَمِي [١/١١/١] وذلك أيضاً جارٍ على القياس لكنه من أمثلة المفتوح، وربما ركّبوا من اللغتين لغةً ثالثة فقالوا وَرِيَ الزُّنْدُ يَرِي بالكسر فيهما كَوْرِيَ الْمُخُّ فيقال هذه ليست بلغة مستقلة، وإنما وردت على تداخل اللغتين؛ ولهذا لم يحتج الناظم رحمه الله إلى استثنائه.

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ولد عام ٦٤٠ هـ وتوفي شاباً عام ٦٨٦ هـ له شرح على الخلاصة، وعلى لامية الأفعال، وأراد أن يتم شرح التسهيل لوالده فلم يمكنه الأجل بعد أن شرح منه أربعة أبواب، وله في البلاغة كتاب المصباح وكلها قد طبعت.

تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، وبغية الوعاة: ٢٢٥/١. ينظر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال: ٤٧ «ووفق الفرس يوفق حسن».

(٢) شرح التسهيل: ٤٣٨/٣ قال «ووفق الشيء إذا حسن» لم يقيد بالفرس، وإنما التقييد بالفرس من ابنه.

(٣) فتح الأفعال: ٦٢.

(٤) في ح يجرّد.

(٥) في ي يَزِي وهي مخالفة لقواعد التصريف؛ لأن الواو لم تقع بين باء وكسر فتحذف بل هي بعد فتح مثل وجر يوجل، وبالتالي فـ (وري يوري) هو الأصوب وهو المرافق لما في اللسان والتاج.

## تنبيهان :

الأول : قوله : من (أَحْسِبْ) و(أَنْعَمْ) و(أَوَّلَه) صيغ أمر وهي تدل على وزن المضارع ؛ لأن الأمر مقتضب منه ، فيجوز فيها الفتح والكسر تبعاً لمضارعها لكن (أَوَّلَه) جاء على لغة الفتح ، ويقال على لغة الكسر (لَه) ك(عَدَّ) وأصله (أَوَّلَه) حذفت منه الواو حملاً على مضارعه لوقوعها فيه أي المضارع بين عدوتيهما<sup>(١)</sup> ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ؛ لأنه أتى بها توصلاً للنطق بالساكن وقد زال<sup>(٢)</sup> .

وقوله (مع وَغَرَّتْ وَحِرَّتْ الخ) بتعدادها من غير حرف العطف ، وهو على تقديره ، وذلك جائز لضرورة الشعر اتفاقاً ، وكذلك في السَّعة إذا دلَّ عليها دليل<sup>(٣)</sup> ، على ما اختاره في التسهيل<sup>(٤)</sup> تبعاً لأبي علي<sup>(٥)</sup> وابن عصفور<sup>(٦)</sup> ،

---

(١) وهما الياء المفتوحة والكسرة وتوضيح هذه المسألة هي : أن مضارع (وَلَه) الثلاثي (يَوْلَهُ) حرف المضارعة فيه ياء مفتوحة ، وعينه مكسورة كسرة ظاهرة - ويسري هذا الحكم مع كسرة العين المقدرة ك(وَقَعَ يَقَعُ) - فالكسرة بعض الياء وهي ترغب في الاتصال بها ولاسيما أن ما بينها حرف علة ساكن والساكن كالميت المعلوم فحذفت الواو استقلاً لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة فقبل (يَلَهُ) ثم حملت بقية أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإنما الأصل في الحذف للياء ، وحمل الأمر على المضارع لأنه مقطوع منه .

ينظر شرح الشافية للرضي : ٨٨/٣ .

(٢) ثم اتصلت بها هاء السكت لبقاء الفعل على حرف واحد .

(٣) في هذه المسألة رأيان للنحاة : الأول يميز حذف حرف العطف في السعة إذا دلَّ عليه دليل وبه قال أبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك ، والرأي الثاني يقصره على الضرورة وبه قال ابن جني والتسهيل .

ينظر ارتشاف الضرب : ٦٦١/٢ ، ومع الهوامع : ٢٧٤/٥ .

(٤) ينظر تسهيل الفوائد : ١٧٨ ، وشرحه لابن مالك : ٣٨٠/٣ ، وارتشاف الضرب : ٦٦١/٢ ، والمساعد لابن عقيل : ٤٧٢/٢ .

(٥) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب : ٦٦١/٢ ، والمساعد : ٤٧٤/٢ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٣/١ .

وجعلوا منه قوله ﷺ «تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارٍ مِنْ دِرْهَمٍ» الحديث<sup>(١)</sup> «يُكْتَبُ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبْعُهَا»<sup>(٢)</sup> يعني الصلاة، فالأول حذفت فيه الواو، والثاني حذفت فيه أو.

وقوله : (وَرِثْ وَلِيَّيْ وَوَرِثْ) أفعال ماضية ؛ وإنما سكن أواخرها للضرورة فيقال<sup>(٣)</sup> [ب/١١//] على ذلك ما يجيء في النظم من أمثاله ومعنى قوله (احوها) احفظها ولا تقس عليها.

و(حُلاً) قال الشارح<sup>(٤)</sup> حفظناه بضم الحاء المهملة، فيجوز أن يكون مصدرأ منصوباً بـ(وَفَقَّتْ) إن كان (وَفَقَّ) بمعنى حَسَنَ فيكون عامله من معناه كـ(قَعَدْتُ جُلُوساً) و(قُمْتُ وَقُوفاً)، ويجوز أن يكون جمع (حُلِيَّةٍ) وهي الصفة فيكون حالاً من الأفعال المذكورة، والتقدير حال كونها نعوتاً لمن قامت به، فإن جعلنا (وَفَقَّ) بمعنى وَجَدَ كما تقدّم عن الصحاح والقاموس فـ(حُلاً) مفعول

---

= وابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الحضرمي إمام في العربية نشأ في الأندلس ومها توفي عام ٦٦٩هـ له من المصنفات شرح جمل الزجاجي، والمقرب، والضرائر وغيرها. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: ١٠٩/٣، والوافي بالوفيات: ٢٢/٢٦٥، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم ٦٩ من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، والنسائي في كتاب الزكاة برقم ٦٤ من طريق جرير بن عبد الله رضي الله عنه أيضاً، وأخرجه أحمد في مسند جرير رضي الله عنه ٣٥٩/٤.

وجعلوا منه أيضاً قول العرب فيها حكاه أبو زيد «أكلت لحماً سمكاً نمرأ». ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مَآ يَغْرِسُ السُّودَ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

(٢) رواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة باب ما جاء في نقصان الصلاة من طريق عمار بن ياسر: ٥٠٣/١، ورواه أحمد في مسنده: ٣١٩/٤، ٣٢١.

(٣) هكذا في الأصول، ولعل الصواب فيقاس.

(٤) فتح الأقفال: ٦٣.

به أي صادف حُلًّا، وإذا كان بالجيم بمعنى ظهر فهو صلة «ما» في قوله (فيما من).

الثاني : كلامه يوهم حصر المستثنى فيما ذكر من النوعين، ولم يزد على ذلك أيضاً في التسهيل وشرحه، قال الشارح<sup>(١)</sup> وقد ظفرت بثلاثة أفعال من النوع الأول نقل الوجهين فيها صاحب القاموس، وخمسة من النوع الثاني نقل فيها أفراد الكسر على الشذوذ.

أما الثلاثة فهي : (وَلَغَ) الكَلْبُ (يَلْغُ) كـ (وَرِثَ يَرِثُ) و (يَوْلُغُ) كـ (وَجَلَّ يَوْجَلُّ)، وفيه لغة أخرى كـ (وَهَبَ يَهَبُ) فيصير من أمثلة فعل المفتوح لا من فعل المكسور.

الثاني (وَبَقَ) بالموحدة (يَبِقُ) و (يَوْبِقُ) أي هَلَكَ.

الثالث : (وَجِمَتِ) الحبلى بالحاء المهملة (تَجِمُ) و (تَوَحَّمُ) وحماً إذا اشتهدت مأكولاً.

وأما الخمسة فهي (وَجَدَ) به (يَجِدُ) وَجْداً ووجداناً إذا أحبه، وعليه حَزَنَ حُزْناً شديداً.

الثاني : (وَعَقَ) بالمهملة [١٢/١] (يَعُقُ) أي عَجَلَ.

الثالث : (وَرِكَ يَرِكُ) وَرْكاً اضطجع كأنه وضع وَرْكَه على الأرض.

الرابع : (وَكِمَ يَكِمُ وَكُمًا) اغتم واكترب.

الخامس : (وَقَفَ) له بالقاف سَمِعَ وأطاع.

(١) فتح الأقفال : ٦٤.

وعلى هذا فيصير المستثنى من الضرب الأولى اثني عشر، ومن الضرب الثاني ثلاثة عشر، وقد نظمت ذلك فقلت<sup>(١)</sup> :

فَمِثْلُ يَحْسِبُ ذُو الْوَجْهَيْنِ مِنْ فِعْلًا      يَلْغُ يَبْقُ تَحِمُّ الْحُبْلَى اشْتَهَتْ أَكْلًا  
وَحَمْسَةُ كَثُرَتْ بِالْكَسْرِ وَهِيَ وَجَدٌ      وَقِهِ لَهُ وَوَكَيْمَ وَرَكَ<sup>(٢)</sup> وَعَقَّ عَجَلًا

## [ مضارع فَعَلَ المفتوح ]

ثم لما أنهى الناظم رحمه الله تعالى الكلام على أحكام عين المضارع من (فَعَلَ) المضموم و(فَعِلَ) المكسور شرع في الكلام على أحكام المضارع من (فَعَلَّ) مفتوح العين، وهي أربعة أنواع على ما ذكره نوع يطرده فيه الكسر، ونوع يطرده فيه الضم، ونوع يطرده فيه الفتح، ونوع يطرده فيه جواز الكسر، والضم.

## [ باب ضَرَبَ ]

والنوع الأولى أربعة أقسام : ما فاؤه واو، أو عينه أو لامه ياء، أو مضاعف لازم، وإليه أشار بقوله :

(وَأَدِمُ) كسراً لعين مضارع يلي فَعَلًا<sup>(٣)</sup>  
(ذا الواو فاءً أو اليا عيناً أو كـ) «أتى»  
كذا المضاعف لازماً كـ «حَنَّ» طلاً

أي : وأدِم كسر عين المضارع الذي يلي فَعَلَ المفتوح في تصريفه إذا

(١) أي بحرق اليميني شارح لامية الأفعال.

(٢) هذه الكلمة وردت في ف وج وورك بواوين، وهي بهذه الصورة تكسر الوزن، وما أثبتته هو الموافق لما في فتح الأقفال لبحرق : ٦٥.

(٣) أي من بيته السابق :

وثقت مع وري المخ أحوها وأدم كسراً لعين مضارع يلي فعلا

قلت (فَعَلَ يَفْعِلُ) الذي فاؤه واو أو عينه أو لامه ياء وهو الممثل له بـ (أَتَى) بالمشناة فوق، وكذا المضاعف اللازم، فقله (يلي) فَعَلَ مضارعٌ في محل النعت لمضارع، و(فَعَلَ) مفعول به، واستغني [١٢/ب] بلفظه عن قيد فتح عينه لتعينه بعد ذكر فَعَلَ المضموم وفَعَلَ المكسور، وللدلالة عليه بالأمثلة كـ (أَتَى) و(حَنَ)، وذا الواو نعت لـ (فَعَلَ)، وذا بالنصب على التمييز، أو حال من الواو، وقوله أو الياء عطفاً على الواقع مضافاً إليه، وعيناً بالنصب على التمييز أو حال من الياء، وقوله كـ (أَتَى) مثال لمحذوف معطوف على عيناً أي أو لاماً كأَتَى، وقوله كذا المضاعف مبتدأ وخبر، ولزماً حال من المضاعف، والطلا ولد الظبية والشاة وغيرهما من ذوات الظلف<sup>(١)</sup>، وقوله أو<sup>(٢)</sup> الياء عيناً و<sup>(٣)</sup> هو بقصر الياء ونقل حركة همزة<sup>(٤)</sup> (أو) ألى تنوين عيناً.

## [ المثال الواوي ]

فمثال النوع الأول : وهو ما فاؤه واو (وَتَبَّ يَتَبُّ) و(وَجَبَّ يَجِبُّ) و(وَقَبَّ الظلام يَقُبُّ) أي دخل، والقمر دخل في الكسوف وبهما<sup>(٥)</sup> فُسر ﴿عَاسِقٍ إِذَا

(١) قال الثعالبي في فقه اللغة ٩٠: «ولد كل بشر ابن وابنة، ولد كل سبع جرو، ولد كل وحشية طلاً، ولد كل طائر فرخ». وقال أيضاً ٩٨: «أول ما يولد الظبي فهو طلاً، ثم حَشَفَ ورشاً، ثم غزالٌ وشادنٌ، ثم شصرٌ ثم جذعٌ، ثم ثَبَّيَّ إلى أن يموت».

(٢) في ح والياء.

(٣) في ح وف (أو) ولا معنى لها.

(٤) سقطت من ح.

(٥) أي القمر والظلام، ويكون الغاسق أحدهما، وتبقى وقب على بابها بمعنى دخل.

ويجوز أن يعود الضمير على تفسير معنى وقب إذ فُسر بـ (أظلم الشيء)، و(دخل في الشيء).

ينظر جامع البيان للطبري : ٣٥١/٣٠، والدر المصون : ١٥٨/١١.



وَقَبَ<sup>(١)</sup>، و(وَلَجَ يَلْجُ) و(وَهَجَ الحَرْ يَهْجُ) و(وَأَذَ المَوْؤَدَةُ يَثْدُهَا) دفنها حية  
و(وَتَذَ الوَتْدُ يَتْدُهُ) أثبتته وكذا و(وَطَدَهُ يَطْدُهُ)، و(وَجَدَهُ يَجْدُهُ) أدركه، و(وَخَذَ  
الْبَعِيرَ يَخْذُ) أسرع، و(وَرَدَ الماءَ يَرِدُهُ)، و(وَصَدَ البابَ يَصْدُهُ) أغلقه ومنه  
﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> بغير همزة، و(وَعَدَهُ يَعْدُهُ) و(وَفَدَ إِلَيْهِ يَفْدُ) و(وَقَدَّتِ النَّارُ  
تَقْدُ) و(وَكَدَّ بِالْمَكَانِ يَكْدُ) ثبت، و(وَلَدَتِ المرأةُ تِلْدُ) وقس.

## تنبيه :

قال الشارح<sup>(٣)</sup> : صرح في التسهيل<sup>(٤)</sup> بأن سائر [١٣/١] العرب غير بني

(١) الفلق : ٣.

(٢) البلد : ٢٠، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي جعفر.

ينظر في هذه القراءة : السبعة : ٦٨٦، والحجة لابن زنجلة : ٧٦٦، والنشر : ٣٩٠/١، وغيث  
النفع : ٣٨٤.

(٣) فتح الأفعال : ٦٨.

(٤) تسهيل الفوائد : ١٩٧، وفيه : (ولا تفتح عين مضارع فَعَلَ دون شدوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية بل  
تكسر أو تضم تحييراً إن لم يشهر أحد الأمرين أو يلتزم كالتزام الكسر عند غير بني عامر)، وقال في شرح  
التسهيل ٤٤٦/٣ : (ويلتزم الكسر في مضارع فَعَلَ إن كانت فاؤه واواً كوجد، أو كانت عينه أو لامه ياء  
كسار يسير ومشى يمشي وروي عن بني عامر يجذ بضم الجيم) لم يقل ابن مالك إن بني عامر لا يلتزم كسر  
عين مضارع هذا النوع بل قال إن جميع العرب هي التي تلتزم، وبني عامر قد يلتزمون في غير وجد،  
وعبارة المصنف تلزم بني عامر عدم كسر عين مضارع هذا النوع.

قلت : ومن عجب أن النحاة ينسبون ضم عين مضارع وجد لبني عامر ويستشهدون عليها بيت

هو :

لوشئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجُدون غليلاً

ويزعمون أن هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، والصواب أنه لجرير بن عطية الخطفي وهو تميمي  
يربوعي، وأول من تنبه لهذا الخلط هو ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح : ٦٠/٢ قال : (وذكر في فصل  
وجد بيتاً زعم أنه للبيد شاهداً على قولهم وجد يُجْد بضم الجيم في المضارع - ثم أورد البيت - قال الشيخ  
- يعني نفسه - البيت لجرير وليس للبيد كما زعم . . .)

عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئاً، ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم، وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح بل إننا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كـ (وَجَأَ الْأَنْثَيْنِ يَجَأً) رضهما و (وَدَعَهُ يَدَعُهُ) تركه، و (وَزَعَهُ يَزَعُهُ) كفه، و (وَضَعَهُ يَضَعُهُ)، و (وَقَعَ يَقَعُ)، و (وَثَغَ رَأْسَهُ يَثْغُهُ) شدخه و (وَلَغَ الْكَلْبُ يَلْغُ)، و (وَبَهُ لَهُ يَبُهُ) <sup>(١)</sup> إذا فِطِنَ ومنه الحديث «لَا يُؤْبَهُ بِهِ» <sup>(٢)</sup> أي لا يفطن. فهذه ثمانية، ولم أعثر على ما شذ من ذلك غير: (وَضَحَ الْأَمْرُ يَضُحُ) أي ظهر.

وأما حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل <sup>(٣)</sup>، كما مثلنا به في: (وَأَذَ الْمَوْؤَدَةَ) و (وَحَدَّ الْبَعِيرَ) و (وَعَدَ) و (وَحَزَ)، وشذ: (وَهَبَ يَهَبُ).

## النوع الثاني :

### [ الأجوف اليائي ]

وهو ما عينه ياء من فعل المفتوح (جَاءَ يَجِيئُ) و (فَاءَ يَفِيئُ) رجع، و (خَابَ يَخِيبُ) و (رَابَهُ الْأَمْرَ يَرِيئُهُ) و (شَابَ يَشِيبُ).

(١) هذه المادة ترجمها المعجميون في (أبه) و (وبه) وهي عندهم بمعنى واحد سواء أكانت فاؤها همزة أم كانت واواً.

(٢) أخرجه الترمذي من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب المناقب حديث رقم ٥٥، وأخرجه ابن ماجة من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه في كتاب الزهد الباب الرابع وهو فيها مهموز الفاء يؤبه له وليس يوبه كما مثل المصنف ولعل هناك رواية أخرى اطلع عليها المصنف بالواو وليست بالهمزة وكما علمنا المعجميون العرب يترجمون لـ (أبه) و (وبه) على أنها مادتان وليست إحداها مسهلة من الأخرى.

(٣) التسهيل: ١٩٧.

تنبيه :

ذكر في التسهيل<sup>(١)</sup> أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع ، ولم يشذ منه شيء ، فيحمل نحو : (بَاتَ يَبَاتُ) لغة في (يَبِيتُ) على أن ماضي (يَبَاتُ) (فَعَلَ) المكسور كـ (خَافَ يَخَافُ) لا (فَعَلَ) المفتوح .

ومثال النوع الثالث :

### [ الناقص اليائي ]

وهو ما لاه ياء من فَعَلَ المفتوح [ب/١٣/].  
(أَتَى يَأْتِي) وهو مثال الناقص و(أَوَى إِلَيْهِ يَأْوِي) انضم و(أَنَى يَأْنِي) حان ومنه ﴿أَلَمْ يَأْنِ﴾<sup>(٢)</sup> و(أَنَى الْمَاءُ) أيضاً إذا انتهى جريه ومنه ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ إِنْ﴾<sup>(٣)</sup> و(بَرَى السَّهْمَ يَبْرِئُهُ) و(بَكَى يَبْكِي) و(بَنَى الْبَيْتَ يَبْنِيهِ) و(ثَنَى الْجَبَلَ يَثْنِيهِ) عطفه ، و(ثَوَى بِالْمَكَانِ يَثْوِي) أقام ، و(جَرَى الْمَاءُ يَجْرِي) و(جَزَاهُ عَلَى عَمَلِهِ يَجْزِيهِ) وعنه (قَضَى) والشيء كَفَى و(جَنَى الذَّنْبَ يَجْنِيهِ) وكذا الثمرة ، و(حَكَى الْقَوْلَ يَحْكِيهِ) ، و(حَمَاهُ يَحْمِيهِ) و(حَوَاهُ يَحْوِيهِ) أحرزه .

تنبيه :

لم يشذ من هذا النوع إلا قولهم (أَبَى الشَّيْءُ يَأْبَاهُ إِبَاءً)<sup>(٤)</sup> بموحدة ، ولم

(١) التسهيل : ١٩٧ .

(٢) الحديد : ١٦ .

(٣) الرحمن : ٤٤ .

(٤) للنحاة تعليقات طويلة في سرفتح عين مضارع أبى إذ قال إسماعيل بن إسحاق الأزدي وهو من نظراء المبرد وتعلب إنه فتح لأن فاءه حرف حلق حكاه عنه السيرافي في كتاب السيرافي النحوي : ٢٧٧ ، =

يستثنى النازم، ونقل في القاموس فيه (أَبَى يَأْبِيهِ) أيضاً بالكسر على الأصل،  
وقيد في التسهيل<sup>(١)</sup> لزوم كسر هذا النوع بأن لا تكون عينه حلقية، وقد يرشد  
إليه تمثيله في النظم بـ(أَتَى) دون (سَعَى)، وكذلك تمثيله فيما بعد لما اشتهر  
من الحلقي بكسره بـ(يَبْغِي) يدلّ على أن مراده بـ(كَأْتَى) ما لم تكن عينه حرف  
حلق وذلك نحو (رَأَى يَرَى)<sup>(٢)</sup> و(سَعَى يَسْعَى) و(رَعَى يَرَعَى) و(نَأَى عنه  
يُنْأَى) و(نَهَى عنه يَنْهَى) وشذّ (بَغَاه يَبْغِيهِ) أي طلبه، و(نَعَى المَيّت يَنْعِيهِ)<sup>(٣)</sup>  
أي ندبه، وهذا فيما لم يكن فاؤه واو، وإلا كسر على الأصل كـ(وَجَى يَجِي)<sup>(٤)</sup>  
و(وَحَاه يَحِيهِ)<sup>(٥)</sup> و(وَعَاه يَعِيهِ) و(وَهَى يَهِي) و(وَقَاه يَقِيهِ) [١٤/١]، وذكر في  
التسهيل<sup>(٦)</sup> أيضاً أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طيّء من سائر العرب،  
ومفهومه أن طيّئاً يفتحونه قياساً، ولم ينقله غيره عنهم إلا في (قَلَاه يَقْلَاه قَلّاً)  
أبغضه<sup>(٧)</sup>.

---

= والزجاج في معاني القرآن: ٣٦٢/١، وهو رأي غير مقبول، وقال فريق إنه فتح لأن لامه ألف، والألف  
من حروف الخلق وهذا الرأي أيضاً غير جيّد. وحكى هذا القول السيرافي: ٢٧٧، وقال قوم إنه فتح حملاً  
على منع يمنع لأن الإباء منع، وقال سيبويه ١٠٥/٤: إنه فتح تشبيهاً له بيقراً وقال أيضاً وفي يَأْبَى وجه  
آخر أن يكون فيه مثل حسب يحسب.

(١) التسهيل: ١٩٧.

(٢) في ح يرأى والتصويب من ف.

(٣) المشهور في لغة العرب ينعه على القياس، وسيأتي التعليق عليها في موضعها موثقة.

(٤) وجى يجي حَفِيّ وقيل شدة الحفاء، لسان العرب (وجى): ٣٧٨/١٥.

(٥) وخى معناه قَصَدَ، لسان العرب (وخى): ٣٨٣/١٥.

(٦) التسهيل: ١٩٧.

(٧) في ح: بعضه والتصويب من ف.

## ومثال النوع الرابع :

### [ المضاعف اللازم ]

وهو المضاعف اللازم من فَعَلَ المفتوح وهو آخر ما يطرد فيه الكسر (حَنَّ يَحْنُ) وهو مثال الناظم و(تَبَّتْ يَدُهُ تَتَبُّ) خسرت و(دَبَّ يَدْبُ) و(عَبَّ اللَّحْمُ يَعْبُ) بات و<sup>(١)</sup> (عَبَّ) في ورده ورد يوماً وترك يوماً و(رَثَّ الحبل يَرِثُ) بَلِي، و(ضَحَّ يَضِحُّ ضَحيجاً) صرخ كـ(عَجَّ يَعِجُّ)<sup>(٢)</sup> و(صَحَّ جسمه يَصِحُّ)، و(كَدَّ في عمله يَكْدُ) باشره بشدة، و(نَدَّ البعير يَنْدُ) شرد، و(قَرَّ يَقَرُّ) وهكذا، و(صَرَّ يَصِرُّ) صرخ<sup>(٣)</sup> ومنه ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولما أنهى الكلام على النوع الأول بأقسامه الأربعة : وهو ما يطرد فيه الكسر في مضارع فَعَلَ المفتوح، شرع يتكلم على النوع الثاني<sup>(٥)</sup> وهو أربعة أنواع أيضاً :

المضاعف المعدى، وما عينه، أو لامة واو، وما يدل على غلبة المفارقة .  
وقد أشار إلى النوع الأول بقوله :

---

(١) الواو سقطت من ح .

(٢) الفعل عَجَّ جاء من باب ضرب ومن باب فرح، ومعنى عَجَّ رفع صوته وصاح وخصه بالتهذيب بالدعاء والاستغاثة . ينظر لسان العرب (عجج) : ٣١٨/٢ .

(٣) صَرَّ يَصِرُّ يفسرها المعجميون بصَوْتُ لا بصرخ، ولعل التقارب الصوتي بين التصويت والصراخ هو الذي جعل المصنف يفسر صَرَّ بصرخ .

(٤) الذاريات : ٢٩ .

(٥) وهو ما يطرد فيه ضم عين المضارع .

## [ المضاعف المعدى ]

(وَضَمَّ عَيْنَ مَعْدَاهُ) (١)

أي وضم عين المعدى المضاعف من فَعَلَ المفتوح ومثاله (جَبَّهُ يَجُبُّهُ) قطعهُ، و(سَبَّهُ يَسُبُّهُ) قطعهُ و(سَبَّهَ يَسْبُهْهُ) أيضاً شتمهُ، و(صَبَّ المَاءَ يَصُبُّهُ)، و(عَبَّهَ يَعْبهُ) شربه من غير مَصٍّ و(حَتَّ المَنِيَّ يَحْتُّهُ) و(فَتَّهَ (٢) يَفْتُّهُ) كسره، و(قَتَّ [ب/١٤//] الحديث يَقْتُّهُ) نمَّه فهو قَتَّاتٌ (٣)، و(لَتَّ السَّوِيقَ يَلْتُّهُ) عجنهُ، و(بَثَّ الخبر يَبْثُّهُ) نشرهُ، وكذا (نَثَّه) بالنون، و(حَثَّه على الأمر يَحْثُّهُ) و(بَجَّه يَبْجُّهُ) وسَّعه فهو بَاجٌّ، و(حَجَّ البيت يَحْجُّهُ) و(فَجَّ ما بين رجلَيْهِ يَفْجُّهُ) فتحهُ، ومنهُ الفَجُّ بين جبلين، و(مَجَّ الشراب يَمْجُّهُ) وهكذا.

وقد شذَّ منه ستة أفعال تأتي .

هذا هو القياس في المضاعف من (فَعَلَ) المفتوح من كون اللازم منه مكسوراً والمعدى مضموماً، وقد شذَّ من كل منهما أفعالٌ فنبَّه على ذلك بقوله :

(ويندر ذا كسر، كما لازمٌ ذا ضمَّ احتملاً)

وفاعل يندر ضمير يعود إلى المعدى، وذا حال منه وكسر مضاف إليه، أي ويندر مجيء المعدى المضاعف مكسوراً، و«ما» في قوله (كما) زائدة كآفة عن العمل، التقدير كما احتمال أي نُقِلَ ضم اللازم ندوراً، ثم إن النادر من كلٍّ من النوعين على ضربين :

(١) أوله قوله :

وَضَمَّ عَيْنَ مَعْدَاهُ ويندر ذا كسر كما لازمٌ ذا ضمَّ احتملاً

(٢) في ح : يَفْتَّه بصيغة المضارع فقط، ولم تذكر واو العطف وصيغة الماضي.

(٣) في ح : فتاة.

ضرب التزم فيه خلاف قياسه .

وضرب جاء فيه وجهان : القياس ، وخلاف القياس .

فأما ما التزم فيه خلاف القياس من المعدى فهو فَعَلٌ واحد أشار إليه بقوله :

### (فدو التعدي بكسر «حَبَّه»<sup>(١)</sup>)

أي فندر مجيء المعدى بالكسر فقط في فعل واحد وهو (حَبَّه) بالمهملة (يَحِبُّه) بفتح الياء وكسر الحاء لغةً في (أَحَبَّه يُحِبُّه) ومنه صيغ المحبوب ، وبه قرىء شاذاً<sup>(٢)</sup> [١/١٥//] ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> قال في الصحاح «لا يأتي في المضاعف يَفْعُلُّ بالكسر إلا ويشركه يَفْعُلُّ بالضم إذا كان متعدياً ما خلا هذا الحرف»<sup>(٤)</sup> يعني حَبَّه يَحِبُّه .

وأما ما فيه وجهان من المعدى فهو خمسة أفعال على ما ذكره المصنف ، وقد أشار إليها بقوله :

(وع ذا وجهين هرّ وشدّ علّه عللا)  
(وبتّ قطعاً ونمّ)<sup>(٥)</sup>

(١) أول قوله :

فدو التعدي بكسر حَبَّه وع ذا وجهين هرّ وشدّ علّه عللا

(٢) في ح : قرأ بالبناء للمعلوم ، والقارىء هو أبو رجاء العطاردي عمران بن تميم كما في شواذ ابن خالويه ٢٦ ، والكشاف : ٤٢٤/١ ، والبحر المحيط : ١٠٣/٣ .

(٣) آل عمران : ٣١ .

(٤) الصحاح (حب) : ١٠٥/١ .

(٥) من قوله :

وبتّ قطعاً ونمّ واضمن مع ال لزوم في امرره به وجلّ مثل جلا

أي واحفظ صاحب الوجهين من المعدى، وهو خمسة أفعال كما تقدم.  
الأول : (هَرَّ) يقال (هَرَّ فلانُ الشيءَ<sup>(١)</sup> يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ) كرهه، وَهَرَّتِ القومُ الحربَ<sup>(٢)</sup> كذلك، وأصله (هَرَّ الكلبُ يَهْرُ) بالكسر لا غير هريراً صوت من غير نُباح.

الثاني : (شَدَّه يَشِدُّه وَيَشُدُّه) أوثقه، وأصله شَدَّ الشيءُ في نفسه يَشِدُّ أي اشتدَّ وصار شديداً.

الثالث : (عَلَّ) يقال : (عَلَّه الشرابُ)<sup>(٣)</sup> يَعِلُّهُ وَيَعِلُّهُ) سقاه عللاً بعد نَهْلٍ، والنَّهْلُ الشُّرْبُ الأول، والعلْلُ الشُّرْبُ الثاني.

الرابع : (بَتَّ) يقال : (بَتَّه يَبِتُّه وَيَبِتُّه) قطعه، وأصله من بَتَّ يَبِتُّ أي انقطع كانبَتَّ، قال الشارح : «ولم يظهر لي وجه تقييد الناظم له بقوله قطعاً»<sup>(٤)</sup> إلا أن يكون تفسيراً فقط.

الخامس : (نَمَّ)<sup>(٥)</sup> يقال : (نَمَّ الحديثَ يَنْمُه وَيَنْمُه) حمّله وأفشاه<sup>(٦)</sup> وأصله من نَمَّ الحديثُ نفسه يَنْمُ فشاه.

---

(١) كلمة الشيء سقطت من ح.

(٢) أنت الفعل لأن الفاعل اسم جمع على حدّ قوله تعالى : ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾.

(٣) الشراب مفعول ثانٍ لعلَّ، ويأتي علَّ لازماً قال في اللسان (علل) ٤٦٧/١١ : «علَّه يَعِلُّه وَيَعِلُّه إذا سقاه السقية الثانية، وعلَّ بنفسه يتعدى ولا يتعدى».

(٤) فتح الأقفال : ٧٩.

(٥) في ح (نمي يقال نمي الحديث)، وفي ف كتب الكلمة ثم شطب عليها ثم صححت بقلم مختلف عن قلم الأصل.

(٦) في ح وف : فشاه، وفشى لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وأثبت ما في لامية الأفعال.



تنبيه :

قال الشارح<sup>(١)</sup> : أشار في الصحاح<sup>(٢)</sup> إلى أن الذي سهّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرةً، وتعديها أخرى، وذكر أنها أربعة فلم يذكر مجيء الوجهين [١٥/ب] في (هرةً)، وحكاهما في القاموس، وكلام الناظم يوهم الحصر في هذه الخمسة، وعبر في التسهيل<sup>(٣)</sup> بقوله : والتزم الضم في المضاعف المعدّي غير المحفوظ كسره لكنّه لم يزد في شرحه<sup>(٤)</sup> على الخمسة، وقد ظفرت في القاموس بأربعة أفعال بعضها في الصحاح أيضاً مع ما سبق من حصره لها في الأربعة السابقة وهي :

( نَتَّ الْخَبَرَ ) بالنون ( يَنْتُهُ وَيَنْتُهُ ) أفشاه، و( شَجَّ رَأْسَهُ يَشْجُهُ وَيَشْجُهُ ) و( أَضَّه ) بالمعجمة إلى كذا ( يُوْضُّهُ وَيُضُّهُ ) ألجأه، وهذه الثلاثة في القاموس و( رَمَّه ) بالراء ( يَرِمُّهُ وَيَرِمُّهُ ) أصلحه ذكره بالوجهين أيضاً في الصحاح مع حصره السابق وقد نظمتها فقلت<sup>(٥)</sup> :

ومثل هرَّ ينتُ شجّه وكذا ك أضه رمّه أي أصلح العملا انتهى .

وأما ما ندر من المضاعف اللازم فهو كما سبق على ضربين :  
ضرب التزموا فيه الضم على خلاف قياسه .  
وضرب جاء فيه الوجهان .

---

(١) فتح الأقفال : ٧٩ .

(٢) الصحاح (بتت) : ٢٤٢/١ .

(٣) تسهيل الفوائد : ١٩٧ : « وفي المضاعف المتعدّي غير المحفوظ كسره » .

(٤) شرح تسهيل الفوائد : ٤٤٥/٣ .

(٥) أي بحرق، ينظر فتح الأقفال : ٧٩ .

والضرب الأول : ثمانية وعشرون فعلاً وقد أشار إليه بقوله :

(واضممن مع الـ لزوم في امرره به وجل مثل جلا)

أي واضمم عين المضارع من المضاعف مع لزومه على خلاف قياسه في هذه الأفعال المذكورة :

أولها : (مَرَّ به يُمُرُّ).

والثاني : (جَلَّ الرجلُ عن منزله يَجُلُّ) ارتحل عنه مثل جلا عنه جلاء، ومن هذا ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾<sup>(١)</sup>، وأما جَلَّ قدره يَجُلُّ فبالكسر لا غير، واحترز عنه بقوله مثل جلا بجر مثل على البدل أو نصبه على الحال.

الثالث : (هَبَّتْ)<sup>(٢)</sup> [i/١٦/] (يَقَالُ هَبَّتِ الرِّيحُ تَهْبُّ) بضم عين

المضارع.

الرابع : (ذَرَّتْ) يقال : (ذَرَّتِ الشمسُ تَذُرُّ) أي فاض شعاعها على

الأرض.

والخامس : (أَجَّ) يقال : (أَجَّتِ النارُ تَوْجُّجٌ).

والسادس : (كَرَّ) يقال : (كَرَّ على قِرْنِهِ يَكُرُّ) رجع.

(١) الحشر: ٣.

(٢) من قوله :

هَبَّتْ وَذَرَّتْ وَأَجَّ كَرَّ هَمَّ بِهِ	وَعَمَّ زَمَّ وَسَخَّ وَمَلَّ أَي ذَمَلَا
وَأَلَّ لَمَعَا وَصَرَخَا وَشَكَ أَبَّ وَشَدَّ	د أَي عَدَا شَقَّ خَشَّ غَلَّ أَي دَخَلَا
وَقَشَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَنَّ وَرَشَّ	شَ الْمَزْنُ طَشَّ وَثَلَّ أَصْلُهُ ثَلَلَا
أَي رَاثَ طَلَّ دُمُ خَبِّ الْحَصَانِ وَنَبَّ	تُ كَمْ نَخَلُّ وَعَسَّتْ نَاقَةٌ بِخَلَا
قَسَّتْ كَذَا وَعَجَّ وَجَهِي صَدَّ أَثَّ وَخَرَّ	رَ الصِّلْدُ حَدَّتْ وَثَرَّتْ جَدَّ مِنْ عَمَلَا

والفعل هَبَّ فقط، والتاء للتأنيث، ولعله قِيْدَه بقاء التأنيث تمشيًا مع النظم.

السابع : (هَمْ به) يقال : (هَمْ بالأمر يَهْمُ به) <sup>(١)</sup>.

الثامن : (عَمَّ) يقال : (عَمَّ النبتُ يَعُمُّ).

التاسع : (زَمَّ) يقال : (زَمَّ بأنفه يَزُمُّ) تكبر.

والعاشر : (سَحَّ) يقال : (سَحَّ المطرُ يَسْحُ) نزل بكثرة.

الحادي عشر : (مَلَّ) في سيره يَمْلُ مَلًّا أسرع (أي) كـ(ذملا) في

سيره ذملاً، وقيد بذلك ليحترز عن (مَلَّ الخبز) أي أدخله الملة وهي الرماذ

الحار فإنه معدى، وأما (مَلَّه) بمعنى ضجر منه فمضارعه (يَمْلُه) بالفتح؛ لأنه

من باب (فَعَلَ) المكسور.

والثاني عشر : (أَلَّ) السيفُ (يُؤَلُّ) بمعنى لمع، وألَّ العليلُ أيضاً يُؤَلُّ

ألاً أي صرخ، ولذا قال (لمعاً وصرخاً) كذا قيدته في التسهيل <sup>(٢)</sup> بذلك، قال

في القاموس : (أَلَّ المريضُ والحزينُ يَثُلُّ) و(أَلَّ يُؤَلُّ) بالضم والكسر برق

فجعل الصرخ <sup>(٣)</sup> بالكسر لا غير على القياس، واللمع بوجهين فهو من الضرب

الثاني ففيه مخالفة للناظم من وجهين <sup>(٤)</sup>.

الثالث عشر : (شَكَّ) (يَشْكُ) أي تردد.

الرابع عشر : (أَبَّ) بالموحدة الرجل يُؤَبُّ إذا تهياً للذهاب كذا ذكره

الناظم تبعاً للجوهري والضياء <sup>(٥)</sup>، وقال في القاموس : (أَبَّ يُؤَبُّ) بالضم

والكسر، فجعله من الضرب الثاني [١٦/ب].

---

(١) في الأصول : هم به الأمر بهم.

(٢) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه.

(٣) عبارة (وَأَلَّ يُؤَلُّ) بالضم والكسر برق فجعل الصرخ ليست موجودة في ح.

(٤) الوجهان هما أنه جعل أَلَّ بمعنى صرخ من مضموم العين وهو من مكسورها، والوجه الثاني أنه جعل أَلَّ

بمعنى لمع من مضموم العين فقط وهو مما سمع فيه الضم شذوذاً والكسر قياساً.

(٥) هو ضياء العلوم في مختصر شمس العلوم لعلي بن نشوان بن سعيد الحميري المتوفي سنة ٦٢٠ وهو من

معاجم الأبنية، توجد منه نسخة خطية في عارف حكمت، والنص المشار إليه في اللوحة ١٢/ب.

والخامس عشر : (شَدَّ) الرجلُ (يَشُدُّ) (أي عدا) ، وقيده بذلك القيد  
 ليحترز من شَدَّ المتاعَ به يَشُدُّه ، وقد سبق أنه معدّى ، وأن فيه وجهين .  
 السادس عشر : (شَقَّ) عليه الأمر يَشُقُّ شَقًّا ومشَقَّة إذا أضرَّ به .  
 السابع عشر : (خَشَّ) في الشيء يَخْشُ أي دخل .  
 الثامن عشر : (غَلَّ) فيه يَغْلُ هو بمعنى ما قبله ولذا قال : (أي دخلا)  
 وقيده به ليحترز عن (غَلَّ) المتاع أي سرقه فإنه متعدّ .  
 التاسع عشر : (قَشَّ قومٌ) يَقْشُون بالقاف والشين المعجمة حَسَنَ حالهم  
 بعد بؤس .

العشرون : (جَنَّ) وقد أشار له بقوله : (عليه الليل جَنٌّ) يَجُنُّ .  
 والحادي والعشرون : (رَشَّ المزنُ) يَرُشُّ أي أمطر ، والمزن  
 السحاب .

الثاني والعشرون : (طَشَّ) أي أمطر مطراً خفيفاً دون الرش كذا ذكره  
 المؤلف ، ومفهوم الصحاح أنه بالكسر على القياس ؛ لأنه قال «طَشَّ المزنُ  
 يَطِشُّ» ولم ينبّه على شذوذه كعادته فيما شدّد ، وقال في القاموس : «طَشَّتِ  
 السَّمَاءُ تَطِشُّ» بالضم والكسر ، وعليه فهو من الضرب الثاني .

والثالث والعشرون : (ثَلَّ) الفرسُ والحمارُ بالمثلثة يَثْلُ ، ونبه المصنّف  
 على أن أصله بالفتح بقوله : (أصله ثَلَّلا) ادغمت اللام في اللام ، وبين  
 معناه بقوله : (أي راث) ، وقيده به<sup>(١)</sup> ليحترز عن ثَلَّ التراب يَثْلُهُ إذا صَبَّه .  
 الرابع والعشرون : (طَلَّ دَمُه) يَطْلُ أي ضاع وهدر .

(١) كلمة به سقطت من ح .

الخامس والعشرون : (خَبَّ الحصانُ) يَخْبُ أسرع (و) يقال خب (نبت) يخب طال بسرعة فقوله (نبت) معطوف على الحصان .  
السادس والعشرون : (كَمَّ نخلٌ) يَكُمُّ إذا طَلَعَ أكمّاه .  
السابع والعشرون : (عَسَّت ناقةٌ) تَعْسُ رعت وحدها ولذا قال (ب . . . خلاً) أي بموضع خالٍ ، وأصله المدّ ، وقصره للضرورة ويجوز أن يراد به المقصور غير المهموز وهو الحشيش الرطب ، والباء بمعنى من .  
الثامن والعشرون : (قَسَّت) الناقة بالقاف والسين المهملة تَقْسُ كـ(عَسَّت تَعْسُ) ولذا قال (كذا) .  
فهذه ثمانية وعشرون فعلاً ، وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة أفعال منها وهي :  
(أَلَّ وأَبَّ وطَشَّ) .

### تنبيهان :

الأول : قوله خَبَّ الحصان فعل وفاعل ، ونبت معطوف عليه ، وكذا قوله كَمَّ نخلٌ وعَسَّت ناقةٌ فعل وفاعل ، وقوله قَسَّت كذا مبتدأ وخبر .  
الثاني : قال الشارح<sup>(١)</sup> : كلامه يوهم الحصر فيما ذكر ، وعبر في التسهيل<sup>(٢)</sup> بقوله : والتزم الكسر في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمّه لكن لم يزد في شرحه<sup>(٣)</sup> على ما ذكر في النظم وقد ظفرت في الصحاح والقاموس بأفعال من هذا الضرب نقلاً فيها التزام الضم وهي ثمانية عشر فعلاً :

(١) فتح الأقفال : ٨٣ .

(٢) تسهيل الفوائد : ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٤٤٥/٣ .

مَتَّ إِلَيْهِ بِقَرَابَةٍ وَنَحْوَهَا يُمْتُ أَي تَوَسَّلَ .  
وَنَجَّ الْمَاءَ يُنَجُّ أَي سَالَ [١٧/ب] .  
وَسَجَّ بَطْنُهُ يَسْجُ بِالْجِيمِ (رَقَّ) الْخَارِجُ مِنْهُ .  
وَأَحَّ الرَّجْلُ بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ يُؤْحُّ سَعَلَ .  
وَسَخَّتِ الْجَرَادَةُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ تَسْخُ اثْبَتَتْ ذَنْبَهَا لَتَبِيضَ .  
وَأَدَّ الْبَعِيرُ يُؤَدُّ رَجَعَ الْحَنِينَ فِي جَوْفِهِ <sup>(١)</sup> .  
وَحَدَّ عَلَيْهِ يَحْدُ حِدَةً غَضَبَ .  
وَعَرَّ الظَّلِيمَ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ يَعْرُ صَاحَ .  
وَحَصَّ الْحِمَارُ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ يَحْصُ حُصَاصاً إِذَا ضَرَطَ .  
وَلَطَّتِ النَّاقَةُ بِذَنْبِهَا تَلُطُّ أَلْصَقْتَهُ بَيْنَ فَخْذَيْهَا .  
وَكَفَّ بَصْرَهُ يَكْفُ عَمِي ، وَكَذَا كَفَّتِ النَّاقَةُ إِذَا تَاكَلَتْ أَسْنَانَهَا مِنَ الْكَبِيرِ .  
وَبَقَّ فِي كَلَامِهِ يَبْقُ بِالْمَوْحِدَةِ بَقَاقاً <sup>(٢)</sup> بِالْفَتْحِ أَكْثَرُ .  
وَشَقَّ بَصْرُ الْمَيْتِ يَشْقُ تَبَعَ رُوحَهُ وَلَا يَقَالُ شَقَّ الْمَيْتُ بَصْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ .  
وَعَكَ يَوْمُنَا يَعُكُ اشْتَدَّ حَرُّهُ مَعَ سُكُونِ رِيحِهِ .  
وَفَكَ الرَّجُلُ يَفُكُ فَكَاكَاً أَي هَرَمَ .  
وَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ تَوُمُّ أُمُومَةً صَارَتْ أُمًّا .  
وَعَمَّ يَوْمُنَا يَعُمُّ بِالْمَعْجَمَةِ اشْتَدَّ حَرُّهُ .  
وَحَنَّ عَنْهُ بِالْمَهْمَلَةِ يَحْنُ اعْرَضَ وَصَدَّ .

(١) فِي ح وَف : رَجَعَ الْحَسَنُ فِي وَجْهِهِ . يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (أَدَد) : ٤٤٠ / ٢ ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (أَدَد) : ٣٣٨ ،

وَفَتْحِ الْأَقْفَالِ : ٨٤ .

(٢) فِي فَتْحِ الْأَقْفَالِ بَقَاً فَقَطْ ، وَفِي التَّاجِ (بَقَى) ٤٣ / ١٣ : (وَقَالَ الزَّجَاجُ : بَقَّ الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ بَقَاً وَبَقَاقاً مِثَالُ

فَكَ الرَّهْنِ يَفُكُهُ فَكَاً وَفَكَاكَاً إِذَا كَثُرَ كَلَامُهُ) أ . هـ . وَعَلَى هَذَا فَالْفِعْلُ بَقَّ لَهُ مُصْدَرَانِ مَسْمُوعَانِ عَنِ الْعَرَبِ الْأَوَّلُ مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ بِحُرُوقٍ ، وَالثَّانِي مَا ذَكَرَهُ الصَّعِيدِي .

فهذه الثمانية عشر تلحق بالثمانية والعشرين ليصير المستثنى من هذا الضرب ستة وأربعين<sup>(١)</sup> وقد نظمناها فقلت :

ومع ثمانية عشر كمت به      يمت ثج وسج أح أي سcla  
سخت وأد وحد عر حص ولط      طت ناقة كف شق طرفه فعلا  
وبق فك وعك اليوم غم وأم      مت أمنا حن عنه معرضاً كملا  
أ.هـ.

## وأما الضرب الثاني :

وهو ما جاز فيه وجهان (١/١٨) من مضارع المضاعف اللازم فأشار إليه بقوله :

(وع وجهي)<sup>(٢)</sup> أي واحفظ الوجهين الجائزين في مضارع هذه الأفعال وهي ثمانية عشر فعلاً :

الأول : (صدّ) عن الشيء يصدّ ويصدّ أي أعرض ، وكذا صدّ منه أي ضجّر ، فالكسر على القياس ، والضم على الشذوذ ، وبهما قرىء ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأصله صدّه عن كذا أي منعه يصدّه بالضم لا غير معدّى ،

(١) في ح : وأربعون .

(٢) من قوله :

ر الصلّد حدّت وشرّت جدّ من عملا	قست كذا وع وجهي صدّ أث وخر
ن عن فحت وشدّ وشحّ أي بخلا	ترت وطرت ودرّت جمّ شبّ حصا
ر والمضارع من فعلت إن جعلاً	وشطت الدار نسّ الشيء حرّ نها
مضموم عين وهذا الحكم قد بدلا	عيناً له الواو أو لاماً بجاء به

(٣) الزخرف : ٥٧ ، والذين قرأوا بالضم هم : نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية عنه ، وقرأ الباقون بالكسر .

ينظر : السبعة : ٥٨٧ ، والمبسوط : ٣٣٦ ، والنشر : ٣٦٩/٢ .

ثم طرأ له اللزوم، وقد أشار في الصحاح إلى أن الضم في المضاعف اللازم لا يأتي إلا لمخالطة التعدي كما أشار إلى ذلك الشارح<sup>(١)</sup>.

الثاني : (أَثَّ) بالمثلثة يقال : أَثَّ الشَّعْرُ والنبات يُوْثُّ وَيَثُّ أي كثر والتفَّ فهو أثيث.

الثالث : (خَرَّ) الحجرُ الصَّلْدُ يَخِرُّ وَيَخْرُ أي سقط من علوٍ إلى سُفلٍ، وكذا خَرَّ الإنسان لوجهه، والكسر أفصح، وعليه أجمع القراء في قوله تعالى ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾<sup>(٣)</sup> فلا مفهوم لتقييده بالصَّلْدِ؛ وإنما هو فرضٌ مثال.

الرابع : (حَدَّتْ) المرأةُ بالحاء المهملة على زوجها تَحِدُّ وَتَحِدُّ تركت الزينة، وأصله حَدَّه أي منعه بالضم لا غير وكأنها منعت نفسها من الزينة وامتنعت فالكسر باعتبار لزومه، والضم باعتبار تعديهِ.

الخامس : (ثَرَّتْ) العينُ بالمثلثة تَثِرُّ وَتَثِرُّ أي غزر دمعها، وكذا [ب/١٨//] السحابة فهي ثَرَّةٌ، وأصله من ثَرَّ الثوبُ يَثِرُهُ مثل ذَرَّه يَذُرُهُ وثَلَّه أيضاً يَثُلُّه بالضم لا غير.

السادس : (جَدَّدَ) بالجيم في عمله يَجِدُّ وَيَجِدُّ جَدًّا بالكسر<sup>(٤)</sup> أي قصده بعزم وهمة، ولذا قال (من عملا)، وأصله من جَدَّ الحبلُ وغيره أي قطعه يَجِدُّه بالضم لا غير، وكأنه قطع كلَّ شاغل عنه.

السابع : (تَرَّتْ) يده تَتَرُّ وَتَتَرُّ إذا بانَّت عند القطع.

(١) فتح الأقفال : ٨٤.

(٢) الإسراء : ١٠٩.

(٣) الإسراء : ١٠٧.

(٤) أي بكسر المصدر.



والثامن : ( طَرَّتْ ) تَطْرُ وتَطْرُ بمعنى ما قبله .

والتاسع : ( دَرَّتِ ) الناقَةُ باللبن تَدِرُ وتَدُرُ من قولهم ( دَرَّها ) والأكثر ( دَرَّرها تدريراً ) استحلب لبنها .

العاشر : ( جَمَّ ) الماء يَجُمُّ ويَجُمُّ كثر واجتمع من جَمَّه يَجُمُّه<sup>(١)</sup> بالضم لا غير إذا جمعه فهو جَمٌّ أي كثير .

الحادي عشر : ( شَبَّ ) حصانٌ يَشِبُّ وَيَشُبُّ شَبَاباً بالكسر<sup>(٢)</sup> إذا مَرَحَ وَنَشِطَ فرفع يديه جميعاً من شَبَّ النار يَشُبُّها إذا أوقدها بالضم لا غير، وأما ( شَبَّ ) الغلام يَشِبُّ شَبَاباً بالفتح<sup>(٣)</sup> فبالكسر<sup>(٤)</sup> لا غير؛ ولذا قيده بإسناده للحصان؛ ليحترز عن هذا .

الثاني عشر : ( عَنَّ ) له الشيء يَعْنُ وَيَعْنُ أي عرض .

الثالث عشر : ( فَحَّتِ ) الأفاعي بالحاء المهملة والمعجمة<sup>(٥)</sup> أيضاً تَفْحُ وتَفْحُ إذا نفخت بفمها وصوتت .

الرابع عشر : ( شَذَّ ) بالمعجمتين يَشِذُّ وَيَشُدُّ أي انفرد عن الجماعة .

الخامس عشر : ( شَخَّ ) بماله يَشِخُّ وَيَشُخُّ أي بخل [١٩/١] .

السادس عشر : ( شَطَّتِ ) الدارُ تَشِطُّ وتَشِطُّ أي بعدت .

السابع عشر : ( نَسَّ ) الشيء بالنون والسين المهملة يقال : نَسَّ اللحم وغيره يَنْسُ وَيُنْسُ أي جَفَّ وذهبت رطوبته .

---

(١) في ح من جمعه يجمعه .

(٢) أي في المصدر .

(٣) أي بفتح المصدر .

(٤) أي بكسر عين المضارع يَشِبُّ .

(٥) أي فَحَّتْ بالحاء المعجمة من فوق، والفحيح أعلى لغة من الفخيح . ينظر اللسان (فخخ) : ٤٢/٣ .

الثامن عشر : (حَرَّ) نَهَارٌ يَحْرُ وَيَحْرُ أَي حَمِيت شَمْسُهُ ، وفيه لغة أخرى يَحْرُ بالفتح فيكون من باب فَعَلَ بالكسر .

### تنبيهان :

الأول : قال الشارح<sup>(١)</sup> : كلامه أيضاً يوهم الحصر فيما استثناه ، ولم يزد أيضاً في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> على ما ذكره في النظم ، وقد ظفرت بأفعال نقل فيها الوجهين صاحبُ القاموس ، وبعضها أيضاً في الصحاح وهي ثمانية :

شَتَّ الأُمُرِيشْتُ وَيَشْتُ أَي تَفَرَّقَ والأَكْثَرُ شَتَّتَهُ أَي فَرَّقَهُ .

وَعَرَّتِ الإِبِلَ بِمَهْمَلَتَيْنِ تَعَرُّ وَتَعَرُّ أَي سَلِمَتْ<sup>(٣)</sup> .

وَقَرَّ يَوْمَنَا يَقَرُّ وَيَقَرُّ قَرًّا بِالضَّمِّ أَي بَرَدَ ، وفيه لغة أخرى (قَرَّ يَقَرُّ) بالفتح كـ (حَرَّ النهار يَحْرُ) على ما تقدّم .

وَأَزَّتِ القَدْرُ تَوَزُّ وَتَوَزُّ أَزِيْرًا سَمِعَ لَغْلِيَانَهَا صَوْتَ .

وَرَزَّتِ الجَرَادَةُ تَرَزُّ وَتَرَزُّ<sup>(٤)</sup> بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ غَرَزَتْ ذَنْبُهَا لِتَبْيِضَ مِنْ رَزَّةٍ يَرُزُّه أَثْبَتَهُ فِي الأَرْضِ .

وَأَصَّتِ النَّاقَةُ تَتَّصُّ وَتَوُصُّ اشْتَدَّ لَحْمُهَا وَسَمِنَتْ .

وَكَعَّ عَنِ الشَّيْءِ يَكَعُّ وَيَكَعُّ جَبُنٌ وَضَعُفٌ مِنْ كَعَّهِ إِذَا كَرِهَهُ .

وَخَلَّ لَحْمُهُ بِالمَعْجَمَةِ يَخِلُّ وَيَخِلُّ هَزُلٌ فَهُوَ خَلٌّ بِالْفَتْحِ .

---

(١) فتح الأقفال : ٨٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٤٦/٣ .

(٣) العرُّ بفتح العين وضمها هو الجرب داء يصيب الإبل فتعدى به الصحاح ، وفسره المصنف بسلمت من

باب التفاءل كالسليم للديغ والمفازة للمهلكة ، أو من باب الفرار من النطق باسمه كالبصير للأعمى .

(٤) في ح : أورد مضارعاً واحداً فقط لهذا الفعل .

وقد نظمتها فقلت :

ومثل صدّ بوجهين ثمانية [١٩/ب] عرّت وشتّ وأزّ القدر حين غلا  
قرّ النهار وأصّت ناقة كذا رزّ الجراد وكعّ خلّ أي هزلا  
فهذه الثمانية تلحق بالثمانية عشر فيصير المستثنى من هذا الضرب ستة  
وعشرين انتهى .

التنبيه الثاني :

قال الشارح<sup>(١)</sup> أيضاً : « اعلم أن العلة في التزامهم ضم عين المضارع  
المضاعف المعدّى أنه كثيراً ما يتّصل به ضمير المفعول كـ (مدّه يمدّه) فلو  
كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة وهو ثقیل<sup>(٢)</sup> ؛ ولهذا لم يشدّ منه إلا  
(حبّه يحبه) منفرداً ، والخمسة المشتركة التي ذكرها الناظم مع الأربعة التي  
زدناها فانحصر المستثنى منه في عشرة ، وأما المضاعف اللازم فإنما كسروا  
عينه فرقاً بينه وبين المعدّى ، مع أنه لا يلزم من ضمّه ثقل ، ولا يكاد أيضاً يلتبس  
اللازم بالمتعدّى ؛ فلهذا سهل ضمه على ألسنتهم فكثّر المضموم منه منفرداً  
ومشتركاً كما سبق حتى بلغ المجموع اثنين وسبعين ، لكن مهما أمكن تأويل  
الضمّ أنه باعتبار تعدية الفعل كما فعلت ذلك في كثير من الأمثلة ظهر وجهه  
للطالب » انتهى .

---

(١) فتح الأقفال : ٨٩ .

(٢) قد لا يسلم له هذا التعليل ؛ وذلك لأن بين الكسرة اللازمة في عين الكلمة والضمة اللازمة في ضمير  
المفعول فاصل وهو حركة لام الفعل وهو حاجز حصين ، ولابن مالك تعليل أقوى من تعليل الشارح إذ  
يقول في التسهيل : ١٩٦ (لفعل تعدّ ولزوم ، ومن معانية غلبة المقابل ، والنيابة عن فعل في المضاعف  
واليائي العين) فابن مالك يرى أن المضاعف اللازم نائب عن فعل بضم العين في الماضي .

## [ باب نصر ]

ولمّا أنهى الناظم رحمه الله تعالى حكم عين المضارع من فَعَلَ المفتوح لازماً ومتعدّياً عاد إلى ذكر باقي القسم الثاني منه [١/٢٠//] أعني ما يلزم ضم عين مضارعه، وقد ذكرنا أنه أربعة أنواع :

المضاعف المعدّى وقد سبق، وما يدل على غلبة المفاخرة وسيأتي، وما عينه أو لامة واو وإليهما أشار بقوله :

## [ الأجوف والناقص الواوي ]

(والمضارع من فعلت إن جعلاً) (١)

(عيناً له الواو أو لاماً يجاء به مضموم عين)

أي والمضارع من فَعَلَ المفتوح يجاء به مضموم العين إن جُعِلَ الواو عيناً له أو لاماً فقله : والمضارع مبتدأ، ويجاء به خبره، وجواب الشرط محذوف، أو جملة يجاء به هي الجواب وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، ولا يضرّ رفع الجزاء ؛ لأن الشرط ماضٍ قال في الخلاصة (٢) :

وبعد ماضٍ رفعت الجزاء حسن

والواو نائب فاعل جعل، وعيناً مفعول ثانٍ له مقدّم، ولاماً معطوف عليه، ومضموم عين حال من الضمير المستتر في يجاء به مثال ما عينه واو (باءً) بكذا

(١) من قوله :

و(شَطَّت) الدار (نَسَّ) الشيء (حَرَّ) نها  
عيناً له الواو أو لاماً يجاء به

والمضارع من فعلت إن جعلاً  
مضموم عين وهذا الحكم قد بدلا

(٢) وقامه : ورفع بعد مضارع وهن .

يُسُوءُ رَجَعَ، و(سَاءَ) يَسُوءُ، و(نَاءَ) بحمله يَنْوُءُ نهض بجهد ومشقة، و(آبَ) يُوُوبُ، و(تَابَ) يَتُوبُ، و(ثَابَ) يَثُوبُ كلها بمعنى رجع فالإياب الرجوع، ومنه ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ﴾<sup>(١)</sup> أي رجعي بصوت التسييح معه، و(عَادَهُ) يَعُودُهُ زاره، و(جَابَهُ) يَجُوبُهُ خرقة وقطعه، و(حَابَ) يَحُوبُ حُوباً بالضم والفتح أَيْثَمَ، ومنه ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً﴾<sup>(٢)</sup> و(ذَابَ) السمن ونحوه يَذُوبُ و(رَابَ) اللبن يَرُوبُ، و(شَابَهُ) يَشُوبُهُ خلطه، و(صَابَ) [ب/٢٠/١] المطر يَصُوبُ نزل بكثرة، و(قَالَ) يَقُولُ.

### تنبيه :

لا أثر لكون لام هذا النوع حرف حلق، وإن اقتضته عبارة التسهيل، وإطلاقه في النظم يؤيد ما قلناه، وقد ذكرنا في الأمثلة الثلاثة الأول<sup>(٣)</sup> ما لاه حرف حلق، ونحو (بَاحَ) يَبُوحُ، و(فَاحَ) الممسك يَفُوحُ، و(صَاغَ) الحَلْيُ يَصُوغُهُ.

ومثال ما لاه واو: (بَدَا) يَبْدُو: ظهر وسكن البادية، و(بَدَا) عليهم يَبْدُو: فحش في كلامه فهو بَذِيّ، و(دَعَا) يَدْعُو، و(بَلَاه) يَبْلُو: اختبره ومنه ﴿لَتَبْلُوُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>، و(تَلَاه) يَتْلُو: تبعه، و(القرآن قرأه)<sup>(٥)</sup>، و(جَفَاه) يَجْفُوهُ:

(١) سبأ: ١٠.

(٢) النساء: ٢.

(٣) وهي ياء يَبُوءُ وساء يَسُوءُ وناء يَنْوُءُ.

(٤) آل عمران: ١٨٦.

(٥) هذا الفعل من (قَرَوُ) وليس من قرأ المهموز قال في اللسان: ١٧٥/١٥ (قروت البلاد قرواً وقريتها قرياً... وقرأ الأرض يقرؤها... إذا تتبعها أرضاً أرضاً)، وعلى هذا فمراد المصنف تتبع القرآن حرفاً حرفاً.

هجره، و(جَلَا) السيف يَجْلُوهُ: صقله، والعروس أراها الناس، و(حَبَا) الصبي يَحْبُو: مشى على بطنه، و(حَبَاه) أيضاً أعطاه، و(حَسَا) الماء يَحْسُوهُ: شربه جَرْعاً، و(حَسَا) الوسادة يَحْسُوها، و(حَنَّا) عليه يَحْنُو: عطف، و(خَطَا) يَخْطُو مشى، و(خَلَا) المكان يَخْلُو، و(دَجَا) الليل يَدْجُو: أظلم، و(دَنَا) يَدْنُو: قَرَّب فهو دَانٍ، و(زَكَّتِ) النارُ تَزْكُو: اشتعلت، و(رَبَا) يَرْبُو: زاد ك(نَمَا يَنْمُو)، و(رَجَاه) يَرْجُوهُ.

### تبيينه :

قال الشارح<sup>(١)</sup> شرط في التسهيل<sup>(٢)</sup> للزوم الضم فيما لامه واو أن لا يكون عينه حرف حلق، وهو أيضاً مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي، وكأنه رحمه الله لم يمعن النظر في ذلك فإني تتبعت مواده فلم أظفر بما انفرد [١/٢١٧] بالفتح سوى (طَحَا) الأرض يَطْحَاها بسطها، و(طَغَا) يَطْغَى بالغين جاوز الحد، وفيه لغة أخرى ك(رَضِيَ يَرْضَى)، و(فَحَا)<sup>(٣)</sup> التراب يَفْحَاه جرفه فهذه ثلاثة، وجاز في أفعالِ الفتح والضم انتهى فانظره.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوع الرابع من القسم الثاني وهو ما يلزم ضم عين مضارعه من (فعل) المفتوح بقوله :

(١) فتح الأفعال: ٩٧.

(٢) التسهيل: ١٩٧.

(٣) هذا الفعل ورد في النسختين الخطيتين هذا (فح) والصواب ما أثبتته.

## [ المغالبة ]

(وهذا الحكم قد بذلا) (١)

(لما لبذ مفاخر وليس له

داعي لزوم انكسار العين نحو قلا)

أي وهذا الحكم وهو ضم عين المضارع المفتوح قد بذل لما لبذ المفاخر بالموحدة، والذال المعجمة، وفي نسخة لما يدل على الفخر، والأولى أدل على المقصود مثال ما لغلبة المفاخرة سَابَقْنِي فَسَبَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبَقُهُ بالضم أي فخرته بالسباق مع أن أصله سَبَقَهُ يَسْبِقُهُ بالكسر، وهكذا في كل مكسور المضارعُ بنية المغالبة (٢)، فكأنك تردّ مضارعه إلى يفعل بالضم، ما لم يكن فيه داعي لزوم انكسار العين من كون فائه واواً كـ (وَعَدَ)، أو عينه أو لامه ياء كـ (باع ورمي) فإنه مانع من الضم فتقول: وَاعْدَنِي (٣) فَأَنَا أَعِدُّهُ، وَبَايَعَنِي فَأَنَا أُبَيِّعُهُ وَرَأَمَانِي فَأَنَا أُرْمِيهِ بالكسر، ومثله قَالَانِي فَأَنَا أَقْلِيهِ، وَالْقَلَى بالكسر البغضُ، وقد مثل به الناظم لما فيه داعي [ب/٢١//] الكسر، لا لما لغلبة المفاخرة.

ثم أشار بقوله :

(وفتح ما حرف حلق غير أوله

عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا)

(١) من قوله :

عيناً له الواو أو لاماً يجاء به مضموم عين وهذا الحكم قد بذلا

(٢) أي فإنه يضم.

(٣) في ح وعدني.

إلى أنه إذا بني الفعل لغلبة المفاخرة مما ليس فيه داعي الكسر فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضمه بين أن يكون غير أوله وهو عينه أو لामه حرف حلق أم لا - وسيأتي ذكر حروف الحلق المقتضية لفتح المضارع - فتقول صَارَعَنِي فَأَنَا أَصْرُعُهُ بالضم، وشَاعَرَنِي فَأَنَا أَشْعُرُهُ، ومذهب الكسائي<sup>(١)</sup> أن حرف الحلق مانع من الضم في ذا النوع أي المبني لغلبة المفاخرة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الفتح قد سمع في أفعال، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ كما سمع الكسر في أفعال ولا أثر عندهم لحرف الحلق.

وقوله وفتح ما حرف حلق غير أوله : فتح مبتدأ، وقد حصل خبره، وما موصولة مضاف إليه، وحرف حلق خبر مقدم، وغير أوله مبتدأ مؤخر، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المضاف إليه، وفي ذا النوع متعلق بحصل، وعن الكسائي متعلق بفتح أو بحصل أي وفتح الذي غير أوله حرف حلق قد حصل في هذا النوع عن الكسائي.

تنبيه :

قال الشارح<sup>(٣)</sup> : ومقتضى الصحاح موافقة الكسائي في أن حرف الحلق مانع من الضم.

وقد تقدّم أن مضارع فعل المفتوح أربعة أنواع : نوع يطرد [أ/٢٢//] فيه الكسر وهو : ما فاؤه واو، أو عينه، أو لامه ياء، أو مضاعف لازم.

(١) ينظر رأي الكسائي في المتع لابن عصفور: ١٧٣، وشرح الشافعية للرضي: ٧١/١، وارتشاف الضرب: ٧٨/١.

وينظر رأي الجمهور في: الكتاب: ٦٨/٤، والسيرافي النحوي: ١٨٩، والمخصص: ١٧٧/١٤.

(٢) في ف المفاخر.

(٣) فتح الأقفال: ٩٩.



ونوع يطرد فيه الضم وهو: المضاعف المتعدي، وما عينه، أو لامه واو، وما يدل على غلبة المفاخرة، وقد انقضى الكلام على هذين النوعين.  
ونوع<sup>(١)</sup> يجوز فيه الكسر والضم وسيأتي قريباً.

## [ باب فتح ]

ونوع يطرد فيه الفتح، وإليه أشار بقوله:  
(في غير هذا الذي الحلقي فتحا أشع  
بالاتفاق ك (آت) صيغ من سألًا)

أي وأشع الفتح قياساً في غير الدال على المفاخرة من مضارع فَعَلَ المفتوح الحلقي العين أو اللام باتفاق من الكسائي وغيره، وحروف الحلق ستة: (الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) ويجوز أن يكون قوله لذي الحلقي بذال معجمة مكسورة. وبمهملة مفتوحة أي وأشع الفتح في مضارع فعل المفتوح ذي الحرف<sup>(٢)</sup> الحلقي، أو عند وجود الحرف الحلقي، ومثال ذلك<sup>(٣)</sup> سَأَلَ يَسْأَلُ وهو ما مثَّل به الناظم، وبأَي عليه يَبْأَى افتخر، وبَدَأَ الله الخلق يَبْدَأُهُ أي ابتدأه، وبرَّأهُ يَبْرَأُهُ خلقه، والبرية<sup>(٤)</sup> الخليفة، وكذا برَّأَ

---

(١) كلمة نوع ساقطة من ح.

(٢) في ح: الحرفي.

(٣) كلمة ذلك سقطت من ح.

(٤) البرية أصلها الهمز (البرية) ثم سهلت الهمزة ياء، وأدغمت الياء بالياء، ومن العلماء من يرى أن البرية أصلها من (برو) (البرية) فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ألياء ساكنة وهو أحد قولي الفراء.

ينظر تاج العروس (بري): ١٩٨/١٩.

المريض يَبْرَأُ<sup>(١)</sup>، وَجَزَأَ بالشيءِ يَجْزَأُ اكْتَفَى، وَجَشَأَ الصوتُ يَجْشَأُ خرج من الحلق، وَجَبَأَ الشيءَ يَجْبَأُهُ ستره، وَخَسَأَ الكلبُ يَخْسَأُ بَعْدَ، وَخَسَأَتْهُ طردته [ب/٢٢//] لازماً ومتعدياً، وَخَلَّاتِ الناقةُ تَخْلَأُ بركت في حال السير، وَدَرَأَهُ يَذْرَأُهُ دفعه، وَدَرَأَهُ يَذْرَأُهُ خلقه، ومنه الذريئة ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَرَقَأَ الثوبَ<sup>(٣)</sup> أصلح فسادَه، وَرَقَأَ الدمعُ سكن، وَرَقَأَ<sup>(٤)</sup> الجبلُ صعد، وَطَرَأَ عليهم يَطْرَأُ جاءهم فجاءة، وَفَقَأَ العينَ يَفْقَأُها قلعها، وَكَلَّاهُ اللهُ يَكْلَاهُ حرسه ومنه ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وَمَلَأَهُ يَمْلَأُهُ، وَنَسَأَهُ يَنْسَأُهُ أخره، وَالْمِنْسَاءُ العصا، وَهَدَأَ يَهْدَأُ سكن، وَذَعَبَ بالمهملتين يَذْعَبُ دُعَابَةً بالضم مزح، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَرَعَبَهُ يَرَعَبُهُ أفرعه، وَسَحَبَهُ يَسْحَبُهُ جره على وجه الأرض، وَشَعَبَ يَشْعَبُهُ صدعه، وَأصلح شعبه من الأضداد، وَبَغَتَهُ يَبْغَتُهُ دخل عليه بَغْتَةً أي فجاءة، وَبَهَتَهُ يَبْهَتُهُ افتري عليه، وَبَحَثَ عنه يَبْحَثُ طلبه، وَنَصَحَهُ يَنْصَحُهُ.

(١) الفعل برأ جاء مفتوح العين في الماضي من باب قرأ، وهي لغة أهل الحجاز وحكم عليها اللغويون بالفصاحة وسمع في مضارع هذا أعني المفتوح العين في الماضي الضم أيضاً من باب نصر، ولم يسمع الضم فيما لاه همزة في غير هذا الحرف وجاء الماضي مكسور العين من باب فرح وهي لغة بني تميم وحكم عليها العلماء بالفصاحة أيضاً، وجاء الماضي مضموم العين من باب كرم (برئ) وهذه الأخيرة استضعفها العلماء.

ينظر تاج العروس (برأ): ١١٢/١.

(٢) الأعراف: ١٧٩.

(٣) في ب ذرأ.

(٤) هكذا في الأصول، والفعل رقأ بمعنى صعد لازم غير متعد وحكم عليه المعجميون بالدور قال في اللسان رقأ: ٨٨/١ «ورقأ في الدرجة رقأ صعد عن كراع، نادر والمعروف رقي»، وقال في التاج: ١٦٤/١ «ورقأ في الدرجة كمنع صرح به الجوهرى وابن سيده وابن القوطية».

(٥) الأنبياء: ٤٢.

فهذه الأمثلة ونحوها مما عينه أو لاه حرف حلق مفتوحة العين في المضارع؛ وذلك مشروط بشروط أشار إليها بقوله :

(إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرة أو

ضم كيبيغي وما صرفت من دخلا)

أي إنما يفتح قياساً عين المضارع من فعل المفتوح الحلقي بثلاثة شروط :

الأول : ألا يكون مضاعفاً، فإن كان مضاعفاً فهو على قياسه السابق [٢٣/١] من كسر لازمه، وضم معداه فاللازم نحو صَحَّ جسمه يَصِحُّ، والمعدى نحو دَعَّه يَدْعُهُ.

الثاني : ألا يشتهر فيه الكسر نحو (بَغَى يَبْغِي)، و(نَعَى يَنْعِي)<sup>(١)</sup>، و(نَضَحَ بالماء يَنْضِضُهُ)<sup>(٢)</sup> رَشَهُ، و(شَخَرَ بالمعجمة يَشْخِرُ) شَخيراً صَوَّتَ من

(١) أورد المصنّف هذا الفعل على أنه مما اشتهر بكسر عين مضارعه، والمعجميون يخالفون ذلك فقد أوردوه على أنه من باب سعى قال في المحكم : ١٨٤/٢ (النعي الدعاء يموت الميت والإشعار به نعاء نعياناً ونُعياناً)، وقال في تاج العروس : ٢٥٤/٢٠ (نعاء له نعياناً ونُعياناً على فعل ونُعياناً بالضم ظاهر هذا السياق كما للجوهري أنه من حدّ نصر على ما يقتضيه اصطلاحه عند عدم ذكر المضارع، والصواب أنه من حدّ سعى ففى المحكم نعاء نعياناً ونُعياناً أخبره بموته)، ولم يذكر هذا الفعل الليلي في بقية الآمال، وأورد ابن القطاع والسرقسطي الماضي منه دون المضارع، ومن الشواهد على أنه من باب سعى قول جرير :

يَنْعَى النُّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ خَجَّ يَبْتَ اللَّهْ وَأَعْتَمَرَا

(٢) الفعل نَضَحَ نَضَحَ المعجميون على أنه من باب ضرب ومنع قال في المصباح المنير : ٢٣٣ (نضحت الثوب نَضَحاً من باب ضرب ونفع وهو البَلْ بالماء والرَّش) وقال في القاموس نَضَحَ : ٣١٣ (نضح البيت ينضحه رَشَهُ . . . والقربه تَنْضَحَ رَشَحَتْ) فكانه فرّق بين الفعلين النضح بمعنى الرش جعله مكسوراً في المضارع، وبمعنى الرشح جعله مفتوحاً في المضارع. وتعقّب الزبيدي الفيروز أبادي =

حلقه وأنفه، و(رَجَعَ يَرْجِعُ) و(رَضَعَ يَرْضَعُ) وفيه لغة أخرى ك(فَرَحَ يَفْرَحُ)، ومثله (نَهَقَ الحِمَارُ يَنْهَقُ)، و(سَغَبَ) أي جاع ومنه ﴿ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(١)</sup> أي مجاعة، و(نَزَعَهُ يَنْزِعُهُ) كانتزعه.

الثالث : ألا يشتهر فيه الضم ك(يَدْخُلُ) المتصرف من دخل، و(صَرَخَ يَصْرُخُ) و(نَفَخَ يَنْفُخُ)، و(قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(أَخَذَهُ يَأْخُذُهُ)، و(طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَطْلُعُ)، و(بَزَعَتْ تَبْزُغُ) أي طلعت، و(بَلَغَ يَبْلُغُ)، و(سَبَغَ الثَّوبُ يَسْبُغُ) فاض، وطال، و(سَعَلَ يَسْعَلُ سَعَالًا)، و(نَحَلَ يَنْحُلُهُ) أي أعطاه<sup>(٢)</sup>، و(نَخَلَ الدَّقِيقُ يَنْحُلُهُ)، و(زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا) مثلث الزاي، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه، وقد يراد به مجرد النقل عن الغير نحو: زعم سيويه كذا.

### تنبيه :

قال الشارح<sup>(٣)</sup> : اقتصاره على استثناء هذه الثلاثة يقتضي أن سائر الحلقي ولو كان فيه داعي لزوم الكسر ك(وَعَدَ يَعِدُ) و(بَاعَ يَبِيعُ) و(بَغَى يَبْغِي) أو داعي الضم ك(دَعَا يَدْعُو) و(فَاحَ الْمَسْكُ يَفُوحُ) قياسه الفتح ما لم يشتهر بكسرة<sup>(٤)</sup> أو ضم، وتمثيله أيضاً بـ(يَبْغِي) يدل على ذلك، وقد سبق فيما فاؤه واو أن

---

= فقال : ٢٣٣/٤ (قال شيخنا: قضية كلام المصنف كالجوهري أن نضح ينضح رش كضرب، والأمر منه كاضرب، وفيه لغة أخرى مشهورة كمنع، والأمر انضح كامنح حكاه أرباب الأفعال والشهاب الفيومي في المصباح وغير واحد... وحكى عن صاحب الجامع أن الكسر لغة وأن الفتح أفصح ونقله الزركشي وسلمه) أ.هـ.

(١) البلد : ١٤.

(٢) في ح أعطى له.

(٣) فتح الأفعال : ١٠٧.

(٤) إنها قال بكسرة بناء الوحدة لموافقة النظم.

حلقي العين منه مكسور على [ب/٢٣//] إطلاق التسهيل<sup>(١)</sup> والنظم هناك كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، وشَدَّ (وَهَبَ لَهُ يَهَبُ) وإن خالف إطلاق النظم هنا، وحلقي اللام منه مفتوح كـ(وَضَعَ يَضَعُ) و(وَقَعَ يَقَعُ) موافقة لإطلاق النظم هنا، وإن خالف إطلاق التسهيل<sup>(٢)</sup>، وكذا فيما عينه ياء أن حلقي اللام منه مكسور وإن خالف النظم هنا نحو (جَاءَ يَجِيءُ)، و(صَاحَ يَصِيحُ)، و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(زَاغَ عَنْهُ يَزِغُ) و(تَاهَ يَتِيهُ)، ولم يشَدَّ منه شيء، وفيما لامه ياء كـ(رَمَى يَرْمِي) شرطه ألا يكون عينه حرف حلق كما شرطه في التسهيل، وكما يرشد إليه تمثيل الناظم فيما سبق بـ(يَأْتِي) وهو موافق لإطلاقه هنا كـ(سَعَى يَسْعَى) و(نَهَى عَنْهُ يَنْهَى) وشَدَّ (بَغَى يَبْغِي) و(نَعَى الْمَيِّتَ يَنْعِيهِ)<sup>(٣)</sup>، وفيما عينه واو أنه لا أثر لكون لامه حرف حلق وإن شرط ذلك في التسهيل واقتضاه إطلاقه هنا كـ(سَاءَ يَسُوءُ) و(فَاحَ الْمَسْكُ يَقُوحُ) وكذا فيما لامه واو<sup>(٤)</sup> أن غالب موادّه مضمومه كـ(دَعَا يَدْعُو) و(لَهَا يَلْهُو)، و(سَهَا يَسْهُو).

وحاصله أن لحرف الحلق تأثيراً إذا كان لا ماً لما فاؤه واو كـ(وَضَعَ يَضَعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه ياء كـ(سَعَى يَسْعَى) فيدخلان في إطلاق النظم هنا. ولا أثر له إذا كان عيناً للأول كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، أو لا ماً للثاني كـ(بَاعَ يَبِيعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه واو كـ(دَعَا يَدْعُو)، أو لا ماً لما عينه واو كـ(فَاحَ الْمَسْكُ يَقُوحُ) [١/٢٤//] فترد الأربعة على إطلاقه هنا والله أعلم.

(١) التسهيل: ١٩٧.

(٢) في ح وف جاءت عبارة (والنظم ثم) والذي أراه أن عبارة والنظم ثم مقحمة في الأصل، لأنها تتعارض مع النص.

(٣) سبق التعليق على هذا الفعل وأن الراجح فيه نَعَى يَنْعَى بالفتح على القياس.

(٤) أي وعينه حرف حلق.

ولما لم يكن في نحو (نَصَرَ وَضَرَبَ) مرجح لكسر، ولا ضم، وكان القياس فيه جواز الوجهين لاستوائيهما لولا تخصيص اشتهاار الاستعمال بأحدهما دون الآخر صار<sup>(١)</sup> المرجع فيه إلى النقل؛ ولهذا لما أنهى الناظم رحمه الله الكلام على الأقسام الثلاثة من أقسام فَعَلَّ المفتوح وهو: مكسور المضارع قياساً، ومضمومه قياساً، ومفتوحه قياساً أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله:

(عين المضارع من فعّلت حيث خلا  
من جالب الفتح كالمبني من عتلا)  
(فاكسر أو اضمم إذا تعين بعضهما  
لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا)

عين المضارع بالنصب مفعول به مقدّم لقوله: اكسر، ولا يضره وقوعه بعد الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول اضمم محذوف يدلّ عليه المذكور، وليس من باب التنازع خلافاً للشارح<sup>(٢)</sup>؛ لأن الناظم لا يراه<sup>(٣)</sup> في المتقدّم، وحيث ظرف مكان عند الجمهور، لا شرط لعدم اتصالها بـ(ما)، وجملة (خلا) في محل خفض

---

(١) في الأصول فصار، والصواب ما أثبتته.

(٢) فتح الأقفال: ١١٣.

(٣) أي التنازع وهو يشير إلى قول الناظم في الخلاصة:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلولاحد منهما العمل

فقوله (قبل) معناه أن شرط العاملين أن يكونا متقدّمين على المعمول المتنازع فيه، ومقتضاه أنه لو

تأخر العاملان عن المعمول لم تكن المسألة من باب التنازع.

بإضافة حيث إليها، ومن جالب متعلق بـ(خلا) أي خلا عين مضارع فَعَلَ المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق في لامه أو عينه كمضارع (عَتَلَهُ بالمشثنة يَعْتُلُهُ وَيَعْتَلُهُ) إذا دفعه، فاكسر عينه إذا شئت أو اضممها، وفي جعله [ب/٢٤//] الحرف الحلقي جالباً للفتح تسامح؛ لأنه شرط لا سبب كما سبق، وقد شرط لجواز الوجهين بعد خلوه من حرف الحلق ألا يتعيّن فيه الضم لشهرة أوداعٍ، ولا الكسر لشهرة أوداعٍ، فإن تعيّن أحدهما لشهرة أوداع قياسي منع من الآخر فيصير هذا القسم ثلاثة أنواع:

متعيّن الضم، ومتعيّن الكسر، وجائز فيه الوجهان<sup>(١)</sup>.

أما ما يتعيّن ضمّه لداع فقد سبق له أربعة أنواع: المضاعف المعدّى كـ(مَدَّهُ يُمُدُّهُ)، وما عينه أو لامه واو كـ(قَالَ يَقُولُ) و(غَزَا يَغْزُو)، وما لغلبة المفاخرة كـ(سَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبَقُهُ).

وأما ما يتعيّن كسره لداع فقد سبق أيضاً أنه أربعة أنواع: ما فاءه واو كـ(وَعَدَ يَعِدُ) أو عينه أو لامه ياء كـ(بَاعَ يَبِيعُ) و(رَمَى يَرْمِي)، والمضاعف اللازم كـ(حَنَّ يَحِنُّ).

وأما ما اشتهر استعمال الضم فيه فنحو (ثَقَبَهُ يَثْقُبُهُ) بالمثلثة خرقه، و(نَقَبَهُ) بالنون، و(حَجَبَهُ يَحْجُبُهُ) و(سَلَبَهُ)<sup>(٢)</sup>، و(خَطَبَ)، و(رَسَبَ في الماء) ثبت، و(نَكَبَ عن الطريق) عدل، وفيه لغة كَفَرَحَ، و(خَفَّتَ) سكن، و(سَكَّتَ)، و(حَدَّثَ)، و(نَصَرَ)، و(كَتَبَ).

وإذا أردت تكثير الأمثلة فعليك بالشارح<sup>(٣)</sup> فإن فيه ما لا مزيد عليه.

(١) في ح وف (الوجهين) بالنصب ولا أرى له وجهاً.

(٢) في ح: سنيه بالنون. (٣) فتح الأقفال: ١١٤.

وأما ما اشتهر بالكسر فنحو (جَلَسَ يَجْلِسُ)، ونحو (جَذَبَهُ)، و(خَصَبَ المكان) كثر عشبهُ، وفيه لغة كَفَرَحَ، و(ضَرَبَهُ)، و(عَضَبَهُ) قطعه، و(غَضَبَهُ)<sup>(١)</sup> أخذه ظلماً، و(غَلَبَهُ) قهره، و(قَضَبَهُ) [٢٥/١] قطعه، و(كَذَبَ)، و(كَسَبَ)، و(نَصَبَهُ) رفعه، و(أَلَتَهُ حَقَّهُ) نقضه ومنه ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup>، و(كَبَتَهُ) رده بغيطه، و(كَفَّتَهُ) ضمه إليه، و(شَمَسَ اليومُ) اشتدت شمسهُ كأشمس، وفيه لغة كَفَرَحَ وحَسِبَ، وتَمَّمَ الشارح الأمثلة فراجعهُ<sup>(٤)</sup>.

وأما ما يجوز فيه الوجهان : الكسر والضم فنحو : (جَلَبَهُ يَجْلِبُهُ وَيَجْلِبُهُ)، وكذا (حَلَبَ ما في الضرع)، و(خَلَبَهُ السبع يَخْلِبُهُ وَيَخْلِبُهُ) خدعه، و(عَتَبَ عليه) لامه، و(نَسَبَهُ) ذكر نسبه، و(سَلَتَ أنفه)، و(سَمَتَ) حسن سمته أي سيرته، و(نَفَثَ) فيه نفخ، و(نَكَثَ العهد والحبل) نقضه، و(حَلَجَ القطن)، و(خَدَجَتِ<sup>(٥)</sup> الناقة) أَلَقَتْ ولدها قبل التمام. راجع الشارح<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا الفعل والذي قبله وردا في ح بصيغة واحدة هي (عضبه).

(٢) الحجرات : ١٤ .

واختلف علماء اللغة في أصل الفعل يلتكم على ثلاثة أقوال :

أ - قال قوم هو من لات يليت كباع يبيع وهي لغة أهل الحجاز.

ب - وقال آخرون هو من ولت يلت كوصف يصف وهي لغة غطفان وأسد.

ج - وقال فريق ثالث هو من ألت يألث ويألث فيكون من باب نصر وضرب وهو من الضرب

الثالث.

ينظر الدر المصون : ١٣/١٠ .

(٣) الطور : ٢١ .

(٤) فتح الأفعال : ١١٩ .

(٥) في ح خدجيت .

(٦) فتح الأفعال : ١٢٣ .



## فصل [ في اتصال تاء الفاعل أو نونه بالفعل ] (١)

أي في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل الماضي الثلاثي المعتل العين وذلك أنه يجب حينئذ تسكين آخر الفعل له مطلقاً ثلاثياً كان أو غيره، مجرداً أو مزيداً فيه صحيحاً أو معطلاً، لكنه إذا كان غير ثلاثي أو ثلاثياً صحيح العين لم يتغير وزنه كـ (دَحَرَجْتُ) و (انْطَلَقْتُ) و (ضَرَبْتُ) و (وَعَدْتُ) و (رَمَيْتُ) و (دَعَوْتُ)؛ وإنما لم ينبه الناظم رحمه الله تعالى على ذلك لوضوحه، وإن كان ثلاثياً معتلاً العين بواوٍ أو ياء من باب (فَعَلَ) أو (فَعَلَّ) أو (فَعَلَّ) مضموماً ومفتوحاً ومكسوراً كـ (قَالَ)، و (بَاعَ) و (خَافَ) و (هَابَ)

(١) في هذا الفصل مذهبان للنحاة:

الأول: مذهب سيبويه ومتقدمي النحاة إذ يرون أن الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك ينقل من باب نصر إلى باب كرم إذا كان واوي العين، وينقل من باب ضرب إلى باب علم إن كان يائي العين، وقد انتقد الرضي هذا الرأي في شرح الشافية: ٧٨/١ فقال «الغرض يحصل بدون النقل من باب إلى باب... ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية».

والمذهب الثاني: وهو مذهب المتأخرين ومنهم ابن مالك يرون أن الأجوف إذا كان:

أ - من باب علم كسرت فاؤه سواء أكان يائي العين كـ (هبت) أم كان واوي العين كـ (خفت) لأننا نقلنا إلى الفاء حركة العين في الماضي.

ب - إذا كان من باب نصر ولا يكون حينئذ إلا واوي العين ضمت فاؤه للدلالة على أن عينه واو لما تعدت الدلالة على حركة العين.

ج - إذا كان من باب ضرب ولا يكون حينئذ إلا يائي العين كسرت فاؤه للدلالة على أن عينه ياء لما تعدت الدلالة على حركة عينه.

د - إذا كان من باب كرم ضمت فاؤه للدلالة على حركة عينه وسمع منه طلت والوصف منه طويل.

ينظر في هذا: شرح التصريف الملوكي للشانين بتحقيقنا: ٥٠٦، وشرح الشافية للرضي: ٧٩/١، وتصريف الأفعال لعنتر: ١٨٣، والمغني في تصريف الأفعال: ١٨٥.

و(طال)<sup>(١)</sup> تغيّر وزنه عند اتصال [ب/٢٥//] تاء الضمير أو نونه به ؛ لسقوط عينه عند التقاء الساكنين ، وهما آخر الفعل المسكّن لأجل الضمير والألف المنقلبة من عين الكلمة مع الاحتياج إلى التنبيه على وزنه في الأصل هل هو من باب فَعَلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر ، أو فَعَلَ بالفتح ، فصار الفصل مختصاً بالثلاثي المعتلّ العين ؛ ولهذا قال : (وانقل لفاء الثلاثي)<sup>(٢)</sup> بتخفيف الياء (شكل عين اذا) بنقل حركة الهمزة إلى تنوين عين لأجل الوزن (اعتلت) أي تغيّرت العين وكان الثلاثي (بتا الإضمار) أي الضمير (متصلاً أو نونه) أي الضمير ، عطف على (تاء) ، وخرج بقوله الثلاثي غير الثلاثي ، وبمعتل العين صحيحها من الثلاثي كما سبق فإنه لا يتغيّر وزنه ولا يحذف منه شيء ك(دَحَرَجْتُ) ، وكذا سائر الأمثلة السابقة ، وأما الثلاثي معتل العين فإنه إذا<sup>(٣)</sup> سُكِّنَ آخره عند اتصال تاء الضمير أو نونه التقى ساكنان إذ عينه ألف ولا تكون إلا ساكنة فيجب حينئذٍ حذف حرف العلة وهو الألف المنقلبة عن عين الكلمة فيبقى أوله مفتوحاً على أصله إذ أول الماضي لا يكون إلا مفتوحاً فينظر ما حركة عينه قبل انقلابها هل هي ضمة أو كسرة أو فتحة ، فإن كان أصلها ضمة أو كسرة روعي فيه التنبيه على وزنه فتنقل شكل العين إلى الفاء بعد حذف العين تنبيهاً على أن [ا/٢٦//] أصله من باب فَعَلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر فتقول في (طال

(١) إننا أورد المصنف خمسة أمثلة ليشمل أبواب الثلاثي فـ(قال) واوي العين من باب نصر وياع يائي العين من باب ضرب وخاف واو العين من فـرح ، وهاب يائي العين من باب فـرح ، وطال واوي العين من باب كرم .

(٢) أول قوله :

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع  
تلت وكان بتا الإضمار متصلاً  
(أو نونه وإذا فتحاً يكون فمت  
ه اعتض مجانس تلك العين منتقلاً)

(٣) كلمة إذا سقطت من ح .

يَطُولُ) : (طُلْتُ) و(طُلْنَا) و(طُلْنِ) بضم الطاء ؛ لأن أصله (طَوَّلَ) بضم الواو<sup>(١)</sup> ك(كَرَّمَ) لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فلما اتصل به ضمير الفاعل وسكن آخره سقطت الألف فبقي (طُلْتُ) بفتح<sup>(٢)</sup> الطاء فأعطي الطاء ضمة الواو قبل انقلابها ألفاً فصار (طُلْتُ) ، وكذا تقول في (خَافَ يَخَافُ) : (خِفْتُ وَخِفْنَا وَخِفْنَ) بكسر الخاء ؛ لأن أصله (خَوَفَ) بكسر الواو ، فلما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فلما سقطت عند اتصال الضمير بقي (خِفْتُ) بفتح الخاء فأعطي الخاء كسرة الواو في (خَوَفَ) قبل انقلابها ألفاً فصار : (خِفْتُ) ويقاس عليها نظائرها مما شكل عينه في الأصل ضمة أو كسرة والتقيد بهما مفهوم من قوله : (وإذا فتحاً يكون) الشكل للعين (فمنه) أي من الفتح الكائن على العين (اعتض) أي عوض (مجانس تلك العين) من الحركات وهو الضمة إن كانت العين واواً ، والكسرة إن كانت ياء حالة كونك (منتقلاً) في الأمثلة من الأفعال المعتلة العين فترد كل فعل إلى ما ذكرنا أي إنما ينتقل إلى الفاء شكل العين إذا كان الشكل غير فتحة ، وإذا كان الشكل فتحة فلا ينقل إلى فائه إذ لا فائدة في النقل ؛ لأن شكل الفاء أيضاً فتحة فيتعدّر حينئذ فيه [ب/٢٦/١] التنبيه على الوزن ، ويراعى فيه التنبيه على أن عينه المحذوفة هل هي قبل انقلابها ألفاً واو أو ياء فيعطي الفاء الشكل المجانس للعين وهو ضمة إن كان أصلها واو ، أو كسرة أن كان أصلها ياء تنبيهاً على الفرق بين ذوات الياء ، وذوات الواو فتقول في قَالَ يَقُولُ : (قُلْتُ) و(قُلْنَا) و(قُلْنِ) بضم القاف ؛ لأن أصله (قَوَّلَ) بفتح الواو لما سبق أنه من أمثلة فَعَلَ

(١) في ح الواو وككرم بواو عطف . والدليل على أنه من باب كَرَّمَ محيى الوصف منه على فاعيل طويل ، ولأنه ضد قصر .

(٢) في ح بضم الطاء .

المفتوح فانقلبت ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (قُلْتُ) بفتح القاف، ولما لم يكن لنقل شكل عينه إلى فائه فائدة، وتعذرت الدلالة على وزنه روعي فيه الدلالة على أصل عينه ما هي فاعطى الفاء حركة تجانس الواو وهي الضمة فصار (قُلْتُ)، وكذا تقول في بَاعَ يَبِيعُ (بِعْتُ) و(بِعْنَا) و(بِعْنَ) بكسر الباء أصله (بِيعَ) بفتح الياء كما سبق أيضاً فقلبت الياء ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (بِعْتُ) بفتح الباء فأعطي حركة تجانس الياء وهي الكسرة، ويقاس عليهما نظائرها.

### تنبيه :

إنما حكمنا على (طَالَ) بأن أصله (طَوَّلَ) بالضم كـ(كُرِمَ) لا فَعَلَ بالفتح كـ(قَالَ) لأنه ضِدُّ (قَصَرَ)؛ ولأن اسم الفاعل<sup>(١)</sup> منه على فَعِيلٍ، وحكمنا على (قَالَ) بأن أصله (قَوَّلَ) بالفتح كـ(نَصَرَ) لا بالضم كـ(ظُرِفَ) لأن المضموم لازم، والقول وما يتصرف منه ينصب [٢٧//١] الجُمْلَ وما في معناها، والمفرد

---

(١) أي الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكون الوصف منه على فاعيل مرجح لا لازم إذ سمع فاعل من فَعَلَ المضموم العين كفاره من فرد، وسمع فاعيل من فعل المفتوح العين كعفيف من عَفَّ، وقد يأتي فاعل من طول قال الشاعر:

لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنَسِي      بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ أَمْرٍ غَيْرِ طَائِلِ  
وقال الآخر:

أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَيْلُ جَوْلَةً      وَأَنْتَ عَلَى بَرْدُونَةٍ غَيْرِ طَائِلِ  
وقال أبو ذؤيب:

وَيَأْتِيَنِي فِيهَا الَّذِينَ يَلُونَهَا      وَلَوْ عَلِمُوا لَمْ يَأْتِشِبُونِي بِطَائِلِ

فالوصف في هذه الأمثلة جاء على وزن فاعل لا على وزن فاعيل؛ لأن المراد به حينئذ الدلالة على التجدد والحدوث، وكل فعل ثلاثي من أي وزن كان إن أريد به الدلالة على الحدوث والتجدد فاسم الفاعل منه يأتي على فاعل سواء أكان ماضيه على فَعَلَ أم على فَعِلَ أم فَعُلَ.  
ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٩٨/٢، وتصريف الأسماء للطنطاوي: ١٠٨.

الذي أريد لفظه، ولا بالكسر كـ(خَافَ) وإلا لكان مضارعه على (يَقَالَ)<sup>(١)</sup> كـ(يَخَافُ)، ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل فتعين الفتح، وأن عينه واو لمجيء مضارعه بالضم، وحكمنا على (بَاعَ) أن أصله أيضاً (بَيَعَ) بالفتح وأن عينه ياء لمجيء مضارعه على (يَفْعُلُ) بالكسر وهو (يَبِيعُ).

## باب أبنية الفعل المزيد فيه (٢)

ومراده ما يشمل مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي لذكره النوعين في هذا الباب كما ستراه، وقد سبق أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي فقط، وأن الثلاثي ثلاثة أبنية، وليس للرباعي إلا بناء واحد، ولم يأت أيضاً مزيد الرباعي إلا ثلاثة أبنية وهي: (تَفَعَّلَ) كـ(تَدَخَّرَجَ) و(أَفْعَلَّلَ) كـ(أَحْرَنْجَمَ)، و(أَفْعَلَّلَ) كـ(أَسْبَطَّرَ)، وسائر الأمثلة التي ذكرها غير هذه الثلاثة من مزيد الثلاثي، وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد فيه إلى ستة أحرف كـ(استخرج)، والزيادة حينئذ ثلاثة أنواع، لأنها إما بحرف واحد فيصير بها الفعل رباعياً كـ(أَكْرَمَ)، والرباعي

(١) بفتح حرف المضارعة مبني للمعلوم، أما المبني للمجهول فهو يقال بضم حرف المضارعة.

(٢) أبيات هذا الباب هي:

كأَعْلَمَ الفعل يأتي بالزيادة مع	وَالِي وَوَلِي اسْتَقَامَ أَحْرَنْجَمَ انْفَصَلَا
وَأَفْعَلَّ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً	وعارياً وكذلك أَهْبَيْخَ اعْتَدَلَا
تَدَخَّرَجَتْ عَذِيْطٌ أَحْلَوِيْ اسْبَطَّرَتْوَا	لِي مَعَ تَوَلَّى وَخَلْبِسُ سَنَبَسَ اتَّصَلَا
وَاحْبِنَطًا أَحْوَنَصَلْ اسْلَنْقَى تَمَسَّكَنْ سَلَدُ	فَقَى قَلْنَسَتْ جَوْرَبَتْ هَرَوْلَتْ مَرْجَحَلَا
زَهْرَقَتْ هَلَقَمْتُ زَهْمَسْتُ أَكْرَأَلْ تَرَهْدُ	شَفَتْ أَجْطَاطُ اسْلَهَمَ قَطَرْنَ الْجَمَلَا
تَرَمَسْتُ كَلْبَيْتُ جَلَمَطْتُ وَغَلَصَمَ ثَمْدُ	سَمِ ادْلَسَ اهِرْمَعْتُ وَأَعْلَنْكَسَ اتَّخَلَا
وَاعْلَوُطُ اعْتَوَّجَجَتْ يَنْطَرْتُ سَبِيلَ زَمْدُ	لَقَى اضْمَمَنَّ تَسَلَّقَى وَاجْتَبَبَ خَلَلَا

خماسياً كـ(تَدَحْرَجَ)، أو بحرفين كـ(انْطَلَقَ) و(احْرَنْجَمَ)، أو بثلاثة كـ(اسْتَقَامَ).

## فوائد :

الأولى : اعلم أن الزائد نوعان<sup>(١)</sup> : أحدهما تكرير الأصل، وهذا لا يختص بأحرف بعينها، وذلك كـ(جَلَبَبَ) بالجلباب .

وثانيهما : ما لا يكون بتكرير وهذا لا يكون [ب/٢٧//] إلا بأحد حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك (سألتمونيها)، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزداد في الكلمة لغير تكرر إلا بحرف منها، لا أنها تكون أبداً زائدة؛ لأنها قد تكون أصولاً، وذلك ظاهر<sup>(٢)</sup>.

الثانية : اعلم أنه لا يعرف الأصل من الزوائد إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة بفائها، وعن ثانيها بعينها، وعن ثالثها وكذلك رابعها بلامها فيقال في وزن ضَرَبَ : (فَعَلَ)، ودَحْرَجَ : (فَعَّلَ)، وأمّا الزائد فإن كان بتكرير الأصل عبر عنه بلفظ ذلك الأصل فيقال في وزن عَلَّمَ : (فَعَّلَ) قال في الخلاصة :

---

(١) الزيادة كما قال قسمان : زيادة للمبنى وزيادة للمعنى فالزيادة التي تكون للإلحاق فائدتها عائدة لبناء الكلمة لكي تلتحق الكلمة التي فيها الزيادة بكلمة أخرى أكثر منها حروفاً مثل اقعنسس السين الثانية فيها ملحقة بميم احرنجم ولولا الإلحاق لوجب الإدغام في السينين وقيل اقعنسس ولهذا تسمى الزيادة هنا زيادة للمبنى، وقسم تكون الزيادة فيه دالة على معنى زائد لم يكن في الكلمة قبل الزيادة وتسمى الزيادة هنا زيادة للمعنى مثل خرج وأخرج خرج بنفسه وأخرجه غيره الهمزة هنا للتعدي فالزيادة هنا أفادت معنى جديداً.

(٢) مثال ذلك قولك سلم فالسين، واللام، والميم من حروف الزيادة ولكنها هنا كلها أصول، ومثله كلمة نوى فالنون والواو والياء هنا أصول وهي من أحرف سألتمونيها.

فإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل  
وأما الزائد لغير تَكَرُّر فيعبر عنه بلفظه فيقال في وزن أَعْلَمَ : (أَفْعَلَ)،  
وَضَارَبَ (فَاعَلَ)، وَأَنْطَلَقَ (انْفَعَلَ)، وَاسْتَخْرَجَ (اسْتَفْعَلَ).

الثالثة : اعلم أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل ، وأقوى الأدلة سقوطه  
في بعض التصاريف كسقوط همزة أَعْلَمَ ، وألف وآلى في عِلِمَ ، ووَلِيَ لكن  
شرط<sup>(١)</sup> الاستدلال بسقوط الحرف على زيادته ألا يكون سقوطه لعلّة تصريفية  
فإن كان<sup>(٢)</sup> سقوطه لعلّة تصريفية كسقوط ألف طَالَ وَخَافَ وَقَالَ وَبَاعَ في طُلْتُ  
وَحِخْتُ وَقُلْتُ وَبِعْتُ ، وسقوط واو [٢٨/١] وعد في المضارع والأمر والمصدر<sup>(٣)</sup>  
لم<sup>(٤)</sup> يكن دليلاً على الزيادة ، ومما تعرف به زيادة الألف<sup>(٥)</sup> ما ذكره في  
الخلاصة<sup>(٦)</sup> من مصاحبتها أكثر من أصلين كـ(ضارب) وسبق الهمزة والميم  
ثلاثة أحرف أصول<sup>(٧)</sup> وغير ذلك<sup>(٨)</sup> مما ذكره .

(١) في ح بشرط .

(٢) كلمة كان سقطت من ح .

(٣) أي المعوض عن فائه بالتاء كعدة .

(٤) في ح ولم .

(٥) الألف لا تكون أصلاً إلا في الحروف والأسماء المبنية كآلف على وإلاً وحتى وما فهذه ألفاتها أصول ، أما  
الأسماء المتمكنة والأفعال ، فآلفاتها زائدة أو منقلبة عن أصل واو أو ياء .

(٦) وهو قوله : فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير ميم

(٧) ولا ينجم هذه القاعدة النزاع في همزة أفعى والميم في موسى .

(٨) جعل الصرفيون أدلة يستدل بها على الزيادة منها :

الاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة ، واللزوم ، وعدم النظير ، والدخول في أوسع البابين ، والمعنى  
المطرد .

ينظر شرح التصريف الملوكي للشانيني : ١٩٨ ، الممتع لابن عصفور : ٣٩/١ .

الرابعة : اعلم أن العرب لا تزيد غالباً<sup>(١)</sup> حرفاً إلا للدلالة على معنى زائد لا يدلّ عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ على التعدية، والألف في ضَارَبْتُهُ وَقَاتَلْتُهُ على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ على الطلب، ومعرفة هذه المعاني أصل مهم جداً وأهمّل الناظم رحمه الله تعالى التعرّض لها لضيق هذا النظم فذكر أمثلة المزيد فيه مسرودة فقال :

### (كأعلم الفعل يأتي بالزيادة)

أي الفعل يأتي بالزيادة على أصله إما بزيادة همزة قطع من أوله كأَعْلَمَ أو بزيادة غيرها على ما سيأتي .

فقوله الفعل مبتدأ، ويأتي خبره، وكأعلم في محل الحال من فاعل يأتي المستتر، وبالزيادة حال من المبتدأ على رأي سيبويه<sup>(٢)</sup> أي الفعل حال ملابسته للزيادة يأتي موازناً للأوزان المذكورة فمنها :

أَفْعَلَ : بزيادة همزة قطع على الثلاثي سواء كان فَعَلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر أو فَعَلَ بالفتح صحيحاً ككُرِّمَ وفَرِحَ وذَهَبَ وَنَزَلَ ودَخَلَ أو معتل الفاء كَوَلِّجَ أو العين بالياء كَفَاءَ [ب/٢٨//] أي رجع أو بالواو كَقَامَ، أو معتل اللام كأَوَى إليه، وخَلا بالمكان<sup>(٣)</sup> فتقول في الجميع لتعديتها بالهمزة : أَكْرَمْتُهُ وَأَفْرَحْتُهُ، وَأَذْهَبْتُهُ، وَأَنْزَلْتُهُ، وَأَدْخَلْتُهُ، وَأَوْلَجْتُهُ، وَأَفَاتُهُ، وَأَقَمْتُهُ، وَأَوَيْتُهُ بمد الهمزة وَأَخْلَيْتُهُ. وقس على ذلك سائر أمثلة الفعل المجرد بأنواعه السابقة، والتعدية

(١) كما قال المصنف هذا الحكم غالب لا لازم ومن غير الغالب مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد بل هناك كتب مصنفة لما جاء على وزن فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذا الحكم في بقية أوزان المزيد فيه .

(٢) الكتاب : ٥٨/٢ ، ٨٨ .

(٣) في ح للمكان .



أشهر معاني أَفْعَلَ ومنه ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾<sup>(١)</sup> بزيادة الهمزة على جاء أي أوصلها، ومما ندر مجيء أَفْعَلَ لازماً وفَعَلَ متعدياً بعكس ما تقدم ومنه قولهم: كَبَّهُ لوجهه فَأَكْبَّ أي هو قال في الصحاح<sup>(٢)</sup>: «وهذا مما ندر مجيء فَعَلَ فيه معدى وأفْعَلَ لازماً»، وزاد في القاموس في حرف العين قَشَعْتُ القوم فَأَقْشَعُوا أي فرقتهم ففرقوا أفاده الشارح<sup>(٣)</sup>.

وتأتي لمعانٍ كثيرة غير التعدية، ومعنى التعدية أن يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل لأصل الفعل مفعولاً، فإن كان الفعل لازماً تعدى لواحدٍ كالأمثلة السابقة، أو إلى واحدٍ تعدى إلى اثنين كالبست زيدا ثوباً، أو إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة كأعلمت زيدا عمراً قائماً وهو مثال الناظم.

ومن معانيها: السلب والإزالة كأقذيتُه وأشكيتُه أي أزلت القذى عن عينه وأزلت شكايته، انظر الشارح<sup>(٤)</sup>.

ومنها [٢٩/] فَاعَلَ :

بزيادة ألف بين الفاء والعين وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً فزيّدٌ وعمروٌ يشتركان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى، وفي اللغة أحدهما فاعِلٌ والآخر مفعولٌ، ومنه ﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) مريم: ٢٣.

(٢) الصحاح كيب: ٢٠٧ قال «كبه الله لوجهه أي صرعه فأكب على وجهه، وهذا من النوادر أن يقال أفعلت أنا وفعلت غيري» أ. هـ.

(٣) فتح الأقفال: ١٢٦.

(٤) فتح الأقفال: ١٣٥.

(٥) الكهف: ٣٤.

أي ينجيه، وقد يكون لموافقة فَعَلَ كـ (جَاوَزْتُهُ) بمعنى جُزْتُهُ و(هَاجَرْتُهُ) أي هَاجَرْتُهُ، وبمعنى أَفْعَلَ كـ (بَاعَدْتُهُ) أي أَبْعَدْتُهُ و(تَابَعْتُ الصَّوْمَ) أَتْبَعْتُ بَعْضَهُ ببعضٍ، وإلى هذا الوزن أشار بقوله (مع والى)<sup>(١)</sup> وهو يحتمل أنه من الموالاة بمعنى المناصرة فيكون من الاشتراك، أو من الموالاة بمعنى المتابعة للصوم ونحوه فيكون بمعنى أَفْعَلَ.

ومنها فَعَلَ :

كـ (وَلَّى) بتضعيف العين وهو للتعدية كهمزة أَفْعَلَ نحو كَرَّمْتُهُ وَفَرَّخْتُهُ وَعَلَّمْتُهُ، ويكون أيضاً لإفادة التكثير نحو ﴿وَمَرْقَنَاهُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(٤)</sup>، ويكون للسلب والإزالة كـ (قَذَيْتُ عَيْنَهُ)<sup>(٥)</sup> و(قَذَيْتُ<sup>(٦)</sup> البعير) أي أزلت عنه القذى والقراد، ويكون للتصيير كـ (أَمَرْتُهُ) و(وَلَّيْتُهُ) و(عَدَلْتُهُ) و(فَسَّقْتُهُ) أي جعلته أميراً ووالياً وعدلاً وفاسقاً، ولاختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه نحو: (كَبَّرْتُ الله) و(سَبَّحْتُهُ) و(حَمَدْتُهُ) و(هَلَّلْتُهُ) أي قلت الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولموافقة تَفَعَّلَ كـ (فَكَرَّرَ وَتَفَكَّرَ [ب/٢٩/]) و(وَلَّى) وتَوَلَّى أي أدبر، ومثال الناظم يحتمله، ويحتمل التولية بمعنى التصيير.

(١) من قوله :

كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع والى وولى استقام اخرجنا من انفصلا

(٢) سبأ : ١٩ .

(٣) الأعراف : ١٦٠ .

(٤) يوسف : ٢٣ .

(٥) في ح كقذيته عنه ، وفي ف كقذيت عنه ، والتصويب من بحرق .

(٦) في ح وقذذت البعير .

ومنها اسْتَفْعَلَ :

كـ (اسْتَقَامَ) بزيادة همزة الوصل والسين والتاء، وهو للطلب كـ (اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ) و (اسْتَعَانَهُ) أي سألَه المغفرة والإعانة، وقد يكون للتحويل كـ (اسْتَحْجَرَ الطينُ) صار حجراً، أو لمطاوعة أفعل نحو أحكمته فـ (اسْتَحْكَمَ)، وأقمتَه فـ (اسْتَقَامَ) وهو مثال الناظم، والمطاوعة: قَبُولُ فاعِلٍ فعلٍ أثر فاعل فعل آخر.

ومنها اِفْعَنْلَل :

كـ (اِخْرَنْجَمَ) بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوع فَعْلَل الرباعي كـ (حَرَجَمْتُ الإبلَ) فـ (اِخْرَنْجَمْتُ) أي جمعتها فاجتمعت.

ومنها اِنْفَعَلَ :

نحو (انْفَصَلَ) بزيادة همزة الوصل والنون، وهو لمطاوعة فَعَلَ نحو فَصَلْتُهُ فـ (انْفَصَلَ) وَكَسَرْتُهُ فـ (انْكَسَرَ) ومنه ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد يطاوع أَفْعَلَ كَأَغْلَقْتُ البابَ فـ (انْغَلَقَ)، وَأَرْعَجْتُهُ فـ (انْزَعَجَ)، ولموافقة فَعَلَ كـ (انْطَفَأَ) أي (طَفِئَ)<sup>(٣)</sup>، ولإغناء عنه كـ (انْطَلَقَ) أي ذهب إذ لم يستعملوا المجرد منه ثم قال :

---

(١) التكوير : ٢ .

(٢) الانفطار : ٢ .

(٣) في ح انطفى بالغين، وفي ف كطفأ .

## (وَأَفْعَلٌ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً وَعَارِيًّا)

أي ومنها أَفْعَالٌ :

بزيادة همزة الوصل ، وألف رابعة بين العين واللام المضعفة .

وكذا أَفْعَلٌ :

عاريًّا عن الألف وهما للألوان كـ (أَحْمَارٌ) و(أَصْفَارٌ) [٢٠//١] وكذا (أَحْمَرٌ) و(أَصْفَرٌ لونه) ، والفرق بينهما أن (أَفْعَالٌ) صاحبة الألف يكون للون غير ثابتٍ يقال : جَعَلَ يَحْمَارُ مَرَّةً وَيَصْفَارُ أُخْرَى ، و(أَفْعَلٌ) للون الثابت ، ولا يكون كل منهما إلا لازماً .

(و) منها (كَذَلِكَ) أَفْعِلٌّ :

بزيادة همزة الوصل والياء المثناة تحت المشددة بين العين واللام نحو (أَهْبِيخُ) الرجلُ بالمعجمة إذا انتفخ وتكبر وتبختر في مشيه ، وأَهْبِيخُ أيضاً الصبيُّ إذا سَمِنَ وامتلاً شحماً فهو هَبِيخٌ .

ومنها أَفْتَعَلٌ :

نحو (اعْتَدَلَا) بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال وتكون للاتخاذ بالمعجمتين نحو اشْتَوَيْتُ اللَّحْمَ بِالْوَاوِ أي اتخذت منه مشوياً . ولمطاوعة فَعَلٌ المضاعف كـ (عَدَلْتُ الرَّمْحَ فَاعْتَدَلْتُ) ، وهو مثال الناظم ، وللاختيار كـ (انْتَقَاهُ) و(أَصْطَفَاهُ) ، ولموافقة الثلاثي نحو (كَسَبَ) و(اِكْتَسَبَ) وكـ (حَمَلَ) و(احْتَمَلَ) و(رَقِيَ) و(ارْتَقَى) ، وبمعنى تَفَاعَلَ كـ (اخْتَصَمُوا) أي تَخَاصَمُوا .

ومنها تَفَعَّلَ :

نحو (تَدَخَّرَجَتْ) وتاء التأنيث لا دخل لها بزيادة التاء في فعلل الرباعي لمطاوعته كـ (دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ).

ومنها فَعِيلَ :

كـ (عَذِيْطٌ) الرجلُ فهو (عُذِيْطٌ) كعصفور، وعِذِيْطٌ كِفْرِعُونٌ<sup>(١)</sup> إذا كان يُحَدِّثُ عند الجماع.

ومنها افْعَوْعَلَ :

بزيادة همزة الوصل مع تكرار العين المفصولة بالواو، وتكون للمبالغة نحو [ب/٣٠//] اعشَوْشَبَ المكان كثر عشبُه، واخشَوْشَنَ زادت خُشُونَتُه، وللصيرورة نحو: (اخْلَوْلَى) الشراب صار حُلُوءاً، واخْقَوَّبَ الرجلُ والهلالُ صار أعوج والحِقْبُ بالكسر المعوجُّ من الرمل وجمعه أحقاب كَحِمْلٍ وأحمال.

ومنها افْعَلَّلَ :

بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية وهو مزيد الرباعي نحو (اسْبَطَرَّ) الرجل بمعنى اضطجع وتمدد، واسْبَطَرَّتِ الإبلُ مَدَّتْ أعناقها لتسرع في سيرها، واسْبَطَرَّ الشعر طال، ومثله اطمأنَّ قلبه، واقشعرَّ جلده، واشمأزَّتْ نفسه نفرت.

ومنها تَفَاعَلَ :

بزيادة التاء والألف نحو (تَوَالَى) وهو للاشتراك في الفاعلية لفظاً والمفعولية معنى نحو: تَصَارَبَ زيدٌ وعمرُو، وقد يكون لمطاوعة فاعَل الذي بمعنى افْعَلَّ

(١) ويسمى أيضاً التيتاء ومنه قول امرأة أعرابية :

إني بليت بعذِيْط به بخر يكاد يقتل من ناجاه إن سعل

نحو: وَالْيَتَّ الصَّوْمَ فَتَوَالِي أَي (١) تَابَعْتَهُ فَتَتَابَعُ بِمَعْنَى أَتْبَعْتُ بَعْضُهُ بَعْضاً وَهُوَ مِثَالُ النَّازِمِ، وَمِثْلُهُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ أَي أَبْعَدْتُهُ، وَضَاعَفْتُهُ فَتَضَاعَفَ أَي أَضْعَفْتُهُ، وَيَكُونُ أَيْضاً لِإِظْهَارِ الْفَاعِلِ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ نَحْوُ: تَجَاهَلَ زَيْدٌ وَتَغَافَلَ أَي أَظْهَرَ الْجَهْلَ وَالْغَفْلَةَ مِنْ نَفْسِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

ومنها تَفَعَّلَ :

بِزِيَادَةِ التَّاءِ وَتَضْعِيفِ الْعَيْنِ وَقَدْ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ مَعَ (تَوَلَّى) وَهُوَ لِمَطَاوَعَةِ فَعَّلَ الْمَضْعَفِ كَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وَأَدَبْتُهُ فَتَدَبَّبَ، وَوَلَّيْتُهُ [١/٣١/١] فَتَوَلَّى، وَلِمُوَافَقَةِ فَعَّلَ الْمَضْعَفِ أَيْضاً نَحْوُ: تَوَلَّى عَنْهُمْ بِمَعْنَى وَلَّى، وَمِثَالُ النَّازِمِ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ، وَيَكُونُ أَيْضاً لَتَعَاطِي الشَّيْءِ تَكْلُفًا نَحْوُ تَشَجَّعَ أَي تَكَلَّفَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَتَغَافَلَ وَتَجَاهَلَ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرَ ثَابِتٍ لِلْفَاعِلِ، وَيَكُونُ أَيْضاً لِمَجَانِبَةِ الشَّيْءِ كَتَهَجَّدَ أَي جَانِبَ الْهَجُودِ أَي النَّوْمِ، وَتَحَرَّجَ، وَتَأَثَّمَ أَي جَانِبَ الْحَرْجِ وَالْإِثْمِ، وَلِلاتِّخَاذِ كَتَوَسَّدَ ذِرَاعَهُ أَي اتَّخَذَهَا وَسَادَةً، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْرِيرِ (٢) كَتَجَرَّعَهُ أَي شَرِبَهُ جَرْعَةً بَعْدَ جَرْعَةٍ (٣)، وَلِلطَّلَبِ كَاسْتَفَعَلَ نَحْوُ تَكَبَّرَ أَي طَلَبَ أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا.

ومنها فَعَّلَسَ (٤) :

بِزِيَادَةِ السَّيْنِ فِي آخِرِهِ لِلإِلْحَاقِ بِفَعَّلَ الرَّبَاعِيِّ نَحْوُ (خَلَبَسَ) قَلْبَهُ بِالْخَاءِ

(١) فِي كِتَابَيْهِ.

(٢) فِي التَّكْرَارِ.

(٣) عِبَارَةٌ بَعْدَ جَرْعَةٍ سَقَطَتْ مِنْ ح.

(٤) الْحَرْفُ الزَّائِدُ لِلإِلْحَاقِ عَلَى ضَرِيئَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَكْرِيرِ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَكْرِيرِ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ مَا كَانَ بِتَكْرِيرِ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ يُوْزَنُ بِهَا يُوْزَنُ بِهِ الْأَصْلِيُّ نَحْوُ جَلِبَ مَلْحَقٌ بِدَحْرَجٍ أَيَّ أَلْبَسَهُ جَلِبَابًا فَالْبَاءُ الثَّانِيَّةُ تُوْزَنُ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهَا مُكَرَّرَةٌ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فَعْلَبَ، وَالثَّانِي وَهُوَ مَا لَمْ

المعجمعة والباء الموحدة أي خدعه وأضلّه، ومنه قولهم: «بَرَقَ خُلْبٌ»<sup>(١)</sup> إذا لم يعقبه مطر، و«لا خِلَابَةَ»<sup>(٢)</sup> أي لا خداعة، لكن قال الشارح: مقتضى الصحاح والقاموس أن سینه أصلية؛ لأنهما أورداه في السین لا الباء.

ومنها سَفَعَلَ<sup>(٣)</sup>:

زيادة السین في أوله للإلحاق بفعل الرباعي أيضاً نحو: سَنَسَ في سيره بمعنى أسرع، وأصله نَسَ<sup>(٤)</sup> أي تحرّك ونطق.

والتاء في قوله تَذَخَّرَجَتْ تاء التأنيث الساكنة كما تقدّم، وتسكين آخر خَلْبَسَ للضرورة<sup>(٥)</sup> وأما قوله: اتَّصَلَا فليس بمثال بل كَمَل به القافية، لأن وزنه افْتَعَلَ كَاغْتَدَلَ [ب/٣١//] وقد تقدّم، وتقديره واتَّصَلَ تَوَالَى مع تَوَلَّى وما بعدهما بما قبلهما.

---

= يكن بتكرار حرف أصلي فإنه يجعل في الميزان بذاته فيقال في وزن جوهر فوعل لأن الواو زائدة للإلحاق بجعفر، ولا يصح أن يقال وزن جوهر فعلل لأن الواو ليست مكررة؛ ولهذا السبب قال المصنف وزن خلبس فعلس ولم يقل فعلل لأن السین ليست مكررة فجعلها في الميزان بذاتها.  
ينظر شرح الشافية: ١٣/١، والمعني في تصريف الأفعال: ٢٦.

(١) جمهرة الأمثال: ٢١١/١ وهو فيه: برق الخلب، وفصل المقال لأبي عبيد البكري: ١١٢، ومجمع الأمثال للميداني: ٤٦/١ وهو فيهما: إنها هو كبرق الخلب.

(٢) جزء من حديث نبوي شريف أخرجه أبو داود من طريق ابن عمر في سننه في كتاب البيوع باب يقول الرجل في البيع لا خلابة ٧٦٥/٣، وأخرجه أحمد في مسنده ٧٢/٢ عن ابن عمر قال (ذكر رجل للنبي ﷺ يندع في البيع فقال له من بايعت فقل لا خلابة) الحديث.

(٣) في ح مستفعل.

(٤) في ح وف (وأصله من سنس)، فيكون الأصل والمزيد بلفظ واحد.

(٥) يستقيم الوزن دون ضرورة بجعل خلبس فعل أمر بدل اعتباره فعلاً ماضياً.

ومنها افْعَلًا :

مهموزاً بزيادة همزة الوصل<sup>(١)</sup> والنون بين العين واللام ، والهمزة أيضاً في آخره للإلحاق باخْرَنْجَمَ مزيد الرباعي نحو : (اَحْبَنْطًا) إذا عظمت بطنه من وجع يسمّى الحَبْطَ محرّكاً، ويسمّى أيضاً الحُبَّاطَ بضم الحاء ، وهذا الوزن وهو اَحْبَنْطًا بالهمز قال الشارح ذَكَرَ في القاموس ، ولم يذكر في الصحاح<sup>(٢)</sup> إلا اَحْبَنْطَى بغير همز وهو المشهور في كتب التصريف .

ومنها افْوَعَلَ :

بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو (اِخْوَنْصَلَ) الطائر بالمهملتين إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته ، وهي مستقر الطعام منه كالكرش من غيره ، وقيل هي مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان .

ومنها افْعَنْتَلَى :

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام ، وألف التأنيث ؛ للإلحاق باخْرَنْجَمَ نحو : (اسلَنْقَى) على قفاه بمعنى استلقى<sup>(٣)</sup> .

ومنها تَمَفْعَلَ :

بزيادة التاء والميم نحو : (تَمَسْكَنَ) الرجل إذا أظهر المسكنة والخضوع والذلة ، وَتَمَنْدَلَ بالمنديل ، وَتَمْدَرَعَ بِالْمِدْرَعَةِ<sup>(٤)</sup> لبسها .

---

(١) أي في أوله .

(٢) بل ذكرت في الصحاح في باب الهمزة فصل الطاء (حطاً) ، ولعل المصنف والشارح لم يلاحظا أن المادة ذكرت في غير موضعها الأصلي فحكما على أن الجوهري لم يذكرها في باب الهمزة وقد تتبع ابن بري الجوهري في هذه المسألة . ينظر التنبيه والإيضاح : ١١/١ .

(٣) معنى اسلَنْقَى واستلقى واحد وهو النوم على القفا ، ولكن الوزن والمادة مختلفان فاسلَنْقَى وزنها افْعَلَى من سَلَقَ ، واستلقى وزنها استَفْعَلَ من لَقِيَ .

(٤) المدرعة : ضرب من الثياب الصوف خاصة ، لسان العرب درع : ٨٢/٧ .



ومنها فَعَلَى :

بزيادة الألف للإلحاق بفعلل نحو: (سَلَقَى) إذا ألقاه على قفاه .

ومنها فَعَنَل :

بزيادة النون بين العين واللام [١/٣٢//] نحو: (قَلَنْسَتْ) يقال قَلَنْسَهُ ألبسه القَلَنْسُوة<sup>(١)</sup> .

ومنها فَوَعَلَ :

بزيادة الواو بين الفاء والعين نحو (جَوَرَبْتُ) يقال جَوَرَبُهُ ألبسه الجَوَرَبُ بالجيم ، وهو لُفَافَةٌ تلفّ على القدمين جلد<sup>(٢)</sup> ، ظاهرهما<sup>(٣)</sup> وهو ما يلي السماء وباطنهما وهو ما يلي الأرض . وَحَوَّلَ الرجل بالحاء المهملة والقاف إذا أَسَنَّ وَضَعَفَ عن الجماع .

ومنها فَعَوَلَ<sup>(٤)</sup> :

بزيادة الواو بين العين واللام كـ(هَرَوَلْتُ) في المشي أَسْرَعْتُ فيه ، وَجَهَوَرَ كلامه جهر به ، والتاء من قوله هرولت تاء الفاعل ، وفي قلنست وجوربت تاء التأنيث الساكنة ، وقوله : مرتحلا كَمَّلَ به القافية وهو بالحاء المهملة حال من تاء الفاعل في هرولت .

---

(١) القلنسوة هي غطاء الرأس وفيها لغات : قَلَنْسُوة ، وَقَلَنْسِيَّة ، وَقَلْسَاء ، وَقَلَنْسَاء ، وَقَلَنْسِيَّة بتقديم الياء على السين ، ويرى ابن منظور أن الواو فيها زائدة لغير الإلحاق كما أنها لغير معنى قال في قلنس : ١٨١/٦ «والواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير معنى ، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل فَعُلَّة ، وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساة» .

(٢) جلد : عطف بيان من لفافة .

(٣) أي الجوربين لكل رجل جورب .

(٤) في ح فَعَوَلَ .

ومنها عَفَعَلَ :

بتكرير العين نحو (زَهَزَقْتُ) يقال زَهَزَقَ الرجلُ بتكرير الزاي إذا أكثر الضحك .

ومنها هَفَعَلَ :

بزيادة الهاء في أوله نحو (هَلَقَمْتُ) الطعام لقمته وابتلعه .

ومنها فَهَعَلَ :

بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو (رَهَمَسْتُ) الشيء بمعنى رَمَسْتُهُ أي سَتَرْتُهُ<sup>(١)</sup>، والرَّمَسُ القبر .

ومنها أَفَوَعَلَ :

بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو (اَكْوَأَلُ) الرجلُ بمعنى قَصَرَ واجْتَمَعَ خَلْقُهُ، واكْوَأَدُ، واكْوَهَدُ<sup>(٢)</sup> أيضاً ارْتَعَشَ .

ومنها تَفَهَعَلَ :

بزيادة التاء في أوله والهاء بين الفاء والعين نحو (تَرَهَشَفَ) [ب/٣٢//] الشراب بالشين المعجمة أي رَشَفَهُ بمعنى امْتَصَّهُ .

ومنها أَفَعَالَ :

بزيادة همزة الوصل ، والهمزة أيضاً بين العين واللام مع تضعيف اللام نحو (اجْفَاطُ) بالجيم والطاء المعجمتين إذا أشرف على الموت ، واجْفَاطَتِ الجيفةُ أيضاً إذا انْتَفَخَتْ ، وقد يقال بمدّ الهمزة .

---

(١) في ح سترته بتاءين .

(٢) في ح كوهد .

ومنها أَفْلَعَلَّ :

بزيادة همزة الوصل واللام بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو  
(اسْلَهُمْ) الرجل بالسين المهملة إذا تغيّر وجهه من آثار شمس أو سفر بمعنى  
سَهُمْ.

ومنها فَعَلَنَ :

بزيادة نون في آخره نحو (فَطَرَنَ الجملا) إذا طلاه بالقَطِران، والتاء في  
الصيغ الثلاثة<sup>(١)</sup> الأول تاء الفاعل.

ومنها تَفَعَّلَ :

بزيادة التاء في أوله مخففاً نحو (تَرَمَسْتُ) يقال تَرَمَسَ الرجلُ إذا اسْتَرَّ  
وتَغَيَّبَ عن حرب وأمر مهم، من رَمَسَ الشيءَ دفنه ورَمَسَ الكلامَ كتمه وأخفاه.

ومنها فَعْتَلَ :

بزيادة التاء المثناة فوق بين العين واللام نحو (كَلَّتَبَ) الرجلُ إذا داهن في  
الأمر، وكَلَّتَبَ كـ (جَعْفَرٍ)، ويجوز قراءته في النظم بإسناده إلى تاء الفاعل<sup>(٢)</sup>.

ومنها فَعَمَلَ :

بزيادة الميم بين العين واللام نحو (جَلَمَطْتُ) يقال جَلَمَطَ الرجلُ رأسه  
بالجيم والطاء المهملة بمعنى حلّقه، وأصله جَلَطَهُ، وجَلَطَ الجلد عن الشاة  
سَلَخَهُ.

---

(١) أجاز النحاة في العدد إذا تأخر عن المعدود الموافقة بين العدد والمعدود كما هنا مراعاة لأحكام النعت  
والمخالفة مراعاة لأحكام العدد.

ينظر حاشية الصبان : ٦١/٤.

(٢) على أن التفعيلة مخبونة في رواية المصنّف أو تامة على الرواية الأخرى.

ومنها فَعَلَمَ :

بزيادة الميم في آخره نحو: (غَلَصَمَ) هـ إذا قطع غَلَصَمَتُهُ وهي أصل  
[١/٣٣/١] الحُلُقُوم، وأصله غَلَصَه كذا قال الناظم<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى، ومقتضى  
الصحاح والقاموس أن ميم الغَلَصَمَةِ أصلية أفاده الشارح<sup>(٢)</sup>.

ثم منها افْعَمَل :

بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام نحو: (ادْلَمَسَ)  
الليل إذا اخْتَلَطَتْ ظُلُمَتُهُ، أصله دَلَسَ، ومنه التَّدْلِيسُ في الكلام، ومثله  
(اهْرَمَعَتْ) يقال اهْرَمَعَ الدمعُ أي سال بسرعة، واهْرَمَعَ في سيره أسرع، أصله  
هَرَعَ قال الشارح: «ولم يظهر لي ذكر الناظم له مع ادْلَمَسَ فإنهما مثالان لوزن  
واحد فهو تكرر محض»<sup>(٣)</sup>.

ومنها افْعَنَلَسَ :

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام والسين في آخره نحو:  
(اعْلَنَكَسَ) الشَّعْرُ أي تراكم لكثرتِه، وقد يقال: اعلَنَكَكَ بتكرير الكاف، وأمّا  
قوله انْتَحَلًا بالحاء المهملة والمعجمة أيضاً بمعنى اخْتَبَرَ فقد كَمَّلَ به البيت لأن  
وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ وقد سبق، والتاء في تَرَمَسْتُ وجَلَمَطْتُ تاء الفاعل، وفي  
اهْرَمَعَتْ تاء التأنيث الساكنة.

ومنها افْعَوَّل :

بزيادة همزة الوصل وواوٍ مشددة بين العين واللام نحو: (اعْلَوَّطَ) فرسه

(١) شرح التسهيل: ٤٦٢/٣ «وغلصمه بمعنى غلصه».

(٢) فتح الأقفال: ١٤٧.

(٣) فتح الأقفال: ١٤٧.

بالمهملتين إذا تعلّق بعنقه وركبه، وأَعْلَوْتُني غريمي لزمني .

ومنها أَفْعَوْلَل :

بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى نحو: (اعْثُوْجَجْتُ) يقال اعْثُوْجَجَ البعيرُ [ب/٣٣//] بالعين والشاء المثلثة بمعنى ضُخْمَ وغلُظَ، وبمعنى أسرع كذا أورده الناظم<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى بجيمين، وقد اعترضه الشارح بأن «المشهور في كتب التصريف اعْثُوْجَجَ بإبدال الجيم الأولى بالشاء المثلثة، لكن نقل صاحب القاموس ما يؤيد المصنّف، ويوجد في بعض النسخ اعْثُوْجَجَ كما اشتهر في كتب التصريف وهو تصحيف؛ لأنه حينئذٍ تكرر مع أَفْعَوَلَّ نحو اعْشَوْشَبَ المكان، واحْلَوْلَى الشرابُ وقد سبق»<sup>(٢)</sup>.

ومنها فَيَعَل :

بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين نحو (يَيْطَرْتُ) يقال يَيْطَرُ الرجلُ بالباء الموحدة والطاء المهملة إذا عمل البيطرة ومعالجة الدواب .

ومنها فَنَعَل :

بزيادة النون بين الفاء والعين نحو (سَنَبَلُ) الزرع إذا أخرج سنابله، والأكثر على أن نونه أصلية فوزنه فَعَلَلْ أفاده الشارح<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شرح التسهيل : ٤٦١/٣ «ومثال أَفْعَوْلَلْ وَأَفْعَيْلْ : إِعْثُوْجَجَ وإِهْبِيْخَ» .

(٢) فتح الأقفال : ٢٤٨ .

(٣) فتح الأقفال : ١٤٨ .

أقول: من نظر إلى أَنَّ النون الثانية الساكنة لا يحكم بزيادتها إلا بثبت قال إن نون سنبل أصلية، ومن نظر إلى الاشتقاق وأن السبل والسنبل بمعنى واحد حكم على نون سنبل بالزيادة؛ ولهذا لم يقطع الشارح بأحد القولين .

ومنها فَمَعَلَ :

بزيادة الميم بين الفاء والعين نحو (زَمَلَقَ) الفحل بالزاي إذا ألقى ماءه عند الضراب قبل الإيلاج من زَلَقَ.

ثم قال (اضممن) ما تقدم لك من الأوزان

لـ تَفَعَّلَى :

بزيادة التاء في أوله وألف التأنيث في آخره للإلحاق بتدحرج مزيد الرباعي نحو (تَسَلَّقَى) مطاوع سَلَقَاهُ على قفاه فَتَسَلَّقَى .

والتاء في يبطرت تاء الفاعل ، وفي اعشوججت تاء التأنيث (واجتنب) إذا علمت ما أوردناه عليك من الأوزان (خللا) يحصل فيما يرد عليك من الحرف [١/٣٤//] الأصلي والزائد.

تنبيه :

جملة ما ذكره المصنف في هذا الباب من أبنية الفعل المزيد سبعة وأربعون بناءً ، وقد سبق أن مقتضى الصحاح والقاموس أن ميم غلصم أصلية ، والأكثر على أن نون سنبل كذلك ، وأن ادلمس واهرمع وزنهما واحد قال الشارح «والعجب من المصنّف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزاناً غريبة قلّ من تعرّض لها من التصريفيين ، وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي :

تَفَعَّلَل :

بتكرير اللام كَتَجَلَّبَبَ لِبَسَ الجلباب مطاوع جَلَبَبَهُ الملحق بِتَدَحَّرَجَ<sup>(١)</sup> .

(١) أي أن تجلبب ملحق بتدرج ، لا أن جلبب ملحق بتدحرج كما قد يفهم لأن تجلبب خماسي يلتحق بالخماسي وجلبب رباعي يلتحق بالرباعي ، أما جلبب فهو ملحق بدحرج المجرد ، والتاء في تدحرج للمطاوعة يقال : دحرجته فتدحرج ، والتاء في تجلبب للإلحاق .

وَتَفْعُولٌ :

كَتَجَوَّرَبَ مطاوع جَوَّرَبُهُ.

وَنَفْعُولٌ :

كَتَهَرَوَلٌ في مشيه إذا تَمَوَّجَ فيه متبختراً.

وَتَفْعِيلٌ :

كَتَشَيَّطَنَ أي أشبه الشيطان، وهذه الأربعة من مزيد الثلاثي للإلحاق بمزيد الرباعي انتهى فليتأمل<sup>(١)</sup> والله أعلم.

## فصل في المضارع

أي في أحكامه التي يتم بها بناؤه على أي وزن كان ماضيه، وهي ثلاثة :  
ما يفتح به، وحركة أوله المفتوح به، وحركة ما قبل آخره وأما حركة نفس الآخر<sup>(٢)</sup> من رفع ونصب وجزم فمحلها علم النحو.

### [ حروف المضارعة ]

أما ما يفتح به فأشار له بقوله :

(بعض نأتي المضارع افتتح)<sup>(٣)</sup>

أي افتتح المضارع ببعض حروف نأتي فكل فعل مضارع ثلاثياً كان أو

---

(١) فتح الأقفال : ١٤٩ .

(٢) يرى بعض علماء اللغة أن الأسلوب الرفيع في مثل هذه العبارة أن يقال وأما حركة الآخر نفسه ؛ لأنه المتمشي مع أحكام التوكيد .

(٣) من قوله :

بعض نأتي المضارع افتتح وله ضمٌ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً

رباعياً، أو خماسياً أو سداسياً فلا بدّ [٣٤/ب] أن يفتح بزيادة على ماضيه ببعض حروف تأتي، ومنهم من عبّر عنها بـ(نأيت) أو (أنيت) وتسمّى حروف المضارعة وهي أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم المنفرد كقولك: أنا أدخل وأكرمك وأنطلق وأستخرج.

فإن كان في أول الفعل همزة، ولم تدلّ على متكلم فهو ماضٍ كأكرمك زيد.

والنون للمتكلم المشارك كقولك: نحن ندخل ونكرم وننطلق ونستخرج. فلو كان في أول الفعل نون، ولم تدلّ على هذا المعنى كنصر ونرجس الدواء<sup>(١)</sup> أي جعل فيه النرجس فهو ماضٍ.

والتاء المثناة فوق تكون للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثني أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً كقولك: أنت تدخل وتكرمني، وأنتما تنطلقان، وأنتم تستخرجون، وأنت تقومين، وأنتن تقمن.

فلو كان في أول الفعل تاء ولم تدلّ على خطاب نحو: تعلّمت العلم فهو ماضٍ.

وتكون هذه التاء للمؤنث الغائب مفرداً أو مثني فقط نحو: هي تقوم والهندان قومان، دون جمعه نحو: هن يقمن فإنه بالياء.

والياء المثناة تحت تكون للغائب المذكر مطلقاً أي مفرداً أو مثني أو مجموعاً، وللغائبات نحو: هن يقمن.

---

— (١) في ح الدواء.



فلو كان في أول الفعل ياء ولم تدلّ على غيبة نحو: يَشَس منه، ويرنأ<sup>(١)</sup> الشيب أي خضبه [١/٣٥/] باليرنأ وهو الحنأ فهو ماضٍ .

تنبيه :

إنما زادوا هذه الأحرف في المضارع ليحصل الفرق بينه وبين الماضي، واختصت الزيادة بالمضارع دون الماضي لأنه فرع فهو مؤخر عنه، والأصل عدم الزيادة، فاختص الأصل بالأصل، والفرع بالفرع طلباً للمناسبة.

وسمي مضارعاً لمضارعة الاسم في الحركات والسكنات نحو ضاربٍ ويضربُ؛ ولذا أعرب، والمضارعة المشابهة مأخوذة من ارتضاع اثنين من ضرع امرأة فهما أخوان.

وأما حركة أوله وهو الحكم الثاني فأشار إليها بقوله :

## [ حركة حروف المضارعة ]

(وله ضمٌ إذا بالرباعي مطلقاً وصلًا) (وافتحه متصلاً بغيره)<sup>(٢)</sup>

أي حق الحرف المفتوح<sup>(٣)</sup> به أول المضارع الضمُّ إذا اتصل بفعل ماضيه

(١) يرنأ فعل رباعي ماضٍ مهموز اللام مشتق من اليرنأ وهو مثل الحنأ، قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٢٩٥/٥: (في حديث فاطمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن اليرنأ، فقال ممن سمعت هذه الكلمة؟ فقالت من خنساء. قال القتيبي اليرنأ الحنأ، ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً) أ.هـ.

(٢) من قوله:

وافتحه متصلاً بغيره ولغياً - ر الياء كسراً أجز في الآت من فعلاً

(٣) في ح' المفتوح.

رباعي مطلقاً أي مجرداً كـ (تُذخِرُجُ<sup>(١)</sup> يُذخِرُجُ) بضم حرف المضارعة، أو مزيد الثلاثي كأكْرَمَ يُكْرِمُ بالضم.

## [ كسر حروف المضارعة ]

وإذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فتحه الفتح ثلاثياً كان كَضَرَبَ يَضْرِبُ، أو خماسياً كَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أو سداسياً<sup>(٢)</sup> كَاسْتَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ<sup>(٣)</sup> بفتح حرف المضارعة في الجميع، وهذا على لغة أهل الحجاز ومنهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن<sup>(٤)</sup>، وأما غيرهم من بني تميم وقيس وربيعه فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول الرباعي كَفَتَحَ غيره [ب/٣٥//] أن كان ماضيه فَعَلَ بالضم كَكْرَمَ، أو فَعَلَ بالفتح بجميع أنواعه معتلاً، أو صحيحاً، أو مضاعفاً<sup>(٥)</sup>، لازماً، أو متعدياً، حلقِي العين واللام أم لا، ويستثنى منه كلمة (أبى) لما سيأتي.

---

(١) هكذا في ح وف، ولعل الصواب كدحرج بصيغة الماضي ليوافق نظائره من الأمثلة التي ساقها في هذه المسألة.

(٢) سمع من بعض العرب شذوذاً ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي قال الثمانيني: ١٧٠ (وحكى قوم الضم في الخماسي والسداسي كأنهم حملوه على ذوات الأربعة وهذا شاذ لا يؤخذ بمثله)، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية وهو يتحدث عن الفعل الخماسي والسداسي: ٤٠٥ (على أن بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول ينطلق ويستخرج بضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي).

(٣) في ح سقط المضارع من السداسي.

(٤) وهي اللغة الفصيحة؛ لأن العرب عابت ثَلَثَ بَهَاءً في مجلس معاوية وَثَلَثَ بَهَاءً كَسَرُ حروف المضارعة. ينظر مجالس ثعلب: ٨١، والكامل للمبرد: ٧٦٥، وينظر مجلس معاوية في البيان والتبيين: ٢١٢/٣، ودرة العواص: ١٨٣، والفاوق للزمخشري: ٣١٢/٣، والخزانة: ٤١٦/١١.

(٥) سمع الكسر في إْحَبُّ وَنَحِبُّ وَيَحِبُّ وهو من باب ضرب.

ينظر الكتاب: ١٠٩/٤.

فإن كان الماضي فَعِلَ بكسر العين أو خماسياً أو سداسياً مصدراً بهمة  
الوصل، أو خماسياً مصدراً بالتاء الزائدة فلا يلتزمون في ذلك فتح حرف  
المضارعة، ولهم فيه حالتان<sup>(١)</sup>:

حالة : يعجزون فيها كسر الهمة والنون والتاء فوقية دون الياء التحتية .  
وحالة : يعجزون فيها كسر الجميع الياء وغيرها، وإلى الحالة الأولى أشار  
بقوله :

---

(١) كسر حروف المضارعة فيه بحث طويل أخصه في الآتي :

أولاً : كسر جميع حروف المضارعة بها فيه الياء : فيه لغات للعرب كالآتي :

أ - بعض بني كلب بن وبرة يكسرون جميع حروف المضارعة بها فيها الياء في الأفعال التي ماضيها  
على وزن فَعِلَ كفرح سواء أكان الفعل صحيحاً أم مثلاً واوياً . ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط :  
٣٤٣/٧ .

ب - كسرت الياء في الفعل المثال الواوي دون الصحيح وهي لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري في  
النصحاح (وجل) : ١٨٤٠/١١ ، واللسان (وجل) : ٧٢٢/١١ .

ج - كسرت الياء في مضارع أبى وهو خاص بهذا الحرف من المهموز الذي على وزن فَعَلَ بفتح  
العين في الماضي، ذكر ذلك سيبويه : ١١٠/٤ .

د - كسرت الياء في مضارع حبّ المضعف وهو خاص بهذا الحرف لأنه من باب ضَرَبَ، ذكر ذلك  
سيبويه : ١٠٩/٤ .

ثانياً : كسر حروف المضارعة وفتح الياء منها وهي لغة بني أسد وقيس وكنب وعامر بن صعصعة  
وغيرهم، وبينهم خلاف في المثال الواوي كَوَجَلْ يَوَجَلْ يَتَجَلْ بفتح الياء وقلب الواو ياء، يَتَجَلْ بكسر  
الياء وقلب الواو ياء وَيَاجَلْ بقلب الواو ألفاً مع فتح الياء .

ينظر في هذه اللهجات : الكتاب : ١١١/٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٣٩ ، الأصول لابن السراج :  
٢٦٥/٣ ، والصاحبي : ٣٤ ، والمنصف : ٢٠٢/١ ، ودقائق التصريف : ٢٥٥ ، والمخصص :  
٢١٧/١٤ ، والأماشي الشجرية : ١٧٠/١ ، وشرح الشافية للرضي : ١٤١/١ ، وشرح بانت سعاد لابن  
عذام : ١٥٩ ، ودراسات لأسلوب القرآن قسم الصرف : ٦٨٢/١ ، واللهجات العربية في التراث :

٣٨٨

(ولغياً) سر الياء كسراً أجز في الآت من فعلاً  
(أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التـ ستا زائداً كترزكى) (١)

أي وأجز الكسر لغير الياء المثناة تحت من همزة أو نون أو تاء فوقيه في المضارع الآتى من فَعَلَ المكسور العين كَفَرِحَ أو من الفعل الخماسي أو السداسي وهو المراد بقوله أو ما تصدر همز الوصل فيه إذ لا يكون الزائد على أربعة إلا مصدراً بهمزة الوصل ويكون خماسياً كانطلق وسداسياً كاستخرج، أو بالتاء الزائدة ولا يكون إلا خماسياً كترزكى فتقول فيها: أنا إَعْلَمُ وإنْطَلِقُ وإِسْتَخْرِجُ وإِتْرَزْكِ، ونحن نَعْلَمُ ونِنْطَلِقُ ونِسْتَخْرِجُ ونِتْرَزْكِ، وأنتِ تَعْلَمُ وتِنْطَلِقُ وتِسْتَخْرِجُ وتِتْرَزْكِ بفتح حرف المضارعة [١/٣٦/١] وكسره في الجميع، وقد قرئ شاذاً ﴿وإياك نَسْتَعِينُ﴾ (٢) و﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (٣) و﴿لَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٤) ﴿أَلَمْ يَعْهَدُوا إِلَيْكُمْ﴾ (٥) بكسر حرف

(١) في ح ورد هذا البيت هكذا:

أو ما تصدر فيه همز الوصل أو التـ ستا زائداً كترزكى

وهو يخالف اللامية ولا يستقيم به الوزن، والبيت هو:

أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التـ ستا زائداً كترزكى وهو قد نقلنا

في اليا وفي غيرها إن ألحقنا بأبى أو ما له الواو فاءً نحو قد وجلا

(٢) الذين قرأوا بكسر همزة المضارعة هم الأعمش، والنخعي ويحيى بن وثاب وزر بن حبیش.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٣/١، وتفسير القرطبي: ١٠٢/١، والبحر المحيط: ٢٣/١،

وإتحاف فضلاء البشر: ١٢٢.

(٣) آل عمران: ١٠٦، والذين قرأوا بكسر حرف المضارعة هم: يحيى بن وثاب وأبو رزين العقيلي وأبو

نهيك. ينظر البحر المحيط: ٢٩٣/٣.

(٤) هود: ١١٣. ونسب الزخشي في الكشف: ٢٩٦/٢، وتبعه أبو حيان في البحر المحيط: ٦/٢٢٠ هذه

القراءة لأبي عمرو وهو أحد السبعة، ولم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب القراءات منسوبة له،

وعزاها ابن خالويه في الشواذ: ٦٦ لابن وثاب.

(٥) يس: ٦٠، والذي قرأ بكسر حرف المضارعة هو يحيى بن وثاب كما في شواذ القراءات لابن خالويه:

١٢٦.

المضارعة فيها على هذه اللغة لأن ماضي هذه الأفعال : اسْتَعَانَ وأَبْيَضَ واسْوَدَّ مما تصدّر فيه همزة الوصل ، وَرَكِنَ وَعَهَدَ من باب عَلِمَ ، وتقول : هو يَعْلَمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ بالفتح لا غير ، ومثلها يَتَزَكَّى .

وإلى الحالة الثانية وهي ما يجوز<sup>(١)</sup> فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها أشار بقوله :

(وهو قد نقلا)

أي وجواز الكسر قد نقل عنه (في اليا) التحتية (وفي غيرها) من باقي حروف المضارعة ، وهي الهمزة ، والنون ، والتاء الفوقية ، (إِنْ الْحَقَّا) أي الياء وغيرها (بـ) كلمة (أَبَى) بالموحدة أو بكل فعل ثلاثي فاءه واو كما أشار له بقوله (أَوْ مَا لَهُ الْوَائِ فَاءٌ) إذا كان من باب فَعَلَ المكسور (نحو قد وَجَلَا) وَوَجَعَ دون وَعَدَ<sup>(٢)</sup> ونحوه فتقول أَبَى يَأْبَى ، وَأَبَيْتُ إِبْيَى<sup>(٣)</sup> ، وأنت تَأْبَى ونحن نَبْئِي بالفتح والكسر ، وكذا تقول وَجَلَّ زَيْدٌ يَوْجَلُ وَيَنْجَلُ<sup>(٤)</sup> وَوَجَلَّتْ أَنْتَ تَوْجَلُ وَيَنْجَلُ<sup>(٥)</sup> ، وَوَجَلْتُ أَنَا أَوْجَلُ وَإِنْجَلُ<sup>(٦)</sup> ، وَوَجَلْنَا نحن نَوْجَلُ وَيَنْجَلُ<sup>(٧)</sup> بالفتح والكسر.

(١) في ح وإلى الحالة الثانية ويجوز ما يجوز فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها .

(٢) لأن وعد من باب ضرب ، وليس من باب فرح .

(٣) أصل هذا الفعل إثبي بهمزيّن الأولى همزة المضارعة ، والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية منها ياء لاجتماع همزيّن في كلمة واحدة الأولى منها مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية منها ياء وجوباً مثل إِيْهَان أصلها إِيْهَان من الأمن .

(٤) في ح يوجل مكرر مرتين .

(٥) في ح توجل ويوجل .

(٦) في ح كلمة ليست واضحة كأنها أراجل .

(٧) في ح ناجل .

تنبيه :

قال الشارح<sup>(١)</sup> : اعلم أن الناظم رحمه الله تعالى أطلق في القسم الأول جواز كسر غير الياء من فَعَلَ المكسور [ب/٣٦/١]، وفي القسم الثاني جوازه في الياء وفي غيرها مما فاؤه واو، وليس كذلك بل شرطه في القسم الأول أن يأتي مضارعه على يَفْعَلُ بالفتح على ما هو القياس، فإن خالف القياس كما في حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وجب فتح حرف المضارعة اتفاقاً، وكذا شرطه فيما فاؤه واو أن يكون ماضيه على فَعَلَ بالكسر كما قيّدناه بذلك، وقد يرشد إليه تمثيله بـ(وَجَلَّ) دون غيرها.

### [ حركة ما قبل آخر المضارع ]

وأما حركة ما قبل آخره وهو الحكم الثالث فأشار إليه بقوله :

(وكسر ما قبل آخر المضارع من ذا الباب)<sup>(٢)</sup>

أي باب أبنية المزيد فيه ؛ لأن هذا الباب معقود له، والفصل معقود لمضارعه ؛ لأن أبنية الفعل المجرّد من ماض ومضارع قد سبق حكمها في بابها، وإنما استطرد حكم ضم المضارع وفتحته المشترك فيه المجرّد والمزيد لعدم ذكر ذلك فيما مضى (يلزم) أي الكسر (إن ماضيه قد حُظِلَا) بالحاء المهملة أي مُنَعَ (زيادة التاء أولاً) أي في أوّله نحو أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واستَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، ووَلَّى يُؤَلِّي (وإن حصلت له) أي الماضي

(١) فتح الأقفال: ١٥٣.

(٢) من قوله :

وكسر ما قبل آخر المضارع من	ذا الباب يلزم إن ماضيه قد حظلا
زيادة التاء أولاً وإن حصلت	له فما قبل الآخر افتحَنَ بولا

زيادة التاء في أوله (فما قبل الآخر افتحن بولاً) بكسر الواو نحو تَدَحْرَجُ  
يَتَدَحْرَجُ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وَتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ.

تنبيه :

المراد بكسر [i/ɜv//] ما قبل الآخر ولو تقديرًا كما في انْقَادَ يَنْقَادُ واختَارَ  
يَخْتَارُ ونحو ذلك والله أعلم.

### فصل في فعل ما لم يسم فاعله<sup>(١)</sup>

أي في أحكامه التي تميز صيغة الفعل المبني للمفعول؛ وذلك عند حذف  
الفاعل<sup>(٢)</sup>، وإسناد الفعل إلى المفعول به، أو ما يقوم مقامه. وتلك أحكام  
ستة: ضمّ أوله إن كان صحيح العين كضرب زيد، وكسره إن كان معتلها كقيل  
وبيع، وكسر ما قبل آخر ماضيه، وفتح ما قبل آخر مضارعه مطلقاً، وضم ثالثه  
إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل صحيح العين خماسياً أو سداسياً كأنطلق بزيد،  
وأستخرج المتاع، وكسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل معتلها أختير زيد  
وأُنقيدَ له وضم ثانيه إن كان مبدوءاً بتاء المطاوعة ولا يكون إلا خماسياً نحو:

---

(١) يجدر بنا أن نشير هنا إلى مسألة مهمة وهي أن البصريين ما عدا المبرد يرون أن الفعل المبني للمجهول فرع  
عن الفعل المبني للفاعل؛ ولهذا فإن أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرد عندهم ثلاثة فقط فَعَلَ وَقَعَلَ  
وَفَعَلَ، والكوفيون والمبرد وابن الطراوة يرون أن الفعل المبني للمجهول رأس بنفسه، وعندهم أوزان الفعل  
الثلاثي المجرد أربعة بزيادة صيغة المبني للمجهول.

ينظر: كتاب سيبويه: ٦٧/٤، ومع الهوامع: ٣٦/٦.

(٢) يحذف الفاعل لأغراض عدة، وهي في مجملها راجعة لأمرين أما أن يحذف لغرض لفظي، وأما أن يحذف  
لغرض معنوي، ويتفرع كل منهما إلى مسائل منها: الجهل به، أو الخوف منه، أو للتناسب في الألفاظ،  
أو الإيهام على السامع، أو لشهرة الفاعل لدى السامع وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو والبلاغة.

تُعَلِّمُ الْعِلْمُ، وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى ذلك فأشار إلى الحكم الأول وهو ضم أوله بقوله :

(إن أسند الفعل للمفعول)<sup>(١)</sup> به أو ما يقوم مقامه من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور (فأت به) أي بالفعل (مضموم الاول)<sup>(٢)</sup> مطلقاً ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، وأَكْرَمَ عَمْرُو، وَأَنْطَلَقَ به وَأُسْتُخْرِجَ المتاعُ وتُعَلِّمُ العلمُ، وهذا إن كان صحيح العين كما مثلنا به، ولفظ الناظم [ب/٣٧//] وإن كان مطلقاً فذكره المعتل فيما بعد يقيده.

وإلى الحكم الثاني وهو كسر أوله أشار<sup>(٣)</sup> بقوله (واكسره) أي أول الفعل (إذا اتصلا) بألف الإطلاق، والضمير فيه إلى أول الفعل (بعين اعتل) نحو قِيلَ وَبِيعَ، وأصلهما قُولَ وَبِيعَ، بضم أولهما وكسر الواو والياء على وزن ضَرَبَ، إلا أنهم<sup>(٤)</sup> استثقلوا الكسرة على حرف العلة فحذفوا ضمة الفاء، ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من (بِيعَ)، وقلبت الواو من (قِيلَ) ياء لسكونها بعد كسرة.

وإلى الحكم الثالث وهو: كسر ما قبل الآخر للماضي منه، وفتح ما قبل آخر مضارعه أشار بقوله: (واجعل قبل الآخر في الماضي كسراً) نحو ضَرَبَ وَأَكْرَمَ وَأَنْطَلَقَ وَأُسْتُخْرِجَ، واجعل (فتحاً في سواه) وهو المضارع نحو

(١) من قوله :

مضموم الاول واكسره إذا اتصلا  
حضي كسراً وفتحاً في سواه تلا

إن أسند الفعل للمفعول فأت به  
بعين اعتل واجعل قبل الآخر في الـ

(٢) يجب تسهيل همزة الأول للوزن.

(٣) كلمة أشار سقطت من ح.

(٤) أي العرب.



يُضْرَبُ وَيُكْرَمُ وَيُنْطَلَقُ بِهِ وَيُسْتَخْرَجُ الْمَتَاعُ وقوله: (تلا) بألف الإطلاق<sup>(١)</sup> صفة لـ (سوى)؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة يعني أن المضارع يتلو الماضي في التصريف، وذكر هذه على سبيل الاستطراد؛ لأن أكثر الأحكام متعلقة بالماضي.

وإلى الحكم الرابع وهو: ضم ثالثه أيضاً إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل أشار بقوله: (ثالث ذي همز وصل ضمّ معه)<sup>(٢)</sup> أي: وضم مع ضم همزة الوصل المبدوء به الفعل ثالثه [١/٣٨//] أيضاً كأنطلق بزید، وأُقتدِر عليه، وأُسْتُخْرِجَ متاعه، وهذا مقيد بصحيح العين، وسيأتي معتلها.

وإلى الحكم الخامس أشار بقوله:

(١) الألف هنا ليست للإطلاق بل هي هنا الروي لأنها أصلية لام الفعل تلا يتلو بمعنى تبع، أما ألف الإطلاق فهي ألف زائدة نتيجة إشباع حركة الروي الفتحة حتى يتولد منها ألف تسمى الوصل قال في العقد الفريد: «أما الوصل فهو إعراب القافية وإطلاقها، ولا تكون القافية مطلقة إلا بأربعة أحرف: ألف ساكنة مفتوح ما قبلها من الروي، وياء ساكنة مكسور ما قبلها من الروي، وواو ساكنة مضموم ما قبلها من الروي، وهاء متحركة أو ساكنة مكنية، ولا يكون شيء من حروف المعجم وصلاً غير هذه الأحرف الأربعة: الألف والواو والياء والهاء المكنية؛ وإنما جاز لهذه أن تكون وصلاً ولم يجر غيرها من حروف المعجم؛ لأن الألف والواو والياء حروف إعراب ليست أصليات، وإنما تتولد مع الإعراب» أ. هـ.

ومثال ألف الإطلاق قول جرير:

أقلي العلوم عاذلً والعتابا      وقولي إن أصبت لقد أصابا  
فالألف في العتابا وأصابا هي ألف الإطلاق؛ لأن الأصل العتاب وأصاب.

ينظر في ذلك: العقد الفريد: ٤٩٧/٥، القوافي للتونخي: ١١٩، والوافي في العروض والقوافي:

٢٠٢.

(٢) من قوله:

ثالث ذي همز وصل ضمّ معه ومع      تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا

(ومع) تاء المطاوعة اضمم تلوها بولاً) أي واضمم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً كَتَعْلَمَ العلمُ وتُدْخِرُجَ في الدار وتُغَوِّفَلْ عن زيد، ومعنى قوله بـ «ولاً» أي من غير فاصل بينهما، ولو عبّر المصنف بالتاء المزيدة بدل تاء المطاوعة لكان أشمل، لأن التاء في مثل تَغَافَلْ<sup>(١)</sup> زيدٌ وتَكَبَّرَ ليست للمطاوعة لما سبق أن المطاوعة: قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر كَعَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ مع أن الحكم عام في كل مبدوء بتاء مزيدة، وعبرة الخلاصة كعبارته هنا حيث قال:

والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعه  
وعبارته في التسهيل<sup>(٢)</sup> مفصحة بالمراد حيث قال: «يُضَمُّ مطلقاً أول فعل النائب، ومع ثانية إن كان أوله تاء مزيدة».

تنبيه:

أنما خصوا الثاني مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تُعَلِّمُ زيداً العلم، مضارع عَلَّمَهُ العلم المضاعف.

وإلى الحكم السادس وهو: كسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين أشار بقوله [ب/٣٨//] (وما لفا نحو باع)<sup>(٣)</sup> من الكسر (اجعل لثالث) الفعل الخماسي المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين نحو اختار

(١) في ح تغوفل بالبناء للمجهول.

(٢) التسهيل: ٧٧.

(٣) من قوله:

وما لفا نحو باع اجعل لثالث نحر واختار وانقاد كاختير الذي فضلا

وَأَنْقَادَ) وهو التاء في الأول والقاف في الثاني (كَأَخْتِيرَ الَّذِي فَضْلاً)،  
وَأَنْقَيْدَ لَهُ، وَأَصْلُهُمَا أُخْتِيرَ بَضْمٌ<sup>(١)</sup> الْفَوْقِيَّةُ، وَكَسَرَ التَّحْتِيَّةُ، وَأَنْقَوْدَ بَضْمَ الْقَافِ،  
وَكَسَرَ الْوَاوِ، عَلَى وَزْنِ أَقْتَدِرَ عَلَيْهِ، اسْتَثْقَلَتِ الْكَسْرَةُ عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ بَعْدَ ضَمِّهِ  
فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ ثُمَّ نَقَلُوا الْكَسْرَةَ مَكَانَهَا فَسَلِمَتِ الْيَاءُ مِنْ أُخْتِيرَ كَمَا سَلِمَتِ فِي  
بَيْعَ، وَقَلَبَتِ الْوَاوِ يَاءً مِنْ أَنْقَيْدَ لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرِ كَمَا قَلَبْتَ فِي قِيلَ فَصَارَ أُخْتِيرَ  
وَأَنْقَيْدَ.

تَنْبِيْهِ :

كما يجوز الكسر في الفاء يجوز الإشمام وهو الإتيان ببعض الكسرة  
والضمة، وبهما قرئ في السبع<sup>(٢)</sup>، ومن العرب<sup>(٣)</sup> من يأتي بضمة خالصة  
فيقول بُوْعَ، ومنه قول الشاعر:

حُوَكَّتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ<sup>(٤)</sup>

(١) أي التاء الفوقية، والياء التحتية.

(٢) كقول تعالى ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ أَبْلَمِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَمِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ بالإشمام في قيل وغيض في قراءة  
الكسائي وهشام، والقراء يسمون الإشمام النحوي روماً.

ينظر: التيسير للداني: ٧٢، والنشر: ٢٠٨/٢، إنحاف فضلاء البشر: ٢٥٦٠.

(٣) وهم بنو فقعس ودير قبيلتان من فصحاء بني أسد.

ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٥٨/١.

(٤) البيت من الرجز، وقد عزا الشيخ محمد عبد العزيز النجار في التوضيح والتكميل لبعضهم نسبته لرؤبه  
وقال: وقيل لراجز غير معين.

ويروى مكان نولين: نيرين، والنير بكسر النون علم الثوب أو لحمته، والنول اسم للخشبة التي  
يلف عليها الحائك الشقة المراد نسجها.

والبيت في المنصف: ٢٥٠/١، وتحليص الشواهد: ٤٩٥، والدرر اللوامع: ٢٦١/٦، وتستشهد  
به جل شروح ألفية ابن مالك عند قول الناظم:

واكر أو اشمم فائلائي أعل عينا وضم جا ك (بوع) فاحتمل

وقال الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ      لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ  
ويجري مثل ذلك في ثالث نحو اخْتَارَ وانْقَادَ، وتُحَرِّكُ الهمزة بحركة

الثالث.

انظر الخلاصة<sup>(١)</sup> وشرحها والله أعلم.

## فصل في فعل الأمر

أي في صيغة بنائه من أي فعل كان، وذلك على قسمين : مقيس وشاذ.  
[١/٣٩//] فالمقيس على ثلاثة أضرب : إما أن يكون من فعل رباعي مبدوء  
بهمزة قطع كأَكْرَمَ أو لا، والثاني إما أن يكون مضارعه متحرك الثاني كَيَقُومُ،  
ويُدْخِرُجْ، وَيَتَعَلَّمُ، أو ساكن كَيَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ.

أما الضرب الأول : وهو ما كان ماضيه رباعياً مبدوءاً بزيادة همزة القطع  
فأشار إليه بقوله : (من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ)<sup>(٢)</sup>، الأمر مبتدأ، وأفْعِلْ بقطع  
الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أَفْعَلَ متعلق بمحذوف صفة الأمر، أي  
صيغة فعل الأمر الكائن من أَفْعَلَ كأَكْرَمَ بزنة أَفْعِلْ كأَكْرِمَ زيداً ﴿وَأَرْسِلْهُ  
مَعَنَا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿أَدْخِلْ يَدَكَ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) عند قول ابن مالك :

وما لفا باع لما العين تلي      في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(٢) من قوله :

من افعل الامر افعل واعزه لسوا      كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا

(٣) يوسف : ١٢ .

(٤) النمل : ١٢ .

(٥) النمل : ١٠ .

وأما الضرب الثاني : وهو<sup>(١)</sup> ما ليس على وزن أَفْعَلَ ، والحرف الذي يلي حرف المضارعة متحرك فأشار إليه بقوله :

(واعزه) أي الأمر (لسواه) أي لسوى أَفْعَلَ (ك) صيغة (المضارع ذي) أي صاحب (الجزم الذي اختزلاً) بالخاء المعجمة أي اقتطع وحذف (أولُه)<sup>(٢)</sup> وهو حرف المضارعة .

والمعنى انسب الأمر لسوى أَفْعَلَ كصيغة المضارع المجزوم الذي حذف أوله فتقول في يَقُومُ، وَيَبِيعُ، وَيَخَافُ، وَيُدْخِرُجُ، وَيَتَعَلَّمُ : قُمْ وَبِعْ، وَخَفْ، وَدَخِرْجُ، وَتَعَلَّمْ، كما تقول في مضارعها المجزوم : لَمْ يَقُمْ، وَلَمْ يَبِعْ، وَلَمْ يَتَعَلَّمْ، وَلَمْ يَخَفْ، وَلَمْ يُدْخِرْجُ .

وشملت عبارته في قوله اعزه لسواه<sup>(٣)</sup> : ما الحرف الذي [ب/٣٩//] يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله :

(وبهمز الوصل منكسراً صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً)

أي صل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذفه<sup>(٤)</sup> بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسراً إذا ابتدأت به كقولك في يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَذْهَبُ : اضْرِبْ، وَاِنْطَلِقْ، وَاِسْتَخْرِجْ، وَاِذْهَبْ، وإنما جعلوا له همزة

---

(١) في ح فهو.

(٢) من قوله :

أولُه، وبهمز الوصل منكسراً صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً

(٣) في ح سواهما، وما هنا نكرة ناقصة ويكون المعنى : وشملت عبارته فعلاً الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه ساكن، وأصل العبارة هنا لبحرق.

(٤) أي حرف المضارعة.

ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن ؛ لأنها سُلِّمَ اللسان إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن ، ولذلك تسقط في الدرج ، وشمل قوله : وبهمز الوصل إلى آخره ما عينه مفتوحة كأذهب أو مكسورة كاضرب أو مضمومة كأخرج وهو مسلّم في الأولين دون الثالث ؛ لأن الهمزة فيه تضم إذا ابتدئ بها ؛ ولذلك أشار له بقوله :

### (والهمز قبل لزوم الضم ضمّ) <sup>(١)</sup>

أي ضم همزة الوصل إن وقع في فعل تضم عينه لزوماً كأخرج وأدع ، وأنقص ، وأعبد ، واحترز بقوله لزوم الضم مما إذا لم يكن الضم فيه لازماً نحو ﴿امشوا﴾ <sup>(٢)</sup> إذ أصله : «امشيوا» بكسر الشين وضم الياء ، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ولك أن تقول حذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمّت الشين لمناسبة الواو. فلو كان مضموماً في الأصل [١/٤٠//] لكن زالت الضمة لعلّة وصار مكسوراً بكسرة لازمة كما اغزى وإدعي ياهند جاز لك في همزته وجهان : الكسر نظراً للحال ، والإشمام نظراً للأصل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

### (ونحـ و اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا)

أي وقد قبل إشمام الكسر الضم <sup>(٣)</sup> في نحو اغزى ياهند وهو أمر المؤنثة مما ثلاثة مضموم وهو معتل اللام ، وفهم من قوله قد قبل أن الكسر أفصح من الإشمام ؛ نظراً إلى الكسرة اللازمة وهو كذلك .

(١) من قوله :

والهمز قبل لزوم الضم ضمّ ونحـ و اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا

(٢) ص ٦ .

(٣) في ح إشمام الكسر والضم .

وأصل : (اغزري : اغزوي) على وزن أُدْخِلِي فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وحذفت الواو تخلصاً من الساكنين ثم كسرت الزاي كسرة لازمة<sup>(١)</sup>.

تنبيه :

وجه المناسبة في كسرة همزة الوصل مما ثالثه مكسور، وضمه مما ثالثه مضموم ظاهر؛ وإنما لم يفتحوا همزة الوصل مما ثالثه مفتوح نحو اذْهَبْ خشية الالتباس بهمزة المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، فلو قلت : (اذهب يا زيد بفتح الهمزة لالتبس بقولك : أنا اذهب).

وأما القسم الثالث وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط : (خُذْ وَكُلْ وَمُرْ) وقد أشار إليه بقوله :

(وشذ بال حذف مُرْ وخُذْ وكُلْ)<sup>(٢)</sup>

أي شذت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعها ساكن، ولم يتوصلوا إليها بهمزة [ب/٤٠/١] وصل، بل حذفوا ثانيها الساكن أيضاً فقالوا في الأمر من يَأْخُذْ وَيَأْمُرْ وَيَأْكُلْ التي هي بوزن يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ : (خُذْ) و(مُرْ) و(كُلْ) لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات، وكان القياس أن يقال أُؤْخِذْ، أُؤْمَرُ، أُؤْكَلْ، بهمزة وصل مضمومة، ثم همزة ساكنة وهي فاء الكلمة؛ لأنها على وزن يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ، وصيغ الأمر منهما : اُدْخُلْ وأُخْرُجْ، وهذا إذا لم يستعمل (مُرْ)

(١) قال بحرر شارحاً هذه المسألة مبيناً حركة الزاي في الفعل اغزري : (كسرة الزاي الذي هو ثالث الفعل عارضة؛ لأن أصلها الضم، لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة). فتح الأقفال : ١٦٢.

(٢) من قوله :

وشذ بال حذف مر وخذ وكل وفشا وأمر ومستندر تميم خذ وكللا

مع حرف العطف، فإن استعمل معه جاز فيه وجهان الحذف نحو: مُرْزِداً ومُرْ عمرأً، والتتميم على الأصل نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾<sup>(٢)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله (وفشا وأمر) أي وفشا تميم كلمة (مر) مع حرف العطف، ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه، وأما<sup>(٣)</sup> (خذ) و(كل) فلم يستعملوهما مع حرف العطف ودونه تأمين إلا ندوراً<sup>(٤)</sup> وهو معنى قوله (ومستندر تميم خذ وكلا) أي تميمهما بهمة وصل مضمومة على قياس نظائرها نادر، وألف و(كلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

## تنبيهات :

الأول : قال الشارح : اعلم أن كون الكلمة وردت عن العرب شاذة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في حَسِبَ يَحْسِبَ بالكسر في السنين، وأكرم [١/٤١/١] يُكْرِمُ بحذف الهمزة التي بعد حرف المضارعة، ومر وخذ وكل ؛ لأن المراد بالشاذ ما جاء على خلاف القياس، وبالفصيح ما كثر استعماله، وأما النادر فهو ما يقل وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أم وافقه، والضعيف ما في ثبوته عندهم نزاع بين علماء<sup>(٥)</sup> العربية، وقد يرشد إلى ما ذكر<sup>(٦)</sup> مغايرة

(١) طه : ١٣٢ .

(٢) الأعراف : ١٩٩ .

(٣) في ح جملة : (وأما خذ وكل فلم يستعملوهما مع حرف العطف ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه) تكررت مرتين .

(٤) من تميم خذ قول طريح بن إسماعيل الثقفي :

تحمّل حاجتي وأخذ قواها فقد نزلت بمنزلة الضياع

ينظر هذا الشاهد في شرح التصريف الملوكي للشامي بتحققنا وقد تم تخريجه والتعليق عليه هناك .

(٥) كلمة علماء سقطت من ح .

(٦) في ف ما ذكرناه .



الناظم رحمه الله في العبارة بقوله : و(شَذَّ) و(فشَا) و(مستندر) فإن الحذف لَمَّا كان<sup>(١)</sup> في هذه الثلاثة مخالفاً للقياس كان شاذاً لكنه مع شذوذه أفصح من التتميم ؛ فلهذا قال : وشَذَّ بالحذف مُرٌ وخُذْ وكُلْ ، ولما كان تتميم (مُر) مع حرف العطف كثيراً مستعملاً لكن الحذف أكثر منه قال وفشَا وأُمِرْ ، ولما كان تتميم خُذْ<sup>(٢)</sup> وكُلْ قليل الوجود في استعمالهم قال : ومستندر تتميم خذ وكل<sup>(٣)</sup> .

الثاني : ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى في هذا الفصل هو الأمر<sup>(٤)</sup> بالصيغة وهو يختص بالمخاطب ، فإن أريد أمر الغائب وغيره أدخل على الفعل المضارع لام الأمر مع بقاء حرف<sup>(٥)</sup> المضارعة ، وهو حينئذ معرب بالجزم ، ولم يأت فيه شيء مما ذكره المصنّف في هذا الفصل من حذف حرف المضارعة ، ولا زيادة همزة الوصل ولا شذوذ في مر وخذ وكل ؛ وذلك نحو : لِيَضْرِبَ لِيُكْرِمَ لِيَأْخُذَ [ب/٤١//] لِيَأْمُرَ لِيَأْكُلَ<sup>(٦)</sup> .

(١) عبارة لَمَّا كان سقطت من ح .

(٢) في ح سقطت عبارة (كُل قليل) .

(٣) من تتميم كل قول بعض العرب أوكل كما في اللسان : أكل ١٩/١١ «وقد أخرج على الأصل فقبل أوكل» أما تتميم خذ فكقول الشاعر :

تَحْمَلُ حاجتي وأخذ قواها      فقد نَزَلت بمنزلة الضَّيَاع

(٤) في ح كما مر .

(٥) في ح مع فاء المضارعة .

(٦) حركة لام الأمر الكسر ، وفتحها لغة سليم ، فإن سبقت بالواو أو الفاء أو ثم جاز فيها وجهان : التحريك على الأصل ، والإسكان نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ و ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ ولكن إسكان اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وتحريكها بعد ثم أكثر من إسكانها .

ينظر : ابن يعيش : ١٣٩/٩ ، ورصف المبانى : ٣٠٣ ، والجنى الداني : ١١١ ، ومغني اللبيب :

الثالث : الأمر بالصيغة مبنيٌّ على الراجع<sup>(١)</sup> وهو مذهب البصريين ، إلا أنه جرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم ، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم ، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح ، وحذف الآخر في المعتل ، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كأفَعَلَا وأفَعَلُوا وأفَعَلِي ، وعندهم أن الجازم له لام الأمر مقدرة ، ورد البصريون بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، وبأن الأصل في الفعل البناء ، والأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب ؛ وإنما حذفت منه الحركة والحرف لأنهما من علامات الإعراب وهو غير معرب والله أعلم .

---

(١) ينظر في هذه المسألة : المقتضب : ٣/٢ ، ٤ ، ١٣١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ١١/١ ، والأمالى الشجرية : ٣٥٥/٢ ، والتبيين للعكبري : ١٧٦ ، وأسرار العربية : ٣١٧ ، والإنصاف : المسألة ٧٢ .